جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

رسالة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد مالي

الموضـــوع:

التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب

من إعداد الطالب:

ـ معـــــروف جيلالي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

ـ لبيق محمد البـــــشير

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ.د. صالح الياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. لبيق محمد البـــــشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفًا
أ.د. صوار يوســـف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكـــر	عضوا
د. جديدن لحســـن	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بين عوشت	عضوا
د. مباركي سمراء	أستاذة محاضرة- أ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية 2016 2017

العلمُ زينٌ كلَّ فخرٍ فافتخرْ ... واحذرْ يفوتُك فخرُ ذاكَ المغرسِ

اعلَمْ بأنَّ الـمَـرْءَ ينـــالُ ... مَنْ همّـهُ في مطعمٍ أو ملبـسِ

إلا اخـو العلم الذي يعنى به ... في حـالتيـه؛ عاريا أو ، مكسي

فاجعل لنفسك منه حظا وافرا ... واهجر له طيب الـرقاد وعبس

فلعلّ يوما إن حضرت بمجلس ... كنت الرئيس وفخر ذاك المجلس

من ديوان الإمام الشافـــــعي

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك لكان أجمل وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

عـــماد الديـــن الأصفـهاني

إهـداء

حين إكتمل قرص الشمس في كتاباتي، ذكرني ناقوس محبتي إليك أنت،

إلى التي أعطتني الحب ومنحتني العطف وأرشدتني إلى درب البساطة

والتواضع،...إليك أنت يا من تمتدين من بدايات الوجود إلى سرمد اللحظة

و الإشتياق، إلى من تحت قدميها الجنان؛ أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الذي رعاني وعلى الخير و الأدب رباني، وإلى طريق العلم والمعالي

هداني؛أبي الفاضل إليك أهدي ثمرة من ثمار معاناتك من أجل ما بلغت

حفظك الله ورعاك، و إلى كامل أفراد أسرتي

إلى كل الأقارب والأحباب

جلالي معروف

شكر و تقدير

إن أول من هو جدير بالحمد و الشكر "الغفور الشكور" سبحانه، نحمده حمد الشاكرين ونشكره شكر الحامدين، له الحمد بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي المعجزات، سيدنا "محمد" وعلى اله وصحبه وبعد":

أتقدم بالشكر كل الشكر إلى أستاذي الفاضل المؤطر "لبيق محمد البشير" على نصائحه وتوجيهاته التي لازمتني طيلة مشوار البحث وانارت لي طريق العلم و المعرفة فمشيت بإذنه سبحانه

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذا البحث

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من علمني من معلم وأستاذ وكان لهم جميل الفضل علينا في شق طريق البحث والعلم .

جيلالي معروف

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
الملخص	
فهرس الأعلام و المصطلحات	
المقدمة العامة	أ ذ
الفصل الأول: إدارة الخارجة (الدولية) بين الفكر و التنظير	
مقدمة الفصل	01
1. الإطار العام للتجارة الخارجية (الدولية)	02
1.1. مفهوم وأهمية التبادل الدولي	02
1.1.1. مفهوم التبادل الدولي	02
2.1.1. التمييز بين العلاقات الاقتصادية المحلية و الدولية	02
3.1.1. أهمية و محددات التجارة الدولية	04
2.1. السياسات التجارية	07
1.2.1. مفهوم السياسة التجارية	07
2.2.1. أنواع السياسات التجارية	07
3.1. أهداف و أدوات السياسة التجارية	13
1.3.1. أهداف السياسة التجارية	13
2.3.1. أدوات السياسة التجارية	13

2. النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية	17
1.2. نظرية النفقات المطلقة	18
1.1.2. مضمون النظرية	18
2.1.2. حجج سميث في التجارة الدولية	19
3.1.2. تقييم النظرية	19
2.2. نظرية النفقات النسبية	20
1.2.2. تفسير دافيد ريكاردو للنظرية	20
2.2.2. النتائج الأساسية للنظرية	22
3.2.2. الانتقادات الموجهة للنظرية	23
4.2.2. التحولات الحديثة لنظرية النفقات النسبية	23
3.2. نظرية القيم الدولية	25
1.3.2. عرض النظرية	25
2.3.2. منحنى الطلب المتبادل	26
3.3.2. حدود النظرية	28
3. النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	28
1.3. نظرية نفقة الاختيار	28
1.1.3. الإطار التحليلي للنظرية نفقة الاختيار	28
2.1.3. إسهامات و نقائص نظرية نفقة الاختيار	29
2.3. نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج لـ:"هكشر – أولين" *"Heckscher- Oline"*	29
1.2.3. فروض نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	29
2.2.3. مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	30

3.3. التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	31
1.3.3. التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج	31
2.3.3 نمو أحد عوامل الإنتاج	32
3.3.3. اختبار ليونتياف لنظريةالميز ة النسبية لعوامل الإنتاج	33
4. النظرية الحديثة للتبادل الدولي	34
1.4. الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية	34
1.1.4. نظرية الفارق التكنولوجي –الفجوة التكنولوجية لبوسنر *Posner*	34
2.1.4. نظرية دورة حياة المنتج	35
2.4. التجارة و المنافسة الاحتكارية	36
1.2.4. وصف نظري للنموذج العام للمنافسة الاحتكارية	37
2.2.4. عرض النموذج	37
3.4. التجارة و احتكار القلة	41
1.3.4. وصف نظري لنموذج كورنو	41
2.3.4. عرض النموذج في حالة التجارة الدولية	42
3.3.4. احتكار القلة و التبادل داخل الفروع	43
4.4. الشركات المتعددة الجنسيات و التبادل الدولي	44
1.4.4. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات	44
2.4.4. القاعدة النظرية لمعادلة الجاذبية *L'équation de gravité*	44
3.4.4. تطبيقات نموذج الجاذبية	46
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: **العلاقة** التفاعلية **بين** الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	48

1. سياسة الانفتاح التجاري مفاهيم وأفكار	49
1.1.مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري	49
1.1.1. الانفتاح نحو التجارة الخارجية	49
2.1.1 تعريف الانفتاح التجاري	50
2.1. مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري	52
1.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق	52
2.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي	57
3.2.1 قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي (*Les résidus leamer 1986-1988*)	58
4.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج (*Sachs & Warner* 1995)	59
5.2.1.**قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشّر المركّب** (*Edwards*)	60
2. مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي	61
1.2. ماهية النمو الاقتصادي	61
1.1.2. **أهمية التفرقة بين مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي**	61
2.1.2 المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي	63
3.1.2 مقاييس وتكاليف النمو الاقتصادي.	64
2.2 **تطور نظريات النمو في الفكر الاقتصادي**	66
1.2.2 النظريات الكلاسيكية	66
2.2.2 النموذج الكينزي	69
3.2.2 نموذج هارود دومار	71
4.2.2 النظرية النيوكلاسيكية	75

3.2 نماذج نظرية النمو الداخلي	83
1.3.2 **نموذج *AK***	83
2.3.2 نموذج رومر	84
3.3.2 نموذج لوكاس"1988 Lucas"	86
4.3.2 نموذج اجيون – هويت: النمو من خلال الهدم البناء (1992)	88
3. المبررات النظرية و التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	88
1.3 موقع هذه العلاقة في الفكر الاقتصادي	88
2.3 الدراسات النظرية	89
3.3 الدراسات التطبيقية	93
4. اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	95
1.4 قنوات تأثير الانفتاح التجاري على النمو	97
1.1.4 الناقل التكنولوجي أو القناة التكنولوجية	97
2.1.4 قناة الاستثمار.	98
2.4. العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	98
3.4. سياسة الاستيراد و النمو الاقتصادي	104
1.3.4. أهمية إستراتيجية إحلال الواردات	104
2.3.4. الانتقادات الموجهة لهذه السياسة	106
خلاصة الفصل الثاني	108
الفصل الثالث: تأثير المعطيات و المستجدّات العالمية على الانفتاح و النمو في الدول النامية دول الجنوب	
مقدمة الفصل	109
1. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية.	110

1.1 أهمية و أسباب الانفتا ح التجاري في الدول النامية	110
1.1.1 أهميته	110
2.1.1 أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية	112
2.1. آثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية	113
2. انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على النمو في الدول العربية	115
1.2. انعكاسات تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة على الدول العربية	116
1.1.2 آثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع	116
2.1.2آثار تطبيق اتفاقية التجار ة في الخدمات	119
3.1.2 أثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية	119
2.2 أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية و العربية	120
1.2.2 أثر الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول النامية	120
2.2.2 تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية العربية	124
3.2 الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة (1990 -2010)	126
1.3.2 تقييم ملامح النمو و الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية	128
2.3.2 ثورات الربيع العربي	134
3 أثر الأزمة المالية العالمية على أهم المتغيرات ذات الصلة بالتجارة الدولية	142
4. دراسة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في مجموعة دول جنوب المتوسط بمعطيات بانيل و الطرق القياسية الأخرى	147
1.4 متغيرات النموذج	148
1.1.4 الاختبار التتابعي لـ: Hsiao ، 1986:	148
2.4 اختبار التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي لأوغندا، الكويت و تشاد خلال الفترة 1990 -2014	153

1.2.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:	153
2.2.4 علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة 1990- 2014	155

1.2.2.4 نتائج اختبار التكامل المتزامن لمتغيرات الدراسة .	156
2.2.2.4 نتائج تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة.	156
3.2.4 **علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الكويت خلال الفترة 1990- 2014**	159
1.3.2.4 نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	160
2.3.2.4 نتائج تقدير نموذج VECM لمتغيرات الدراسة:	161
4.2.4 **علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في تشاد خلال الفترة 1990- 2014**	165
1.4.2.4 نتائج اختبار التكامل المتزامن لمتغيرات الدراسة	166
2.4.2.4 نتائج تقدير نموذج VECM لمتغيرات الدراسة:	166
خلاصة الفصل الثالث	170
الخاتمة العامة	171
قائمة المراجع	176
الملاحق	

قائمة الجداول

قائـمـــة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفـــصـــــل الأول: التجارة الخارجية (الدولية) بين الفكر و التنظير		
1-1	الواردات و الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول	05
1-2	تأثير الرسوم الجمركية على أسعار السلع	15
1-3	ظروف الإنتاج في كل من مصر و ألمانيا	18
1-4	ظروف الإنتاج في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا.	21
1-5	الإنتاج الناجم عن مقدار محدد من العمالة (10 عمال)	26
1-6	العلاقة بين الأردن و العراق بناءا على الطلب المتبادل (أرقام افتراضية)	27
1-7	نسب استعمال عنصر ي العمل و رأس المال في كل من السلع التصديرية و السلع المنافسة للواردات في الاقتصاد الأمريكي (أسعار سنة 1974) و نسبة رأس المال إلى العمل بالألف دولار	33
1-8	مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها لـ : HIRCH	37
الفـــصـــــل الثـانـي: العلاقة التفاعلية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي		
2-1	مؤشر تركز الصادرات السلعية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين لسنتي 2002 2009	55
2-2	نسبة الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في أسرع الدول نموا خلال الفترة 1975 1994	55
2-3	إجمالي صادرات البلدان النامية للمواد الأولية ودرجة تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة	100
2-4	يبين نتائج تطبيق سياسة ترقية الصادرات في بعض الدول(*IPE*)	102
الفـصـل الثـالث: تأثير المعطيات و المستجدّات العالمية على انفتاح و النمو في الدول النامية دول الجنوب		
3-1	صادرات وواردات الدول العربية خلال الفترة 2008 2010	125
3-2	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد التونسي (الوحدة %)	136
3-3	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد المصري(الوحدة %)	137

04 ـ3	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (الوحدة %)	137
05 ـ3	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد السوري(الوحدة %)	138
06 ـ3	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد الليبي (الوحدة %)	140
07 ـ3	آفاق الاقتصاد الكلي لدول ثورات الربيع العربي ودول عربية ذات صلة في حدود 2017 (الوحدة %)	141
08 ـ3	نسب تغيرات الناتج المحلي الحقيقي في مجموعتي الدول المصدرة و المستوردة للنفط (الوحدة %)	144
09 ـ3	نسب تغيرات التضخم في مجموعتي الدول المصدرة و المستوردة للنفط	146
10 ـ3	المتغيرات و مصادر البيانات الخاصة بالدراسة القياسية	148
11 ـ3	نتيجة تقدير نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	149
12 ـ3	قيم مجموع مربع البواقي لكل دولة SCR_i	149 ـ150
13 ـ3	نموذج الآثار الفردية الثابتة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	151 ـ152
14 ـ3	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	153 ـ154
15 ـ3	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون الفروق الأولى للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	154 ـ155
16 ـ3	حساب عدد فترات التأخير	155
17 ـ3	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen	156
18 ـ3	نتائج تقدير نموذج المتجه العام لشعاع الانحدار الذاتي "VAR" في أوغندا	157
19 ـ3	نتائج اختبار Wald لسببية المدى القصير	158
20 ـ3	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البواقي	159
21 ـ3	حساب عدد فترات التأخير	160
22 ـ3	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen	160
23 ـ3	نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM" في الكويت	162 ـ163
24 ـ3	نتائج اختبار السببية المدى القصير لـ: Wald	163
25 ـ3	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البواقي	164

26 ع	حساب عدد فترات التأخير	165
27 ع	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen	166
28 ع	نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM" في تشاد	167
29 ع	نتائج اختبار السببية المدى القصير لـ: Wald	168
30 ع	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البواقي	169

قائمة الأشكال

قائـــمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفـــصـــــل الأول: التجارة الخارجية (الدولية) بين الفكر و التنظير		
1-1	الواردات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول	05
1-2	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول	06
1-3	تطور متوسط الرسوم الجمركية 1820-2000	14
1-4	منحنى التبادل الدولي التوازني	27
1-5	جوهر نظرية هكشر – أولين	31
1-6	ملخص لجوهر نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	32
1-7	التمثيل البياني لنموذج بوسنر –الفجوة التكنولوجية	35
1-8	دورة حياة المنتج	36
1-9	التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية	40
1-10	عائدات التبادل	43
الفـــصـــــل الثـانـي: العلاقة التفاعلية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي		
2-01	تأثير الموارد المادية و البشرية على منحى إمكانيات الإنتاج	63
2-02	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	68
2-03	نموذج سولو بدون تطور تقني- تكنولوجي	78
2-04	ديناميكية التحول في نموذج سولو	79
2-05	نموذج سولو مع التطور التقني	81
2-06	ديناميكية الانتقال لـ : $\hat{k}$ في نموذج سولو بالتقدم التكنولوجي	82
الفـصـل الثـالث: تأثير المعطيات و المستجدّات العالمية على انفتاح و النمو في الدول النامية دول الجنوب		
3-01	حجم صادرات السلع و الخدمات عالميا قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"التغير بالنسبة المئوية"	122
3-02	حجم واردات السلع و الخدمات عالميا قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"التغير بالنسبة المئوية"	123

03 ع	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية (2000 ـ 2009)	126
04 ع	معدّلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجّلة خلال الفترة (1990 ـ 2010)	128
05 ع	نتائج تحليل الاتجاه العام *Trend Analysis* لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاديات العربية في الفترة (1990 ـ 2010)	129
06 ع	تطور أسعار النفط و النمو الحقيقي للاقتصاد العربي وقيم معامل الارتباط خلال الفترة (1990 ـ 2010)	131
07 ع	مؤشر التركيز القطاعي – الأهمية النسبية للقطاع الأكثر مساهمة في توليد الدخل لبعض الدول العربية لسنة 2010	132
08 ع	ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر أداء الأعمال للبنك الدولي- العالمي لسنة 2011.	133
09 ع	الأسباب الرئيسية لاندلاع انتفاضات الربيع العربي	135
10 ع	نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم بالنسبة المئوية	143
11 ع	البلدان العشرة الأوائل من منظمة التعاون الإسلامي حسب تغير الناتج المحلي الاجمالي في العالم خلال سنة 2010	143
12 ع	التضخم ومتوسط أسعار المستهلك في الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة من 2006 الى 2012	145
13 ع	كمية رؤوس الأموال المتدفقة الى البلدان النامية المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى 2013.	147
14 ع	الاختبار التتابعي لـ: Hsiao(1986)	148
15 ع	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera للنموذج الخاص بأوغندا	158
16 ع	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera	164
17 ع	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera	168

ملخص الدراسة:

يشهد العالم اهتماما متزايدا بالحرية التجارية , **وانفاح** التجاري ،لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،وكذا إدراك الدول بأن ا**لتوه** نحو **انفاح** التجاري يعد من بين الدعائم الأساسية للنمو ،فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بدفع المنتجين المحليين لمنافسة الإنتاج الأجنبي سواء في الأسواق المحلية أو في الأسواق الخارجية ،وتشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي الوصول إلى **مستوى المنافسة المطلوب.**

إن الانفتاح على الأسواق وإزالة الحدود بين الدول سيؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري، هذا الأخير الذي يتميز بدوره المهم في تشجيع عملية الإنتاج ،والدخل القومي ،وتكوين رأس **المال**،وتوزيع أنماط الاستثمارات حيث تبين الدراسات الحديثة أن معدلات نمو الدخل في الدول النامية مرتبطة بقدرتها على استيراد السلع الرأسمالية و الوسيطة، وقدرتها على الاستيراد تعتمد بشكل كبير على قدرتها على التصدير **الكفء لمنافسة،** وبذلك تصل الدول إلى زيادة معدلات النمو ا **قصادي** كإستراتجية لتحقيق التنمية .

و سنحاول من خلال دراستنا تحديد أثر ا **انفاح** التجاري على النمو في دول **الجنوب** –دول جنوب البحر الأبيض المتوسط **من لال** اختيار و تقدير النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين النمو و ا **انفاح** التجاري،و ذلك استنادا إلى التقنيات القياسية الحديثة لمعطيات البانيل، الذي سنحاول من خلاله تبيان أثر الانفتاح التجاري للدول **المدروسة** على النمو لديها خلال الفترة (1990 2014) و البحث عن وجود علاقة توازنية بين الانفتاح و النمو،و ما تنطوي عليه من أثار طويلة و قصيرة المدى.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية،حرية التجارة، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The world witnesses a growing interest in trade freedom and trade openness, especially after the establishment of world trade organization (WTO) :and the completion of the economic globalization to its three main mechanisms along with the international monetary fund (IMF) and the international bank .

States has realized that the trend towards trade openness is regarded among the mainstays of growth .so liberalization of imports leads to the expansion of the productive basis through pushing local producers to compete foreign production .either in domestic markets or in foreign ones as a way of encouraging foreign investments :and thus reaching the required level of competition

Openness of markets and removal of borders existing between states will lead to flourishing trade exchange .the latter .which is characterized with its important role in the production the national income. the formation of capitals and the distribution of investment patterns .

recent studies show that the rates of income growth in developing countries linked to its ability to import capital and intermediate goods; the ability to import depends greatly on the ability of these countries to export efficiently competition. Consequently, states can be reached to the rates of economic growth, as a strategy for development.

South countries are among the countries seeking to raise their economic growth rates via trade openness especially because of the weakness of their economies .

All studied countries are classified among the developing countries. Despite their procession of some important natural resources. those countries seek to push growth through the increase of the national income :control rates of unemployment .inflation and balance of payments

*We will try through our study to determine the impact of trade openness on growth in twenty two (22) developing countries between (1990-2014) through a standard study *panel model* to determine this effect in both of short and long time .*

Keys words: *International trade, trade freedom, trade openness, economic growth.*

فهرس الاعلام و المصطلحات العلمية الوارد ذكرها في البحث

سنتطرق في هذا النوع من الفهارس إلى التعريف بمختلف الباحثين الاقتصاديين الذين شملهم البحث وذلك بنوع من التفصيل حسب ما تقتضيه المعلومات المتاحة لغرض تنوير القارئ، وكذلك فيما يخص المصطلحات العلمية الواردة في سياق الطرح العلمي:

- **سعر الصرف "Taux De Change":** يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى، على أن تكون الأولى على شكل سلعة و الثانية سعرا لهذه السلعة.
- **الميزان التجاري:** هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما وصادراته خلال فترة زمنية معيّنة، ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامّة وتكمن هذه القيمة في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة كلّ مكوناته وهيكله، أي نسبة المواد الأولية أو المصنّعة أو نصف المصنّعة إلى إجمالي الواردات أو الصادرات.
- **جون ستيوارت ميل:** هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد عام 1806 م، وهو من رواد الفلسفة الليبرالية، توفي سنة 1873.
- **جدول إمكانيات الإنتاج:** يعبر جدول إمكانيات الإنتاج للدولة عن التوليفات المختلفة من السلعتين و التي يمكن الحصول عليها إذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداما كاملا و أمثليا.
- **إيل هيكشر (1919):** اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " The effect of foreign Trade on the distribution of income
- **برتلن أولين (1933):** اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Interrégional Trade ".
- **بول ساموسلسون(1915):** اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.
- **ليونتياف Wassily Leontief (1906 1980):** اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.
- **بول روغمان " Paul Robin Krugman ":** ولد بول كروغمان في 28 فبراير 1953، اقتصادي مشهور و أستاذ اقتصاد و القضايا الدولية في جامعة PRINCTON ، سنة 2008 تحصل كروغمان على جائزة نوبل للمرة الثانية و ذلك لقيامه بتحليل لهيكل التجارة و إنشاء المشاريع الاقتصادية. عرف كروغمان في المجال الجامعي نظرا لبحوثه في الاقتصاد الدولي، و من بينها نظريات التجارة الدولية، الجغرافيا الاقتصادية و المالية الدولية.
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** بالإنجليزية United Nations Développent Programme واختصاراً (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة ,وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 177 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية

والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء

- **موريس أوبتسفالد " Maurice Moses "Maury" Obstfeld ":** ولد هذا الاقتصادي سنة 1958 و هو أستاذ للاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، هو معروف جدا بأعماله في مجال الاقتصاد الدولي، و هو من بين 20 اقتصادي الأفضل في العالم.
- **معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني):** من المقاييس الهامّة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز هذا المعامل بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة توزيع الدخل القومي، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني) وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

- **التعريفة الجمركية:** هي ضريبة تدفع عند عبور حاجز حدودي (شريط حدودي) عند دخول دولة ما، برا أو بحرا أو جوّا، وتختلف حسب نوع السلع المستوردة، وتعريفات الاستيراد تزيد التكلفة على المستوردين ممّا يقودنا إلى زيادة قيمة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، مثلها مثل التعريفة على الصادرات التي تضرّ بالصناعات المحلية .
- **سيمون كيزنت (1901 1985):** هو خبير اقتصادي و إحصائي أمريكي، من أصل روسي، متحصل على جائزة نوبل سنة 1971 ، له عدة نظريات من بينها نظرية النمو الاقتصادي.

المقدمة العامة

مقدمة عامـة:

إنّ استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يظهر لنا جليّا كيف أن التجارة الخارجية شكّلت محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، بل أكثر من هذا فالتجارة الخارجية ظلّت تمثّل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لاي مجتمع، كما انها عبر مختلف الحقبات التاريخية كانت بمثابة اللازمة الاساسية لاقتصاديات مختلف الدول من منطلق انها:

- تساهم بشكل فعّال في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأي بلد خاصة إذا ما عرفنا أن الدول تتباين فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية و المزايا الاقتصادية.
- واستحالة تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق الإمكانيات الإنتاجية الذاتية نظرا لمحدودية مزايا البلد الاقتصادية في إنتاج السلع و الخدمات، وهو ما يعني عدم نجاعة نظام الكفاية الذاتية، ومن ثم انعدام إمكانية انعزال أي دولة من الحركية و الديناميكية التجارية الاقتصادية العالمية.

وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق الى التوسع في التجارة الدولية نظرا للأهمية سالفة الذكر، إضافة الى أن المناخ الدولي للأعمال في تطور مستمر ودائم نحو الانفتاح الاقتصادي و التجاري من جهة، و الاتحاد و التكامل الاقتصادي من الجانب الآخر، إذ أصبح العالم يعيش على ظاهرة المستجدّات و الحركيات المتغيرة مما أدى الى بروز الكثير من المفاهيم الجديدة التي لم تكن معروفة في السابق كمفهوم العولمة الاقتصادية بشقيها المالي و الإنتاجي.

ونظرا لما يكتسبه تيّار العولمة المالية من زخم هائل في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية و الاقتصادية و المالية نفوذا في المراكز الرأسمالية الرئيسية، حيث يتركّز النشاط الأساسي لهذه المؤسسات على اقتصاد السوق الحرّة وتنفيذ برامج الخوصصة و تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بهدف تحرير حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بما يؤدي الى قيام سوق دولية واحدة مشتركة.

ولعلّ التأمل في التغيرات و التحولات التي شابت العالم وتبلورت منذ بداية التسعينات على وجه الخصوص؛ تشير كلّها الى أنه هناك مجموعة من العوامل و القوى الدافعة تعمل على تكوين وبناء ملامح ومزايا وسمات نظام اقتصادي دولي جديد يختلف عمّا سبقه، حيث برزت التكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم و القطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية (OMC) مما أثار جدلا كبيرا وسط الأكاديميين و الباحثين الاقتصاديين؛ فمنهم من يرى أن هذا النظام باب رزق تستفيد منه الدول النامية و المتقدمة على حدّ سواء، ومنهم من يرى أن قائده (قائد النظام التجاري العالمي الجديد) يفضي إلى تحقيق مصالح

الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغييرات التجارية واتجاهاتها العالمية و تاثيراتها على الاستثمارات الاجنبية المباشرة تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية.

ومن المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي والتجاري منه – بغض النظر عن التفاوت الوارد في نسبه الذي تنادي به مؤسسات العولمة إلى تعريض اقتصاديات الدول النامية إلى ضغوط عديدة، وخاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبيرة سيحدّ من فرص الدول النامية في التصدير إلى أقطار هذه التكتلات ما لم تقم هذه الدول بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى المشتركة في التكتل التجاري. وبالنظر إلى الضغط الكبير الذي تتعرض له الدول النامية نحو الانفتاح على الخارج تاتي اهمية هذه الدراسة، من حيث انها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري.

حيث نجد أنّ هناك اختلاف في الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح التجاري يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي، وبالخصوص في العشريتين الماضيتين أين وقع تغيير جذري في التفكير وفي المعاملات بالنسبة للدول النامية، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في السبعينيات، نتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، وترك المجال لقوى السوق العالمي؛ و الذي يهدف الى الاء الاضطرابات الكلية و التقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو و الخفض من الفقر، ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها التجاري، لابد من حصر العلاقة المباشرة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع محاولين بذلك الإجابة على التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة مدى توافق قواعد النظام التجاري الجديد الذي وجد تبريراته الفكرية في نظرية الرأسمالية الليبيرالية الجديدة وفي نظرية الميزة التنافسية للتجارة الدولية؛ مع الواقع الاقتصادي العالمي عموما و الواقع الاقتصادي للدول النامية على وجه الخصوص في ظل البيئة الاقتصادية السائدة في الوقت الراهن لتكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

" ما هي العلاقة التفاعلية بين كلا من الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل المعطيات الجديدة للتجارة الخارجية ؟"

ولغرض إثراء البحث و التوسع في معالجة الإشكالية بأكثر وضوح ونوع من الدقة، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المعطيات الجديدة للتجارة الخارجية في ظل الحراك العالمي ؟

- ما طبيعة العلاقة التفاعلية القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي ؟
- ما طبيعة النماذج القياسية الملائمة في هذا النوع من الدراسة ؟

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات، قمنا بوضع فرضية تعتبر كإجابة مبدئية، و التي سوف **نعمل على اختيارها** من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضية في **أن إتباع سياسة الانفتاح التجاري تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي** من خلال التأثير في متغيرات أخرى كالاستثمار و التقدم التقني ورأس المال البشري و الناتج الداخلي الخام **ومستوى الدخل الفردي** و التغيرات في مستويات التشغيل و معدّلات البطالة ...وغيرها.

- **هدف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى **الإجابة على التساؤلات** الواردة في الإشكالية بصفة مباشرة بالإضافة إلى محاولة إبراز **أنّ الانفتاح التجاري – تحرير التجارة الخارجية إجراء عملي مستقبلي يعمل على تحريك النمو الاقتصادي، حيث يقود** إلى تحرير المبادلات وحرية الأسواق بمختلف أشكالها من سوق السلع، سوق الخدمات، سوق الأسعار، سوق **العمل...** وذلك حسب ما اقتضته التحولات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم خصوصا بعد آثار الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي بداية وخلصت إلى **القطاع الاقتصادي الحقيقي** .

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة مستقبل الدول النامية التي اتبعت سياسة الانفتاح التجاري وكيفية التأقلم مع هذا الانفتاح و كيفية الاستفادة منه ودرجة تأثيره على هذه الدول، و الطرق التي يجب **إتباعها خصوصا أن هذا الانفتاح أصبح ضرورة حتمية لا مناص منها** وجب التعامل معها كقاعدة أساسية للنمو في العالم **الجديد.**

- **حدود الدراسة:**

سنعمل على إسقاط الدراسة على عينة من الدول النامية من اجل دراسة تأثير الانفتاح التجاري على كل من **الدخل الفردي الحقيقي وعلى النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بانيل لـ 22 دولة نامية و 25** سنة للفترة ما **بين 1990 2014**، حيث سادت خلال هذه الفترة نظرة جديدة تمثّلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي، و الذي هدفه إنهاء الاضطرابات **الكلية و التقليص من مستويات الفقر مع تعزيز النمو الاقتصادي**، كما عرف الاقتصاد العالمي هزات عنيفة للرأسمالية كانت أبرزها الأزمة المالية العالمية 2008.

- **منهج الدراسة:**

سنعتمد في دراستنا هذه ومعالجة اشكاليتنا، **على المناهج التالية:**

1 **المنهج الاستنباطي: و الذي** سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلّق الأمر بمحدّدات الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي أو العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، أو تعلّق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور النظريات المفسّرة للتجارة الخارجية.

2 **المنهج الاستقرائي: و الذي سوف نستخدمه** في الدراسة التطبيقية- **القياسية من خلال تحليل المعطيات** الإحصائية لاقتصاديات بعض الدول النامية التي أسميناها دول الجنوب نظرا لوقوع أغلبيتها في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية لمعطيات بانيل "*Donne Panel*" لنمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري لعينة من الدول النامية.

- **الدراسات السابقة:**

في هذا السياق وردت العديد من الدراسات التطبيقية و التي جاءت لتوضح نوع العلاقة القائمة بين كل من الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة و النامية منها و التي نوجزها فيما يلي:

1 دراسة *Kanen Horn Welch* ; *Romain Waczing* بعنوان:"*Trade Liberalization And New Evidence: Growth*" سنة 2003 و الذين قاما بتركيز دراستهما على إصلاحات السياسة التجارية من خلال تحليل الاقتصاد الخارجي لمجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي توصّلا اليها في دراستهما هي وجود أثر سلبي للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي في غالب الأحيان وفي بعضها الآخر معدوم وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية، حيث ظهرت هذه النتائج على جزء من الدول المدروسة في العينة المأخوذة.

2 دراسة *Jenifer.J.Powell* ; *Farrokh Nouzad* و التي جاءت تحت عنوان: "*Opness Growth And Développement: Evidence From A Panel Of Developing Countries*" سنة 2003 حيث توصّلا في دراستهما الى وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري على كل من النمو الاقتصادي و التنمية على حدّ سواء وذلك في الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1965 الى 1990 بالإضافة الى أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية و لكن دون حدوث العكس –أي أن التنمية لا تساهم في خلق النمو – حيث ان البلدان ذات نسب التنمية المرتفعة لها نسب نمو منخفضة.

3 دراسة *Abdouni Abdeldjebar Et Said Hanchane* تحت عنوان: "*Ouverture ;Capital Humain Et Croissance Economique: Fondement Théoriques Et Identification Des Liens A L'aide De Données De Panel*" سنة 2003 **حيث قاما بدراسة أثر الانفتاح التجاري** على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث جاءت هذه الدراسة على عينة تتكون من 47 **دولة نامية وذلك**

خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 1997، حيث كانت النتيجة الأساسية التي توصّلا إليها **تبين أن الانفتاح** التجاري في الدول النامية أجمالا له أثر ايجابي ومعنوي على نموها الاقتصادي، حيث توصلوا الى أن الانفتاح **التجاري يمكن الدول النامية من الحصول على المعارف الأجنبية من خلال رؤوس الأموال للسلع المستوردة و** المهمة في عملية الانتاج في المؤسسة.

4 دراسة *Nadia Lemzoudi* بعنوان: "*L'impact Du Degré D'ouverture Sur La Croissance Economique*: *Cas De Six Pays D'afrique De L'ouest*" سنة 2005 **حيث ركّزت الدراسة على تحديد أثر الانفتاح التجاري** في مجموعة من الدول الساحلية و الداخلية على النمو الاقتصادي وشملت الدراسة مجموعة من الدول هي: البنين وبوركينافاسو وغانا ومالي و النيجر ونيجيريا خلال الفترة 1980 2002 .

النتيجة المتحصّل عليها هي وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري ومعدّل النمو الاقتصادي في دولتين من أصل ثلاثة دول ساحلية، بينما هناك علاقة سلبية في مجموعة الدول الداخلية –مالي و النيجر و نيجيريا ، **ومن** هنا خلصت الدراسة الى إقتراح أن تكون الدول الداخلية أقل توجها نحو الخارج مقارنة بالدول الساحلية.

5 دراسة *Gilbert Niyongabo* تحت عنوان: "*Politiques D'ouverture Commerciale Et Dévloppment Economique*" **حيث طرح الإشكالية التالية: هل إتباع** سياسة الانفتاح التجاري تقود الى نمو اقتصادي؟ حيث اقترح تقدير قياسي للمحددات **الأساسية للنمو الاقتصادي وقام باختيار الفرضية: إن إتباع** سياسة الانفتاح التجاري لا تقود فقط الى زيادة حجم التبادل مع الخارج بل تتعدى ذلك من خلال التأثير على الاستثمار و التقدم التقني و الذي بدوره يؤدي الى النمو الاقتصادي، حيث قام بمجموعة من التقديرات على عينات تتغير من 95 دولة على الأقل الى 165 دولة على الأكثر خلال الفترة 1970 2000.

النتيجة التي توصل إليها من خلال مختلف التقديرات سمحت له بقبول فرضيته و التي مفادها كما سبق ذكره أن إتباع سياسة الانفتاح التجاري تحفز النمو الاقتصادي، بالإضافة الى انها تؤثر عليه من خلال التاثير في متغيرات أخرى كالاستثمار، التقدم التقني ورأس المال البشري...

6 دراسة *Brahim MANSOURI* بعنوان:" *Effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance économique au Maroc*" سنة 2009 **حيث:**

اعتمد في دراسته على إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري كمتغيرات مفسّرة و النمو الاقتصادي كمتغيرة تابعة، وقام باستخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970 الى 2005 في دولة المغرب،

وتحصل من خلال ذلك على نتيجة تجريبية مهمّة، هي أن كلمن الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري كمتغيرات مفسّرة لا يمكن الاستغناء عنها في النموذج، كما أن الأثر المركب الاجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري هو ايجابي وإحصائيا هو أكثر معنوية من تأثير كل متغيرة على حدى في النمو الاقتصادي.

7 دراسة *berrached amine* بعنوان:" *ouverture commerciale et croissance économique dans les pays du sud et l'est de la méditerrané*" 2012 2013 [1]

حيث قام بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال الاعتماد على نموذج (MRW) لمانكيو وورمر و ويل سنة 1992 الذي يعبر عن نموذج سولو المطور –بإدخال عامل التكنولوجيا أو التطور التقني كما سماه ، حيث جاءت هذه الدراسة على عينة تتكون من 80 دولة نامية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2003، حيث كانت النتيجة الأساسية التي توصّل إليها تبين أن الانفتاح التجاري في الدول النامية أجمالا له أثر ايجابي ومعنوي على نموها الاقتصادي.

8 دراسة *Balassa* بعنوان:" *exports and Economic growthfurther ;évidence*" سنة 1978 [2]حيث افترض أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي الى نسبة نمو أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة إحلال الواردات حيث اختير مجموعة من الدول كعينة لدراسته وهي:(الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، الهند، إسرائيل، كوريا الشمالية، المكسيك، تايوان ويوغسلافيا) خلال الفترة من 1960 الى 1973، كما قسم فترة الدراسة الى جزئين هما 1960 1966 و 1966 1973 وذلك نظرا للتغيرات التي شهدتها هذه الدول في تلك الفترة، كما استخدم معامل الارتباط للرتب لـ"سبيرمان" من اجل اختبار إمكانية وجود ارتباط بين الصادرات و النمو الاقتصادي، وتوصّل الى نتائج معنوية، كما انه أكد أيضا أهمية نمو الصادرات في تفسير النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد بحيث تحقّق أعلى كفاءة ممكنة، واستخدام الفنون التكنولوجية المتطورة وفتح مجالات إنتاجية أوسع لامتصاص البطالة وانعكاس ذلك على وضعية الميزان التجاري.

9 دراسة *Tyler* بعنوان:" *Growth and export expansion in Developing countries :some empirical évidence*" سنة 1981[3] حيث قام بتحليل العلاقة التجريبية بين النمو

[1] *Berrached amine ouverture commerciale et croissance économique dans les pays du sud et l'est de la méditerrané, mémoire de magister en science économiques, spécialité : economie de l'intégration régionale, université Oran, 2012-2013.*

[2] *Balassa, exports and Economic growthfurther; evidence, journal of development economics, vol 5, juin 1978, pp:181-189.*

[3] *Tyler, growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence, journal of development economics, vol 9, juin 1981, pp:121-130.*

الاقتصادي و نمو الصادرات، وحاول تأكيد الدراسة التي قام بها *Balassa* حيث احتوت العينة 55 دولة نامية ذات دخل متوسط خلال الفترة 1960 ؛ 1977.

ومن خلال دراسته توصّل الى نتيجة مفادها أن الصادرات تلعب دورا مهم في تحفيز النمو الاقتصادي سواء في الدول المصدرة للبترول أو في غيرها.

10 دراسة *Jeffrey d.sachs* و *Andrew warner* بعنوان:" *Economic reform and the process of global intégration*" سنة 2003 [1] حيث اقترحا في دراستهما تصنيف الدول الى مجموعتين:

- مجموعة الدول ذات الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي (التجارة الدولية)
- مجموعة الدول ذات الاقتصاد المنغلق على العالم الخارجي (التجارة الدولية)

ويرتكز هذا المؤشر على مجموعة من الشروط هي:

- القيود التعريفية وغير التعريفية لا تتعدى 40% من قيمة المنتوجات.
- عمولة التبادل في السوق السوداء لا تتعدى 20% "خلال فترتي السبعينات و الثمانينات"
- النظام الاقتصادي السائد في البلد ليس اشتراكي وإنما رأسمالي.
- البلد ليس محتكرا لقطاع التصدير.

البلد الذي لا تتحقق فيه هذه الشروط يصنف ضمن مجموعة الدول المنغلقة على الاقتصاد العالمي، في حين من تحققت فيه يكون بلدا منفتحا على التجارة الدولية.

قاما كلاهما بالدراسة على عينة تتكون من 117 دولة خلال الفترة 1970 ؛ 1990 ووجدوا ان 15 دولة من العينة المأخوذة تصنف "نظاميا منفتحة" وفقا للشروط المقترحة سابقا، بينما 74 دولة ليست دائما منفتحة، كما وجدوا أيضا أن الدول ذات الاقتصاد المنفتح شهدت معدّل نمو مرتفع خلال فترة الدراسة حيث: 11 دولة من الصنف الأول شهدت معدّل نمو أكبر من 3% في حين أن 70 من الصنف الثاني لم يتعدى نموها 3% .

كما نميّز دراسات اخرى في هذا المجال المتعلق بالنمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري و العلاقة التفاعلية القائمة بينهما من خلال تأثير أحدهما في الآخر، و التي تم إسقاطها على عينات مختلفة من دول العالم ووفق ظروف مختلفة وشروط معينة كالموقع الجغرافي و الفترات الزمنية المختارة و الطبيعة الاقتصادية المشتركة –طبيعة النشاط الاقتصادي لكل دولة ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء القائمة في العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الدول النامية، ولهذا السبب أردنا صبّ جملة دراستنا على مجموعة من الدول

[1] *Jeffrey d.sachs and Andrew warner , economic reform and the process of global integration, bookings papers on economic activity, vol1,n:25th anniversary issue,1995, p:36.*

النامية التي أسميناها "**بدول الجنوب**" نظرا لموقعها الجغرافي حيث انها تقع في مجملها جنوب **حوض البحر الأبيض** المتوسط خلال الفترة الأخيرة التي شهدت مجموعة من التغيرات الجذرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية و في ظل المستجدّات التي شهدها الجانب الاقتصادي في عديد دول العالم وانعكاساتها و التي يمكن **أن نميّز منها بصفة مباشرة الأزمة** المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وشوهت معالمه و التي كان لها تأثير وجيه وكبير على طبيعة النشاط الاقتصادي ونسب النمو العالمي، وكذا ثورات الربيع العربي التي كان لها تأثير خاص ومباشر على **اقتصاديات** دول الثورات كما سمّاها الاقتصاديون في مرحلة أولى وعلى اقتصاديات الدول العربية كمرحلة **ثانية.**

- **تقسيمات الدراسة:**

من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة، ارتأينا أن نقسم بحثنا الى ثلاثة فصول أساسية، تتميز بنوع من التفصيل و الاختصار، وهي كالتالي:

الفصل الأول: و الذي سنتناول فيه مفهوم التجارة الخارجية "الدولية" بين الفكر و التنظير، وذلك من خلال التطرق الى العناصر التالية:

1. الإطار العام للتجارة الخارجية و التبادل الدولي.
2. أهمية ومحدّدات التجارة الدولية.
3. النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.
4. النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.
5. النظرية الحديثة للتبادل الدولي.

الفصل الثاني: سنعالج فيه مضمون وطبيعة **العلاقة التفاعلية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من خلال معالجة الأفكار** التالية:

1. سياسة الانفتاح التجاري مفاهيم و أفكار.
2. مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي.
3. المبررات النظرية و التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
4. اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: و الذي سيكون خلاصة دراستنا، حيث سمّيناه تأثر المعطيات و المستجدّات العالمية على الانفتاح و النمو في دول الجنوب، الذي نلخص عناصره في:

1. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2 انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على النمو في الدول العربية.

3 أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية و العربية.

4 تأثير ثورات الربيع العربي.

5 أثر الأزمة المالية العالمية على أهم المتغيرات ذات الصلة بالتجارة الدولية.

6 دراسة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في مجموعة دول جنوب المتوسط.

الفصل الأول

التجارة الخارجية بين الفكر و التنظير

ماهو صحيح بالنسبة للعائلة، صحيح بالنسبة للأمة أو المملكة الكبيرة،ذا استطاعت الدولة الأجنبية أن تزودنا بالسلع التي نحتاجها بتكلفة تقل عن تكلفة الانتاج الوطني، فمن الأجدى أن نشتريها منهم بجزء من إنتاجنا الصناعي الموظف بطريقة يكون لنا فيها ميزة، ولا يمكن أن تكون الصناعة موظفة بميزة اكبر إذا كان الإنتاج يكلّف اكثر من تكلفة الحصول على السلع من الخارج.

آدم سميث –ثروة الأمم ص:478

مقدمة الفصل:

هل تقوم التجارة الخارجية لأن بعض البلدان تنتج سلعا لا تستطيع البلدان الأخرى إنتاجها؟ أم لأن بعض البلدان لديها فائض من بعض السلع التي تعاني بلدان أخرى من عجز فيها؟ أم تقوم التجارة الدولية لأن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع من بلدان تباع فيها بأسعار منخفضة إلى بلدان أخرى تباع فيها بأسعار مرتفعة؟ أم هناك أسباب أخرى تفسر قيام التجارة الدولية؟

و كل ما سبق يمثل إجابات محتملة للسؤال المطروح ولكنها إجابات غير قاطعة و تتحمل النقد؛ فمثلا نجد أن السلع التي تستخر ج من باطن الأرض، و التي يرتبط إنتاجهبالتر كيب الجيولوجي للأرض- الذي لا دخل للإنسان فيه – مثل البترول و الخامات المعدنية كالحديد، الفحم و الفوسفات... لا تنتج إلا في بلدان معينة على مستوى العالم، كذلك السلع الصناعية التي مازالت الأسرار الفنية لإنتاجها في أيدي مخترعيها، سوف تنتج فقط في البلدان التي تم فيها الاختراع ؛ و فيما عدا ذلك فإن أي سلع أخرى يمكن إنتاجها في أي مكان من العالم.لكن الأمر هنا يتوقف في الحقيقة على النفقات، حيث يمكن إنتاج سلعة من الناحية التقنية في أي مكان من العالم و لكن بأي نفقة؟ من هنا كان منطلق التحليل الاقتصادي في تفسير أسباب و دوافع قيام التجارة الدولية، ويتجسد هذا البحث في نظريات التجارة الدولية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى تطور الفكر الاقتصادي فيما يخص موضوع التجارة الدولية لمعرفة دور هذه الأخيرة في الاقتصاد، و ذلك من خلال سرد نظريات التجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للتجارة الدولية حيث سنبدأ بالنظريات التقليدية للتجارة الدولية، انتقالا إلى النظريات النيوكلاسيكية، وصولا إلى النظريات الحديثة التي تفسر التجارة الدولية.

1. الإطار العام للتجارة الخارجية (الدولية)

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض موجز حول طبيعة علاقات التبادل الدولية و السياسات المتبعة في ذلك بين أنصار الحماية و أنصار الحرية و كذا الأدوات المستعملة لتحقيق تلك السياسات و ذلك عن طريق تعريف التجارة الدولية و ذكر أهميتها التي تكتسيها هذه الأخيرة،مرورا إلى تعريف السياسة التجارية بنوعيها (الحماية الاقتصادية، التحرير الاقتصادي) والتعريج على الأدوات التي تستعملها الدول في إطار هذه السياسات للتحقيق أهدافها الاقتصادية.

1.1. مفهوم وأهمية التبادل الدولي

1.1.1. مفهوم التبادل الدولي

يهتم الاقتصاد الدولي بتدفقات السلع ، الخدمات و عناصر الإنتاج عبر الحدود القومية، حيث تتمثل تجارة السلع في الصادرات و الواردات السلعية، أما التعاملات في الخدمات،فتتمثل في أنشطة الشحن، و السفريات و التأمين و الخدمات السياحية التي تقدم من طرف شركة لدولة ما لمقيمين في دولة أخرى.و تتمثل تدفقات رؤوس الأموال في إقامة مصانع في دول أجنبية أو شراء الأسهم و السندات الأجنبية، و فتح الحسابات في البنوك الأجنبية. أما تدفقات العمل فتصف الهجرة الدولية للعمال.

تعتبر التعاملات الدولية امتدادا للتعاملات المحلية، و في كلتا الحالتين، تحقق التجارة فوائد التخصص، فتبادل السلع و الخدمات بين الأفراد، يمكنهم التخصص في الشيء الذي يتميزون فيه، و بالمثل، فإن التبادل المحلي للسلع و الخدمات، يمكن الأقاليم المختلفة لدولة ما من التخصص بنفس الطريقة. و دوليا، فإن واردات دولة ما على سبيل المثال "الولايات المتحدة الأمريكية" المتمثلة في السلع الالمانية و اليابانية و البرازيلية، و صادراتها المتمثلة في السلع الأخرى، يقوي و يزيد من مستوى التخصص في الدول المشاركة، و هذا يمكنها من إنتاج كميات أكبر مما كانوا سينتجونه من دون تجارة و هو ما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي في كل من هذه الدول. و لكن من الضروري التفرقة ما بين العلاقات الاقتصادية المحلية و الدولية و هذا ما سنتعرض له في الفرع الثاني من هذا المبحث[1].

2.1.1. التمييز بين العلاقات الاقتصادية المحلية و الدولية

السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هنا، هو لماذا نقوم بدراسة الاقتصاد الدولي كحقل منفصل؟. إن الإجابة على ذلك تتمثل في أن الحدود الوطنية لها انعكاسات فيما يتعلق بالتجارة،و فيما يلي سنقوم بعرض الفوارق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

4 **سعر الصرف**: *Exchange Rate*

[1] مورد خاي كريانين، تعريب كل من: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، سنة 2007، ص 25 ص 26 .

المعاملات داخل دولة ما يتم تسويتها بنفس عملة الدولة، و لكن للأسف، لا توجد عملة دولية. و بدلا من ذلك، فإن كل دولة تصدر عملتها الخاصة بها؛حيث يصبح التبادل الدولي ممكن عن طريق أسعار الصرف*، حيث أن هذه الأخيرة تتغير من يوم إلى يوم مستجيبة بذلك للتغيرات الحاصلة في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف.فالتعاملات الدولية تطلب مدفوعات و مقبوضات بالعملات الأجنبية، و التي يجب أن تحول إلى العملة المحلية، من خلال أسعار الصرف، و هي بدورها عرضة للتغيير، و يترتب على هذه العملية أخطار و تعقيدات غير موجودة في التجارة الداخلية[1].

2 السياسات التجارية *Commercial policies*:

يمكن للحكومات الوطنية فرض العديد من القيود على التعاملات الدولية التي لا يمكن فرضها على التعاملات الدولية، حيث تتمثل هذه القيود فيما يلي[2]:

- الرسوم الجمركية *Tariffs*
- الحصص على الواردات *Import- Quotas*
- دعم الصادرات *Export- subsidy*
- الرقابة على الصرف *Exchange Control*

إن مثل هذه الإجراءات و التي سوف نتعرض لها بالتفصيل في المطلب القادم يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد، و مع ذلك فهي تختص بالتعاملات الدولية دون المحلية.

3 اختلاف السياسات المحلية:

إن كل دولة لها بنكها المركزي و وزارة ماليتها، و من تم تكون لديها سياستها المالية و النقدية الخاصة بها، هاتان السياستان اللتان من شانهما تحديد معدل النمو و التضخم و مستوى البطالة فيها، و في حين نجد أن تلك السياسات يتم تطبيقها في جميع الأقاليم داخل الدولة، كما انها تختلف من دولة إلى اخرى. و نتيجة لذلك، فعلى الرغم من أن معدل التضخم موحد في كل أقاليم دولة معينة، فإنه يختلف عن دولة أخرى، و إن هذا الاختلاف لا يؤثر فقط على الوضع التنافسي في الدولتين، بل يمتد إلى التأثير على وضعهما التنافسي في دولة ثالثة[3].

4 البيانات الإحصائية *Statistical Data*

إن معرفتنا بتركيب و حجم و اتجاه التجارة الدولية، تفوق معرفتنا بهذه الامور عندما يكون الامر متعلقا بالتجارة الداخلية، و ذلك لعدم وجود حدود أو نقاط تفتيش بين الولايات تمدنا بمثل تلك البيانات، فنحن غير متاكدين من انواع البضائع و كمياتها التي تدخل في التجارة بين ولايتين ، و لكن عندما تدخل دولة شحنة من

* سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى، و يستخدم في تحويل القيم من عملة إلى أخرى.

[1] مورد خاي كريانين، مرجع، سابق الذكر، ص 26 .

[2] مورد خاي كريانين، مرجع، سابق الذكر، ص 27 .

[3] مورد خاي كريانين، مرجع، سابق الذكر، ص 28 .

البضائع فيتوجب على المصدر و المستورد ملأ إقرار وارد أو صادر يصف فيه الشحنة من حيث الوزن و القيمة و الوجهة المصدرة و العديد من الأمور الأخرى.

5 **عدم القدرة النسبية لانتقال عناصر الإنتاج:** *Relative Immobility of protective factors*

إن عوامل الإنتاج أكثر قدرة على التنقل محليا عنها دوليا، فلا يمكن لأي أحد أن يمنع عاملا بأن تنقل بين ولايتين، و لكن تمثل قيود الهجرة و عقبات اللغة و اختلاف العادات و التقاليد قيودا على حركة الناس بين الدول، في حين أن رأس المال يتحرك بين الدول بصورة أسهل من حركة العمالة، فهو يكون أيضا أكثر قدرة على الحركة محليا عنه دوليا.

6 **اعتبارات تسويقية:** *Marketing considerations*

إن الاختلاف في أنماط الطلب و أساليب المبيعات و متطلبات السوق، تجعل التعاملات الدولية أكثر صعوبة من التعاملات المحلية. حيث أنه يتوجب على المصدرين في الغالب إجراء بعض التعديلات الخاصة في تصميم منتجاتهم لكي يتمكنوا من اختراق الاسواق الاجنبية[1]

3.1.1. أهمية و محددات التجارة الدولية

أولا: أهمية التجارة الدولية

التجارة الدولية تكون مفيدة لسبب واحد اساسي هو كونها توسع إمكانيات استهلاك الدولة. التجارة تسمح للدولة أن تستهلك من كافة السلع أكثر مما يكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات البلدان الأخرى.

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى، فالدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، التي تمتد عبر قارة بأكملها و تتميز بثرائها في تشكيلة الموارد الطبيعية و البشرية، ربما يمكن أن تنتج بكفاءة نسبيا معظم المنتجات التي تحتاجها و لذلك فهي تكون أقل اعتمادا على التجارة الدولية.

لكن مقارنة بالدول الصغيرة مثل النمسا و سويسرا و التي تتميز بقدر قليل من الموارد المتخصصة، و تنتج مدى أصغر من المنتجات، تقوم بالتصدير في مقابل البنود الكثيرة التي يتعين عليها أن تستوردها. حتى الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان ألمانيا، فرنسا، انجلترا و إيطاليا و كندا تعتمد بشدة على التجارة الدولية.

و بالنسبة للدول النامية مثل مصر و الهند و المكسيك و غيرها، توفر فيها الصادرات فرص العمل و المتحصلات للدفع عن العديد من المنتجات الأجنبية التي لا يمكن حاليا أن تنتج محليا و عن التكنولوجيا المتقدمة غير المتاحة في الداخل.

و احد المقاييس التقريبية للعلاقة الاقتصادية بين الدول، او اعتمادها المتبادل او درجة انفتاح اقتصادياتها يكون كالتالي[2]:

[1] مورد خاي كريانين، مرجع، سابق الذكر، ص 28 .

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص 8

$$\begin{cases} t.o.economique = \dfrac{X}{PIB} \times 100 \end{cases}$$

ou

$$T.O.Economique = \frac{M}{PIB} \times 100$$

حيث:

$T.O.Economique$: معدل الانفتاح الاقتصادي

X : الصادرات كنسبة مئوية من PIB

M: الواردات كنسبة مئوية من PIB

PIB: الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (01 -4)يبين أن الواردات و الصادرات كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام تكون أكبر كثير في البلدان الصناعية الصغيرة و النامية مما تكون عليه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. و هكذا تكون التجارة الخارجية أكثر أهمية بالنسبة للدول الأخرى مما تكون بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (01 -4): الواردات و الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول

الدولة	الصادرات %	الواردات %
و.م.أ	11	10
اليابان	08	11
المكسيك	18	15
ألمانيا	30	38
انجلترا	25	23
كوريا الجنوبية	30	28
هولندا	48	25
بلجيكا	**65**	**70**

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص 9 .

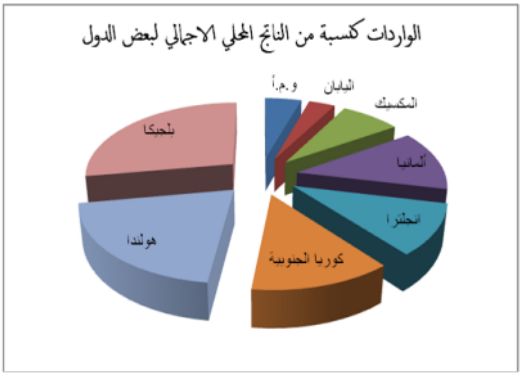

الشكل رقم (01 -4): الواردات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول

الشكل رقم (4 02): الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في بعض الدول

و حتى بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد إلى حد صغير نسبيا على التجارة الدولية، إلا أنقدرا كبيرا من مستوى معيشتها المرتفع يعتمد عليها. فأول كل شيء أن هناك سلع كثيرة مثل "البن، الموز، الكاكاو، الشاي، الويسكي الاسكتلندي، الكونياك" التي لا تنتجها على الإطلاق. و بالإضافة إل ذلك ، الولايات المتحدة ليس لديها ثروات من مثل تلك المعادن كالقصدير و التنغستين، و الكروم التي تكون مهمة بالنسبة لبعض العمليات الصناعية، و لديها فقط احتياطيات متناقصة من البترول و النحاس و معادن أخرى كثيرة. و ما هو أكثر أهمية كميا بالنسبة لمستوى معيشة الدولة هو المنتجات العديدة التي يمكن إنتاجها محليا و لكن فقط بتكلفة أعلى من الخارج. هذه الأخيرة تكون مسئولة عن معظم الفوائد أو المكاسب من التجارة[1]

ثانيا: محددات التجارة الدولية

تنقسم محددات التجارة الدولية إلى قسمين ، محددات تتعلق بالصادرات، و محددات تتعلق بالواردات و هي كالتالي[2]:

1 محددات الرئيسية للصادرات:

- وجود المؤسسات
- كثرة المواصلات – النقل
- التسويق و خدمات أخرى
- سعر الصرف
- التجارة الحكومية
- سياسات معدل التبادل

2 المحددات الرئيسية للواردات:

- الدخل الفردي

[1] كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص 9

[2] *Belay Seyoum, Export- Import Theory, Practices and procedures, Routledge, Taylor & Francis group, new York & UK, second Edition, 2009, P 14.*

- أسعار الواردات
- سعر الصرف
- التجارة الحكومية
- سياسات معدل التبادل
- وجود مبادلات خارجية

2.1. السياسات التجارية

1.2.1. مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في بحارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل *Alternative* المطروحة و الممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختبار دولة معينة في علاقاتها التجارية مع الخارج الحرية او الحماية، و تعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

2.2.1. أنواع السياسات التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين هما سياسات تقييد التجارة الدوليةو سياسات تحريرها، إذ أن لكل من أنصار هاتين السياستين حججهما في إثبات فعاليتها و ذلك كما يلي[2]:

أولا: سياسة حرية التجارة

أ- مضمونها:

يقصد بسياسة التجارة الحرة هي تلك السياسة القائمة على ترك التجارة الحرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات أو دخول أو خروج لرؤوس الأموال، و قد تجسد ذلك في شعارات رواد المدرسة الطبيعية و لأول مرة في كلمتهم المشهورة دعه يعمل دعه يمر ، و تأكد ذات المبدأ عند رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث و دافيد ريكاردو. و على إثر فشل الدولة خلال الستينيات و السبعينيات جاء النقديون حاملين لواء الحرية الاقتصادية المطلقة بالعودة إلى عالم أدم سميث ، ذلك العالم الذي تحكمه قوانين طبيعية خالدة و تتحكم في أموره اليد الخفية التي تخلق حسبهم، التوازن الاقتصادي[3].

ب- حجج أنصار الحرية:

- **الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي:**

إن جل النظريات التي تدرس و تفسر قيام التجارة الدولية، تؤكد على أن التخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الأساس لقيام التجارة الدولية، فكل دولة في ظل التجارة الحرة على المستوى الدولي تتخصص في إنتاج

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، سنة 2007، ص 70 .
[2] رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص 81 ص 81 .
[3] رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص 83 .

السلعة التي تمتع فيها بالميزات النسبية عن غيرها، و كون الدولة تتمتع بميزات نسبية في **إنتاج سلعة ما فإنها يمكنها إنتاج تلك السلعة بتكلفة إنتاج أقل** و من ثم يمكنها التصدير للدول التي لا تتوفر لها تلك الميزات في **إنتاج تلك السلعة.** و في المقابل تصديرها لهذا المنتج الوفير يمكنها من الحصول على المنتج الوفير في دولة أخرى، **و بذا تحقق كل دولة أقصى إنتاج قومي ممكن و تحقق الرفاهية القصوى لمواطنيها. و لا يمكن أن يتم هذا التبادل القائم** على أساس التخصص إلا في ظل حرية التجارة بين الدول[1].

- **رفع مستوى الأداء، الجودة و تحقيق سيادة المستهلك:**

فيما يخص أداء المنتج الوطني، فلا شك أن المنافسة في أي مجال خاصة **إذا كانت المنافسة شريفة و عادلة** فإنها تؤدي إلى نتائج افضل و على المستوى الاقتصادي فإن حرية التجارة تضع المنتج الوطني في تحد مع نفسه و مع المنتج الأجنبي الذي يرغب في غزو سوقه، حيث أن عليه أن ينتج بكميات و مستويات جودة ترضي الذوق المحلي، **ليس هذا فقط بل عليه أن ينتج لإشباع الأسواق الأجنبية** و بهذا يمكنه التوسع في سوقه و في حجم نشاطه.

أما عن الجودة، فإن التنافسية تجبر المنتج الوطني على الاهتمام بعنصر الجودة إلى جانب السعر لأنه لو لم يهتم بذلك فسيستولي المنتج الأجنبي على السوق و ذلك سيجبر المنتج الوطني على الخروج من النشاط و بالتالي **الإفلاس و تسريح العمال.**

و عن تحقيق مبدأ سيادة المستهلك فإن المنافسة بين المنتجين الوطنيين و الأجانب سوف تقود في النهاية إلى خفض الأسعار و رفع مستويات الجودة، لأن كل واحد منهم يسعى إلى كسب ود و رضاء المستهلك، و **وفقا لقانون سيادة المستهلك** يكون له الحرية في الاختيار **فهو السيد و صاحب القرار و لا يمكن لأي منتج أن يفرض عليه سلعة معينة.** و هذا الانخفاض في الأسعار سيدفع المزيد من المواطنين إلى الشراء وفقا **لقانون الطلب، وهكذا سيحدث النمو و الانتعاش و المزيد من الرفاهية**[2].

ج سلبيات التبادل الحر

- يوجد بين الدول شروط غير متكافئة و هذا لأن الدول تتدخل عن طريق منح الإعانات، الرقابة على الصرف....إلخ.
- المنافسة غير نزيهة إذا أخذنا بالحسبان جانب الأجور، حيث أن اختلاف تكاليف الأجراء يؤدي إلى **عدم تمركز الصناعات و انتقال اليد العاملة**
- **الأسواق المحلية** يتم غزوها من قبل الممولين الأجانب، و هذا ما قد يضع مستقبل البلدان في خطر.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 74 .
[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

- يؤدي الانفتاح الاقتصادي من خلال المنافسة الدولية، إلى حذف جزء من اليد العاملة التي لا يمكن تعويضها[1]

ثانيا: سياسة تقييد التجارة – السياسات الحمائية

أ مضمونها:

هي عبارة عن سياسة تهدف إلى حماية السوق و الصناعات الوطنية من المنافسة الاجنبية و يتم ذلك من خلال سن التشريعات التي و القواعد التي تهدف إلى ذلك. و تترجم هذه السياسات في الواقع كما يلي:

- فرض ضرائب جمركية
- نظام الحصص
- عقد اتفاقيات دولية
- في بعض الأحيان، حضر دخول بعض السلع الأجنبية

ب حجج المنادين بالحماية:

هناك حجج اقتصادية و أخرى غير اقتصادية يتبعها أنصار الحماية لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعون إليها، و تتمثل فيما يلي:

ب.أ الحجج الاقتصادية:

- **حماية الصناعة الوليدة أو الناشئة:**

تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة *Infant Industry* أو الصناعات الناشئة من أشهرو أقوى الحج الاقتصادية على الإطلاق، و التي يؤخذ بها لتبرير تقيد حرية التجارة. كما أن هذه الحجة أكثر قبولا لدى أنصار مذهب حرية التجارة أنفسهم، و تنتسب هذه الحجة إلى الكاتب الألماني فريديريك ليست *" Frédérique liste "* وذلك في أوائل القرن التاسع عشر، حيث نادى بضرورة حماية الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة الإنجليزية.

- **تنويع الهيكل الاقتصادي:**

حسب أنصار تقييد التجارة، من خلال الحماية تستطيع الدولة أن تنوع في هيكلها الاقتصادي و ذلك بأن لا تبقى حبيسة دورها التقليدي كمنتج للمواد الزراعية و متلقية للسلع المصنعة. بحيث تستطيع من خلال فرض الحماية تنويع هيكلها بأن يصير زراعي صناعي،أو صناعي زراعي، و هذا ما ينادي به مروجي إستراتيجية الاعتماد على الذات . و لهذا ظهرت العديد من الاستراتيجيات التنموية خلال خمسينيات و ستينيات القرن الماضي مثل إستراتيجية إحلال الواردات، الإنتاج المحلي للسلع التي اعتادت الدولة على استيرادها و بالتالي تنوع من هيكلها الإنتاجي و يقل تأثرها بالصدمات و الأزمات الدولية.

[1] *les fondements du commerce international, PP 14-15, disponible sur la page de site web : http://etudiant.univ-mlv.fr/~jpilliet/Licence%201/Cours/Semestre%202/Autres/Actu%20Eco/Chap%205.pdf*

- **جذب الاستثمارات الأجنبية:**

هناك من الاستثمارات ما يبحث عن الأسواق المحمية *Protected Markets* حيث يحميه ذلك من المنافسة و يكون هو المسيطر على السوق بالدولة التي تطبق سياسة الحماية، و بالتالي يمكنه الإنتاج و التوسع و تحقيق أرباح عالية. و لكن ذلك يحدث فقط في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية و الأسواق الواسعة مثل الصين، إندونيسيا و الهند و مناطق الاتحادات الاقتصادية كالإتحاد الأوروبي و النافتا في أمريكا و الإبيك في روسيا.

كما تؤدي الحماية إلى رفع أثمان منتجات الصناعات المحمية و هو ما يزيد من إقبال المستثمرين الأجانب، حيث يمكنهم الاستثمار و تحقيق أرباح طائلة تحت مظلة تلك الحماية . كما سيوفر البلد على نفسه استيراد تلك المنتجات من الخارج بالعملة الصعبة، و ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية لميزان المدفوعات و للاقتصاد القومي في مجموعه.

- **القضاء على البطالة:**

يؤكد أنصار تقييد التجارة بأن حماية الصناعات الوطنية و وضع القيود التجارية على المنتجات الواردة من الخارج يشجع على خلق فرص العمل و يؤدي في النهاية إلى القضاء على البطالة، لأنه لو كانت التجارة حرة فإن المنتج الأجنبي سيقضي على المنتج الوطني، لأن المنتج الأجنبي أعلى جودة و أقل في السعر. و ذلك يؤدي إلى إغلاق المصانع و طرد العمال.

- **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** يرى البعض أن تستخدم الحماية كوسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة و تكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج. حيث يتحمل المنتج الأجنبي تكلفة إضافية تتمثل في الرسوم الجمركية التي تجعله مساويا في الأسعار للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية. كذلك من الممكن حماية المنتج المحلي عن طريق دفع إعانة الإنتاج الوطني لكي يستطيع منافسة الواردات، مثل الإعانات التي تدفعها بريطانيا للمزارعين المحليين لمنافسة الواردات الزراعية[1].

- **الحماية بغرض الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات:**

قد يكون هدف الدولة من تطبيق سياسة الحماية و تقييد التجارة، خاصة الواردات هو الحفاظ عل توازن ميزان المدفوعات *Balance of payments Stability* ، حيث يرى مؤيدي تقييد التجارة أن فرض رسوم جمركية على السلع الواردة من الخارج يحقق فائدتين هما:

- توفير موارد مالية للدولة و التي تتمثل في متحصلات الضرائب على السلع المستوردة من الخارج.

[1] يوسفي رشيد، أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر –، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران، 2004 2005، ص 71.

- هي فائدة غير مباشرة، تتمثل في الحفاظ على ميزان المدفوعات، حيث أنه بفرض الضريبة سترتفع أسعار تلك السلع المستوردة من الخارج، فينخفض الطلب عليها في السوق المحلي و بالتالي يقل استيرادها، هنا تكون الدولة قد خفضت من واردا ا وحافظت على التوازن في ميزان المدفوعات.

كما قد تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر صرف عملتها أمام العملات الأجنبية. و يترتب على تخفيض سعر الصرف أن تصبح صادرا ا للعالم الخارجي قليلة التكلفة امام وارداتها من الخارج، مقابل واردا ا عالة التكلفة. و بالتالي سينخفض الطلب المحلي على السلع المستوردة، فينخفض العجز في ميزان المدفوعات.

- **الحماية بقصد تحسين شروط التبادل الدولي:**

تذهب هذه الحجة إلى أنه يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على واردا ا و ذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه عبء مثل هذه الضرائب في النهاية، لأنه سيضطر إلى خفض اثمان صادراته إلى الدولة، و بهذا ستحصل الدولة على وارداتها بثمن اقل من ذي قبل، مما يعني تحسننا في معدل تبادلها التجاري الخارجي و ذلك طالما تتمكن من الحصول على كمية معينة من الواردات في مقابل كمية أقل من الصادرات . إلا أن ثمن تخفيض هذه السلعة إنما يتوقف على ظروف إنتاجها و مرونة عرضها، فلو كانت السلعة تنتج بنفقة ثابتة و كان عرضها أقل فلن ينخفض ثمنها كثيرا [1].

- **الرسم الجمركي لمكافحة الإغراق الأجنبي:**

يتعين علينا أولا شرح مفهوم الإغراق، حيث يحدث هذا الأخير عندما تبيع منشأة ما منتجا ا بسعر أدنى في سوق التصدير منه في سوق البلد الأم. أما المعنى الشائع للإغراق هو ببساطة شكل من التمييز السعري *Price discrimination* ، التمييز السعري يحدث عندما تبيع منشأة ما نفس المنتج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة والحجة للحماية هي أن الإغراق بواسطة المنشآت الأجنبية في البلد الأم هو في الحقيقة غير عادل، و يمثل تهديد للمنتجين المحلين نظرا لسعر المستورد المنخفض، لذلك فإن الرسم الجمركي يمكن ان يلغي ميزة السعر غير العادل للمنشأة الأجنبية[2].

ب.2 الحجج غير الاقتصادية:

- من الحجج غير الاقتصادية التي يعتمدها أنصار النزعة الحمائية، هي أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، و قد لقت هذه الفكرة قبولا كبيرا في العصر الحديث حيث أن هذه السياسة تحقق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم و تعد البلاد لخوض غمار حرب، قد تنشب فيها في أي لحظة. فقد تؤدي حرية التجارة إلى ارتباط الدولة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي، حيث تمونها بسلع أساسية كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية أو الحديثة أو الثقيلة، و في ذلك ما يضعها في مركز حرج إذا ما نشبت حرب و انقطع عنها التموين

[1] يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 71

[2] كامل بكري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134 144.

من السلع التي تحتاجها، لذا يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على رغم ما قد يشير بمبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي[1].

- **حماية القطاع الزراعي:**

قد تؤدي حرية التجارية في بعض البلدان التي يمكنها التخصص في المجال الصناعي إلى القضاء على الزراعة **فيها، نظرا لأن ترك الزراعة الوطنية يضر بطبقة** المزارعين و التي تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي للدولة إذ **تحافظ على توازن الإنتاج** في الدولة، لذلك يجب أن تبقى هذه الطبقة دون أن **يصيبها ضعف اقتصادي أو** اجتماعي، وهذا يحتم على الدولة أن تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية و من الاندثار فضلا عن ذلك **فإن** حماية القطاع الزراعي يعتبر من سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب.

كما ان دول الاتحاد الاوروبي نفسها، على الرغم من إيمانها الكامل بحرية التجارة، إلا انها لا تزال تقيدها في القطاع الزراعي حيث توفر الدعم للمزارعين و تقدم لهم القروض بشروط ميسرة **و تعطيهم إعفاءات ضريبية بغرض** الاستمرار في هذا القطاع، كما تقدم لهم دعما للتصدير[2].

- **الحفاظ على الهوية الوطنية:** *National Identity*

لكل مجتمع عاداته و تقاليده التي تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل و لم يحدث هذا التوارث إلا لأن **الأجيال المتعاقبة حافظت على تقاليد أجدادها و موروثاتها الحضارية. و حرية التجارة قد تؤدي** إلى **انتقال عادات** مجتمع إلى مجتمع آخر و ربما الطغيان و القضاء على **عادات البعض. حيث كان أفلاطون و أرسطو أول من حذر من الخطر الناتج عن التبادل التجاري مع الخارج حيث قالا**[3] **:" الذي ينتقل ليس السلع فقط ، و إنما أيضا العادات** و التي ربما تضر بالمجتمع اليوناني **". و لذا ينادي أنصار التجارة بتقييدها للحفاظ على اللغة و العادات، التقاليد ،** الثقافات و القيم و الأذواق و من ثم الهوية.

ج سلبيات الحماية الاقتصادية

الانغلاق الاقتصادي له عدة آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، حيث أن المستهلكين المحليين

يشكلون تهديدا للسلام و الامن الدولي، كما انه يمنع استغلال الميزة النسبية و عوائد التخصص الدولي، و يبقى الاقتصاد المحلي متميزا بانخفاض مستوى **المنافسة، و** الضعف في الديناميكية الاقتصادية، ارتفاع الأسعار مع محدودية الخيارات **بالنسبة للمنتوجات** " في بعض الحالات يكون المستهلك مجبرا على استهلاك منتوج معين لعدم **تنوع المنتجات أو وجود منتوجات منافسة"و وجود اتفاقات بين المنتجين المحليين، كما أن مستوى الابتكار يبقى** ضعيفا بسبب التقدم التكنولوجي الذي يتميز بأنه صعب الاختراق، حيث يتم ذلك **ببطء و صعوبة.ضعف** مستوى التبادل الدولي يشجع الانطواء و الوطنية[4]

[1] يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 67 ص68 .
[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 96.
[3] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 96 ص 97 .
[4] *les fondements du commerce international, P20, disponible sur la page de site web : http://etudiant.univ-mlv.fr/~jpilliet/Licence%201/Cours/Semestre%202/Autres/Actu%20Eco/Chap%205.pdf*

3.1. أهداف و أدوات السياسة التجارية

1.3.1. أهداف السياسة التجارية

يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تطبيقها للسياسات التجارية إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي[1]:

أ- الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق الموارد للخزينة العامة عن طريق الحصول على موارد لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة ، حيث يعتبر ذلك أحد أهداف السياسة التجارية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية
- حماية الاقتصاد القومي من أثر الإغراق
- حماية الصناعة الوليدة
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.

ب- الأهداف الاجتماعية:

- حامية مصالح فئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين أو المنتحيين لسلعة معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي

- الأهداف الإستراتيجية:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل الأهداف المتعلقة بأمن المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية، أو الغذائية أو العسكرية و ذلك كما يلي[2]:

- توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية، أو فرض الحصص على المنتج الأجنبي، أو منع الاستيراد نهائيا.
- توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها.
- توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول و هنا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل ذلك.

2.3.1. أدوات السياسة التجارية

أولا: الرسوم الجمركية

و هي عبارة عن:"ضريبة يتم خصمها على السلع المستوردة على شكل تكاليف ثابتة على كل وحدة من السلع أو على شكل جزء من القيمة الإجمالية للسلع المستوردة، يتم تسديدها لكي يتمكن المنتج الأجنبي من بيع

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 38 شارع سوتير الأزاريطة، سنة 2007 ، ص 122.
[2] مجدي محمود شهاب، نفس المرجع، ص 123 .

سلعه أو تقديم خدماته في السوق الوطنية، **وتعد الرسوم أقدم شكل للسياسات التجارية حيثتستعمل تقليديا كمورد لدخل الدولة"[1]، و تأخذ الرسوم الجمركية الأشكال التالية: رسوم نوعية** *Tariffs Specific* **، الرسوم القيمية** *Aavalorem Tariffs*، **الرسوم المركبة** *compound Tariffs* . هذه الرسوم الجمركية التي تمثل ميزة إيجابية للحصول على عائدات مالية للدولة، بدأ حذفها تدريجيا و ذلك بعد عدة اتفاقيات دولية تتضمن مفاوضات في إطار منظمة القات GATT ، **و**على سبيل المثال، انخفضت الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 4 % سنة 2000 **بعد أن كانت** 10% سنة 1960**و**15% سنة 1950، **فمتوسط الرسوم** الجمركية انخفض تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها استبدلت بطرق أخرى تتمثل في نظام الحصص و **الحواجز** الأخرى غير الجمركية.

و الشكل التالي المعد من قبل اتحاد NAFTA يبين فترة التناقص البطيء لمتوسطات قيم الرسوم الجمركية تماشيا **مع تحرير التجارة.**

الشكل رقم (03): تطور متوسط الرسوم الجمركية 1820 2000

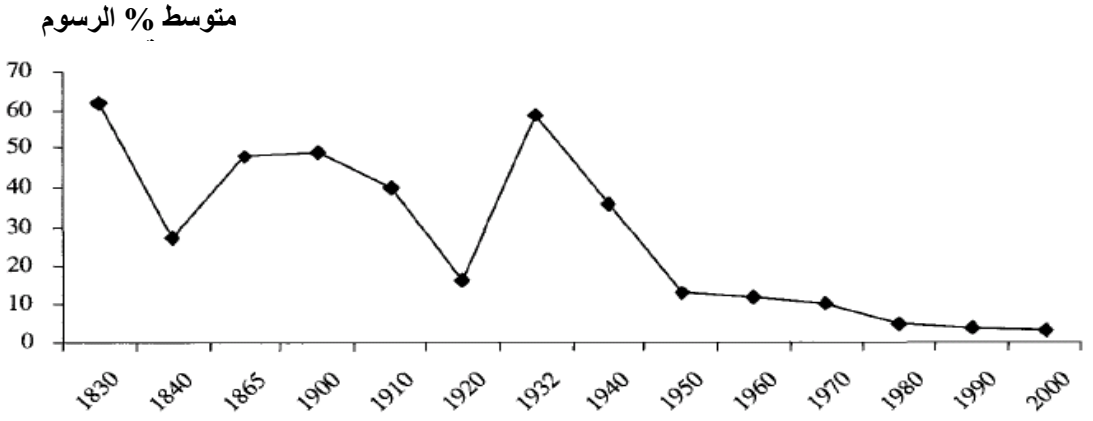

المصدر:حمزة علي، تغير الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي **حالة الجزائر** الفترة ما بين 1998 2008، مذكرة ماجستير **علوم تجارية**، تخصص: **تحليل اقتصادي**، 2008 2009، ص:16

يلاحظ من الشكل أنالرسوم الجمركية كانت في تذبذب كبير على طول الفترة الممتدة ما بين 1820 إلى **غاية** 1932 أي أكثر من قرن من الزمن لكن مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الرسوم الجمركية في الانخفاض خاصة مع سيطرت النظام الرأسمالي **على الاقتصاد العالمي ، و مناداته بتحر**ير التجارة الدولية في **إطار** المفاوضات الدولية حول النزع التدريجي للرسوم الجمركية تحت **إشراف كل من منظمة** *GATT* **سابقا والمنظمة العالمية للتجارة** *OMC* **حاليا**، حيث كانت نتيجة هذه المفاوضات فعالة في تخفيض قيمة الرسوم و هذا ما تبينه **قيمة المتوسط الرسوم سنة** 2000 **حيث** ولت إلى 4 % سنة 2000 **بعد أن كانت تقدر** بحوالي 60% سنة

[1] *Paul R.Krugman, Maurice Obtsfeld, International Economics theory and Policy, World students series, , Sixth Edition, U.S.A, 2003, P 186*

1930،أين كان لهذا التخفيض المستمر للرسوم الجمركية أثر كبير على انخفاض الأسعار و الجدول التالي يبين انخفاض الأسعار في ظل تحرير التجارة الدولية.

الجدول رقم (1 02): تأثير الرسوم الجمركية على أسعار السلع

	التجارة الحرة	مع وجود الرسوم
السيارات	7500 دولار	10000 دولار
علب الحلوى	2 دولار	5 دولار
الملابس	15 دولار	18 دولار

Source : Henry Thompson, International Economics Global Market and Competition, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2 end Edition, Singapore, 2006, P 109

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تحرير التجارة الدولية يخفض من أسعار السلع و ذلك نتيجة الشطب التدريجي للرسوم الجمركية، لكن في الواقع ان شطب الرسوم لا يعني ان التجارة قد تحررت نهائيا لان يوجد بعض الطرق الأخرى غير المباشرة التي تستعملها الدول التي لا تزال ترى ان الحماية تخدم اقتصادياتها و حتى بعض الدول التي تنادي بحرية التجارة خاصة في المجال الزراعي كما تفعله انجلترا و فرنسا و ذلك بتقديم إعانات للمنتجين بهدف خفض الأسعار، هذه الطرق سنقوم بذكرها في العنصر الموالي[1].

- أنواع الرسوم الجمركية: تختلف أنواع الرسوم حسب الهدف وحسب وعاء الرسم، حيث نجد:

أ- حسب الهدف: نميز نوعين مالية وحمائية فالمالية هي التي تفرض قصد تحقيق إيرادات لخزينة الدولة.

الرسوم الحمائية: وهي التي تفرض من اجل حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية الشرسة.

وفي اغلب الأحيان يلعب الرسم دورا مزدوجا، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة الى جانب حمايته للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن احد النوعين السابقين حيث يقترح هابلر أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى يعدّ الرسم حمائيا، وهناك حالة استثنائية وهي فرض الرسوم على منتج لا ينتج محليا، وتفرض بنسب مرتفعة تحول دون استيراد السلعة، وتسمى هذه الرسوم بالرسوم المانعة[2].

ب- حسب وعاء الرسم: وهنا نفرق بين نوعين من الرسوم هما:

- رسم الصادرات: وهو الذي تفرضه الدولة على مصدريها، إما رغبة في توفير السلع داخليا حتى توفي حاجتها في الاستهلاك الداخلي، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية، وهذا النوع من الرسوم ناذر الحدوث.

- للمزيد من التفصيل انظر كل من :

- *Henry Thompson, International Economics Global Market and Competition, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2 end Edition, Singapore, 2006, P 107-P109*

- *LASARY, Economie Générale, collection C'est Facile, France, P 144*

- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص 277 .

[2] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 184.

- رسم الواردات: وهو أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات و المنتجات المحلية ووزانة ميزان التجاري وهذا الأمر هو الأكثر استخداما، إلا انه يتعب كاهل المستهلكين الأجانب.

ثانيا: الحواجز غير الجمركية

- **الحصص الاستيرادية:** *Import Quotas*

يعتبر نظام الحصص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، و بمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة. و على العكس من هذا فأن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بان يحدد الكمية التي تستورد من هذه السلعة.

- **إجراءات الإدارية:**

تستخدم الدول أحيانا الإجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة، و ذلك بغرض إبقاء السلع المستوردة بعيدة عن السوق المحلية لأطول فترة ممكنة وعلى سبيل المثال إبقاء فرنسا السلع المستوردة من اليابان في المركز الجمارك البعيد عن المرافئ البحرية أو المطارات الجوية لعدة شهور. وكمثال آخر عن العوائق الإدارية أن تراخيص استيراد الجلد إلى اليابان تصدر مرة واحدة في السنة و هذه آلية بارعة لتقييد الواردات من الجلود.

- **قواعد المناقصات الحكومية:** *Government Procurement*

من المحتمل أن تكون قواعد المناقصات الحكومية هي الأكثر أهمية بعد حصص الاستيراد من الموانع غير الجمركية. و مثل هذه القواعد عادة ما تطبق عندما تصرف الأموال الحكومية في شراء بعض المنتجات اللازمة لها، حيث تشترط هذه القواعد شراء المنتجات الوطنية حتى و لو كانت أقل جودة و أكثر سعرا من البدائل الأجنبية.

- **القيود الطوعية على التصدير:** *Voluntary Export Restraints*

ظهرت القيود الطوعية على التصدير في السنوات الأخيرة كبديل لحصص الاستيراد و هي تنبع أساسا من اعتبارات سياسية، حيث تلجأ بعض الدول إجراء مناقشات مع المزودين الأجانب تنتهي بعقد اتفاقية معهم على ان يحجموا طوعا عن إرسال جزء من صادراتهم إلى الدول المستوردة. إن الدافع الذي يجبر المصدر على الموافقة على تقييد صادراته طوعا هو الخوف من أن تقوم الدول المستوردة من فرض تحصيص على الواردات إذا لم يتبن المصدر التقييد الطوعي للصادرات[1]

- **شروط المكونات المحلية:** *Domestic Content Provisions*

يعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة و بعض مبيعات الأجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين. كما تشترط هذه السياسة أن تكون نسبة معينة من قيمة السلعة المباعة على

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص 293 ص 295

سبيل المثال في ألمانيا مكونة من قيمة أجزاء ألمانية الصنع مركبة في السلعة أو قيمة من العمل الألماني المبذول في صنع هذه السلعة.

- **القيود على تجارة الخدمات:** *Restriction on Service Trade*

توجد أنظمة عديدة غير جمركية تقيد الخدمات التجارية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: **من الممكن أن** تفرض قيود على شركات التأمين الأجنبية في بيع بعض الأنواع بوليصات التأمين في البلد الأم. **و من الممكن** أيضا أن تمنع البواخر الأجنبية من أن تنقل حمولة من ميناء محلي إلى ميناء محلي آخر كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **السياسات التجارية المرتبطة بإجراءات الاستثمار:**

تتكون السياسات التجارية المرتبطة بإجراءات الاستثمار من خطوات سياسية متعددة و ذات طبيعة تجارية متزامنة مع النشاط الاستثماري الأجنبي في البلد؛ **و الأمثلة على ذلك** هي متطلبات انجاز الاستثمار و التي بواسطتها يفرض على المستثمر الأجنبي أن يصدر نسبة معينة من الإنتاج و ذلك من أجل الحصول على العملات الصعبة للبلد المضيف و التي يستخدمها في شراء بعض المستوردات. أما المتطلبات الرسمية الأخرى المفروضة على المستثمر الأجنبي فهي أن **يستخدم** نسبة معينة من المدخلات المحلية في صنع المنتج النهائي **و ذلك من أجل تنشيط سوق العمل و المواد الأولية.** و تحدث هذه الإجراءات الاستثمارية و تتكرر في الدول النامية **و** من الممكن انها تشوه و تحرف التجارة الدولية عن قاعدة الميزة النسبية[1].

- **المعايير الصحية، البيئية و السلامة:**

أما فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية و البيئية و معايير السلامة التي تطبق **بواسطة الحكومة على كل من المنتجات المحلية و الأجنبية،و بالطبع تسعى** معظم الحكومات في العالم إلى حماية **مواطنيها و الذين هم** مستهلكون في نفس الوقت من استهلاك السلع الملوثة و الناقلة للأمراض. **و من الأمثلة** على هذه القيود، القيود الأوروبية المفروضة على استيراد اللحوم الأمريكية التي **تحتوي على إضافات هرمونية و من** الممكن ان تسبب بعض الامراض الخطيرة التي تهدد حياة **الإنسان**[2].

2. النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية

سنلقي في هذا المبحث الضوء على النظريات الكلاسيكية التي اهتمت بموضوع التجارة الدولية و وضعتها موضع اهتمام، خاصة و أن الفكر التقليدي يعبر النشاط التجاري نشاط أساسي لزيادة التخصص و أنه لا بد **من حرية التجارة و خاصة تشجيع الصادرات و تقييد الواردات لزيادة الرفاهية القومية،** و طبقا لهذا نحاول أن نشرح كل من نظرية آدم سميث، دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل التي حاولت أن تبين أسباب قيام التجارة **الدولية و مكاسب كل دولة من تجارتها الخارجية.**

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص 295 ص 297 .
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص 297 ص 298 .

1.2. نظرية النفقات المطلقة

1.1.2. مضمون النظرية

عرض *"A. Smith"* في كتابه الشهير " ثروة الأمم"[1] *The Wealth of Nation* لنظريته في **التجارة الدولية.** و قامت تلك النظرية على ذات المنطلق الذي يحكم **الإنتاج المحلي و هو التخصص و تقسيم العمل،** فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص و تقسيم للعمل الدولي بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة **مطلقة** *Absolute Advantage* عن غيرها من الدول.

حيث أكد على أهمية السوق كمحدد أول للنمو الاقتصادي، و أن إمكانية تقسيم العمل مرهونة بحجم السوق و اتساعه، و دور التجارة الخارجية في توزيع الفائض الصناعي، وعلى ذلك فإن اهتمامه بالتجارة **الخارجية انبعث من منفذ القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي، و ليس المعدن النفيس،و بإتباع مبادئ** *A. Smith* في تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الدولي، قدم هذا الأخير نظريته في التجارة الدولية و التي عرفت **بنظرية المزايا المطلقة أو النفقات المطلقة، و توضح هته النظرية ما يلي**[2]:

إذا قامت التجارة اختياريا بين دولتين فإن كل من الدولتين لابد و أن تحقق مكسب من قيام التجارة

فكيف يتم ذلك؟

يتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في **إنتاج** و تصدير السلعة التي تتمتع بالميزة المطلقة في **إنتاجها** أي التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها و هي السلعة التي تستطيع **إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدول الأخرى.** و في هذه الحالة تكون هذه الدولة أقل كفاءة في **إنتاج السلع الأخرى،** حيث تترك **إنتاج** هذه السلع للدول الأخرى و التي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في **إنتاجها**[3] **و بإتباع هذا المبدأ** فإن توظيف الموارد سيكون أكثر كفاءة و ستتمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين، مما يؤدي في النهاية إلى **تعظيم الإنتاج و تعظيم مستوى الرفاهية.** و يمكن إيضاح فكرة المزايا المطلقة بالاستعانة بالمثال التالي[4]:

- بافتراض أن هناك دولتين **(مصر و ألمانيا) و سلعتين (القمح و المنسوجات) .**
- **تقاس تكلفة السلعة عن طريق ساعات العمل، حيث يستند** *A. Smith* إلى نظرية العمل للقيمة فالدولة التي تستخدم عدد وحدات عمل أقل للحصول على كمية معينة من السلعة ، أو الذي يمكنها من الحصول على كمية أكبر من السلعة خلال ساعة العمل الواحدة ستكون أكثر كفاءة في إنتاج هذه السلعة.

فإذا كانت عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة العمل الواحدة في كل من الدولتين كالآتي:

---

[1] *Adam smith, the wealth of nation, the university of Chicago, press lll, 1976 ed, vol 1.*

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث"، مصر، سنة 2007، ص25 .

[3] زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية وتمارين)، دار الأديب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص ص:59 60.

[4] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 26

الجدول رقم (4 03):ظروف الإنتاج في كل من مصر و ألمانيا

الدولة - السلعة	المنسوجات (متر* ساعة عمل)	القمح (إردب* ساعة عمل)
مصر	6 أمتار	4 إردب
ألمانيا	1 متر	5 إردب

المصدر: إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص 27

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي[1]:

- تتمتع مصر بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، حيث تستطيع الحصول على " ستة أمتار" من المنسوجات خلال ساعة واحدة. بينما ألمانيا لا تنتج إلا مترا واحدا خلال ساعة واحدة، و يعني ذلك أن مصر أكثر كفاءة من ألمانيا في إنتاج في إنتاج المنسوجات.
- تتمتع ألمانيا بميزة مطلق في إنتاج القمح حيث تستطيع الحصول على " خمسة إردب" من القمح خلال ساعة العمل الواحدة بينما مصر لا تحقق سوى " أربعة إردب" من القمح خلال ساعة العمل.

و يعني ذلك أن ألمانيا أكثر كفاءة من مصر في إنتاج القمح. و وفقا لنظرية النفقات المطلقة يمكن قيام التجارة بين الدولتين حيث تتخصص مصر تخصصا كاملا في إنتاج المنسوجات و تترك تماما إنتاج القمح، في حين تتخصص ألمانيا في إنتاج القمح حيث تتجه كافة مواردها إلى إنتاج القمح و تترك تماما إنتاج المنسوجات.

2.1.2. حجج سميث في التجارة الدولية

من أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام "أدام سميث" بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره، يعجل بالنمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى ذلك فقد شبه " آدم سميث" البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطر يقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، و بشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن تبيعها؛ فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها[2]

3.1.2. تقييم النظرية

"يقول آدم سميث أن البلد يتخصص في إنتاج السلع ذات الميزة المطلقة حيث أن جزء من منتجاتها ينتج في بلدان أخرى، و يمكن كل بلد من الإنتاج و الاستهلاك أكثر، مشيرا إلى أن التبادل التجاري مربح"[3]،

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص 27

[2] صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 2006، ص 59 60

[3] *WON W. KOO & P. LYNN KENNEDY, international trade and agriculture, Blackwell publishing, USA, 2005, P 27*

لكن مبدأ الميزة المطلقة لا يمكن تعميمه في تفسير التجارة بين كل الدول و من الانتقادات الموجهة لنظرية سميث في التجارة الدولية نجد ما يلي[1]:

- في الحقيقية أن فكرة التخصص *Specialization* و تقسيم العمل الدولي ليست من ابتداع سميث **أو** أي مفكر غربي آخر، إنما ابتدعها العلامة المسلم بن خلدون ، كما انها فكرة غير قابلة للتعامل مع الواقع و لا تعكس حقيقة المبادلات الدولية، فالكثير من الدول تتمتع بالميزات المطلقة في **إنتاج سلع معينة معادلة لذات** الميزات المطلقة في البعض الآخر، ورغم ذلك تفضل تلك الدول استيراد تلك السلع التي تتمتع فيها بميزات مطلقة ربما بلدان أقل ميزة، مثل قيام الولايات المتحدة بشراء المنسوجات من جنوب شرق آسيا على الرغم من وجود ميزات مطلقة أمريكية في **إنتاج تلك السلعة أو إنتاج** القطن عالي الجودة.

- **كما أن منطلق** تلك النظرية يفضي إلى أن البلدان التي لا تملك ميزة مطلقة في أي شيء لا مكان لها في التجارة أو المبادلات الدولية و هذا غير صحيح و لا يعكس حقيقة المبادلات الدولية.

- و ماذا لو كانت الدولة تتميز بميزات مطلقة في كل السلع محل التبادل الدولي، فهل ستبحث تلك الدولة **عن** علاقات دولية و تبادل؟ فإنه لا يمكن لأحد البلدين أن يستورد من البلد الآخر السلعتين دون أن يصدر له شيء في المقابل؟ و لكن حتى كون الدولة تتمتع بميزات مطلقة في إنتاج السلعتين فقد لا تقوم الدولة بإنتاج كلا السلعتين لأن هناك اعتبارات كثيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر من مجرد كون الدولة تتمتع بميزات مطلقة وهذا هو ما أتى به دافيد ريكاردو في نظريته.

للإشارة، **فأن** منطق و فلسفة الدين الإسلامي تدعونا إلى الإيمان أن الكمال لله وحده و **أنه لا يوجد شخص** مبرأ من أي نقص و أن الله تعالى خلقنا بقدرات متفاوتة ووزع علينا نعمه بحيث يتساوى الجميع في النهاية، **فقد** تجد من أعطي المال و لكنه حرم من الولد و قد تجد من أعطي الصحة ولكنه فقير و هكذا، **قس ذلك على** المستوى الدولي، فلم تعطى دولة كل شيء لأنه لو أعطي شعب كل شيء و لم يعطى الآخر شيء **ما قامت الدنيا.** و لكنها حكمة الله أن يخلق التنوع في كل شيء مما خلق سبحانه. **كما أن الدين الإسلامي ثري بفلسفاته** التي يمكنها أن تطاول و لاعتدال أية قضية إنسانية و من بينها القضية التي نحن بصدد دراستها.

2.2. نظرية النفقات النسبية

1.2.2. تفسير دافيد ريكاردو للنظرية

قام الاقتصادي دافيد ريكاردو *"D. Ricardo"* سنة 1817 بوضع هذه النظرية، ثم تطورت بعد ذلك **على يد مفكر كلاسيكي آخر هو جون ستيوارت ميل*** ثم آخرون من رجال الاقتصاد المعاصرين.**يرى ريكاردو أن** اختلاف النفقات المطلقة ليست كافية لقيام التجارة الدولية و أنه يلزم اختلاف نسبي للنفقات لإمكانية قيامها.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص 38 40

* **جون ستيوارت ميل:** هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد عام 1806 م، وهو من رواد الفلسفة الليبرالية، توفي سنة 1873

يقصد بالنفقات النسبية ما يلي[1]: **"النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين أو النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل بلد واحد".**

لو افترضنا أن العالم مكون من دولتين مثلا الولايات المتحدة و ألمانيا، و اللتان تنتجان **نوعين من** البضائع هما القمح و المنسوجات، و لو افترضنا أن **العنصر الإنتاجي** الوحيد المستخدم في **إنتاج السلعتين هو العمل**، يعني هذا أن قيمة أي منتج يتم تحديدها بما يحتويه من عمل. اما بما يتعلق بحرية التنقل ، فإنها متاحة بالنسبة للسلع، أما بالنسبة للعمل، إنه حر التنقل محليا و ليس دوليا. و يفترض أيضا عدم وجود تكاليف النقل ، **وكذلك ثبات المستوى التكنولوجي و أنه لا يتأثر بالتجارة.**

و على الرغم من ان هذه الحالة مبسطة بدرجة كبيرة، فإنها تقود إلى استنتاجات عظيمة تتمثل فيما يلي[2]:

الجدول رقم (04): ظروف **الإنتاج** في كل من الولايات **المتحدة و ألمانيا.**

الدولة	يوم عمل واحد ينتج
الولايات المتحدة	60 وحدة من القمح أو 20 وحدة من المنسوجات
ألمانيا	20 وحدة من القمح أو 10 وحدات من المنسوجات

المصدر: موردخاي كريانين، تعريب: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، المملكة **العربية السعودية، سنة** 2007 ، ص 46

يتضح من هذا المثال، أن العمل أكثر إنتاجية في الولايات المتحدة عنه في ألمانيا في كل من صناعتي المنسوجات و القمح، فيوم عمل واحد ينتج أكثر في كل شيء في الولايات المتحدة عنه في ألمانيا، من هذا المنطلق **يمكننا القول أن الولايات المتحدة** لها ميزة مطلقة *Absolute Advantage* على ألمانيا في **إنتاج كلتا السلعتين.** و مع ذلك لا يجب أن نستنتج أن بأن الولايات المتحدة باعتبارها أكثر كفاءة في **إنتاج كل من السلعتين، فإنها** يجب أن تتوجه إلى القيام بإنتاجهما عند بدء التجارة، بينما لا تقوم ألمانيا **بإنتاج أي منهما.** إن قول ذلك يعني **نكران الميزة المعروفة و الملموسة من التجارة الدولية.**

المهم من هذه الحالة الميزة النسبية و ليس الميزة المطلقة، فالمقارنة الرأسية للأرقام في المثال ، توضح أن درجة التفوق الأمريكية على ألمانيا ليست متساوية في كلتا الصناعتين، فالولايات المتحدة لها ميزة نسبية تعادل 3 إلى 1 في القمح، بينما ميزتها في المنسوجات 2 إلى 1 ، **أما فيما يتعلق بألمانيا فإنها تحتل الموقف العكسي، حيث أن** عدم تفوقها يكون أكبر في القمح عليه في المنسوجات، و من ثم، فإن عدم تفوقها يكون مطلقا في كلتا **السلعتين. و لكن** درجة عدم التفوق في القمح تكون أكبر من المنسوجات، حيث أن يوم عمل يمكن أن ينتج **فقط** 1/3 ما ينتجه يوم عمل في الولايات المتحدة من القمح و لكن يمكن أن تنتج نصف ما ينتجه يوم من

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 38 شارع سوتير- الأزاريطة، سنة 2007 ، ص 32

[2] موردخاي كريانين، تعريب كل من: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، سنة 2007 ، ص 46

العمل في الولايات المتحدة من المنسوجات، و بما أننا نريد مقارنة درجة الميزة النسبية **لإنتاج السلعتين، فإن** التحليل يمكن أن يشير إلى أن الولايات المتحدة لها ميزة نسبية في **إنتاج القمح و أن** ألمانيا لها ميزة نسبية في **المنسوجات،** و بالتالي فإن الأفضل للأمريكيين أن يتخصصوا في **إنتاج القمح، و يقوموا بشراء المنسوجات الألمانية كما أن** ألمانيا ستجد مصلحتها أن تتخصص في **إنتاج المنسوجات وتستورد القمح من الولايات المتحدة.**

و لكن ما يظهر لنا أن هذا يسبق الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، حيث أن مقارنة الإنتاجية للدولتين ممكنة فقط نظرا لافتراضنا أن وحدات العمل متجانسة **دوليا، و عند عدم توفر هذا الشرط**، فإن المقارنة تكون **مستحيلة، و نتيجة لذلك، من الشائع استعمال المقارنة داخل الدولة، مع** ذلك فإن النتيجة متساوية في كلتا **الحالتين، و لكن ما الذي يمكن أن نستنتجه من تلك الميزة**[1]؟

محليا يكون على الولايات المتحدة **التخلي على 3 وحدات من القمح لتصنيع وحدة واحدة من المنسوجات، و بذلك تتمكن الولايات المتحدة من إطلاق سراح** كمية كبيرة من العمل يمكن استخدامها في إنتاج عدد أكبر من وحدات المنسوجات، ولهذا فإن نسبة التكلفة الداخلية هي 3 إلى 1 مما يعني أن تكلفة الفرصة البديلة للوحدة الواحدة من المنسوجات في الولايات المتحدة هي 3 **وحدات من القمح و العكس صحيح،فان تكلفة الوحدة الواحدة من القمح هي** 1/3**وحدة من المنسوجات،**و لكن إذا نظرنا إلى موقف ألمانيا، فمحليا تكون **تكلفة الفرصة البديلة لوحدتين من القمح هي وحدة واحدة من المنسوجات، وذلك لأن التخلي عن وحدة واحدة من** المنسوجات، يطلق سراح مقدار من العمل الكافي لإنتاج وحدتين من القمح، **و بالعكس، فإن إنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف** 1/2 **وحدة من المنسوجات؛** و من ثم فإن التكاليف النسبية لإنتاج كلتا السلعتين في **الدولتين، يمكن تلخيصهما فيما يلي:**

- **إن إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يكلف** 3 وحدات من القمح في الولايات المتحدة و وحدتين من القمح في ألمانيا، أي أن المنسوجات أرخص **(مقومة بالقمح)** في ألمانيا. **و أن إنتاج وحدة واحدة من القمح** يكلف ثلث وحدة من المنسوجات في الولايات المتحدة و نصف وحدة من المنسوجات في ألمانيا أي أن **القمح أرخص (مقوما بالمنسوجات)** في الولايات المتحدة.
- تتخصص كل دولة في إنتاج المنتج الذي يمكن أن **تنتجه أرخص مما يمكن أن تحصل عليه من خلال** التجارة، فالولايات المتحدة تنتج و تصدر القمح، في حين تقوم ألمانيا بإنتاج **و تصدير المنسوجات.**

2.2.2. النتائج الأساسية للنظرية

تمثل النتائج المستخلصة من نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو فيما يلي[2]:

- البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات

[1] مورد خاي كريانين، مرجع سابق الذكر، ص 48

[2] صواليلي صدر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 61 62 .

- **كذلك نموذج "ريكاردو"** يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛
- **إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما** يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى **إضعاف تطورها**

3.2.2. الانتقادات الموجهة للنظرية

على الرغم من أن نظرية النفقات النسبية تتمتع بدرجة عالية من الإقناع، كما أنها تتوافق مع المنطق و السياسات السائدة الان، القائمة على حرية التجارة و التخصص و تقسيم العمل الدولي، إلا انها لم تسلم من **النقد، فلقد** وجهت إليها العديد من الانتقادات و يمكننا إجمالها فيما يلي[1]:

- قامت النظرية على افتراض أساسي و هو **أن قيم الأشياء تتحدد على أساس عنصر العمل** *Labor Factor* **، أي أن القيمة تتحدد على أساس العمل المبذول، و لكن وكما نعلم أن عنصر العمل ليس بالعنصر أو العامل الوحيد** الذي يدخل في إنتاج السلعة، فماذا عن الأرض، و رأس المال و اختلاف العائد **عليه من** مكان إلى آخر، و بالتالي تكون النظرية بهذا الافتراض قد ابتعدت عن الواقعية.
- لقد افترضت النظرية تجانس وحدات العمل، أي **أن** جميع الأعمال تحتاج إلى نفس المستوى من المهارة و الخبرة و هذا غير معقول و لا يمكن قبوله علميا، كما **أن العمال ليسوا على ذات المستوى من المهارة.**
- افترضت النظرية ثبات تكاليف النقل و نفقات الإنتاج و هذا افتراض غير واقعي.
- حتى الافتراض الأساسي الذي **أقيمت عليه النظرية** و هو المنافسة الكاملة لم يحدث و لن يحدث أو لن يجد له تطبيق **على أرض الواقع.** و لهذا **يعاب على نموذج ريكاردو أنه نموذج ساكن** *Static* و جامد و من ثم **لا يصلح للتطبيق.**
- **قيام** النظرية على أساس أن التبادل الذي يتم على أساس النفقات النسبية يبدو أيضا غير منطقي. **فالملاحظ أن النظرية ركزت على جانب العرض و عوامله.**
- أهملت **النظرية** أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع[2]

4.2.2. التحولات الحديثة لنظرية النفقات النسبية

تزول المخاوف المتعلقة بزوال الصناعات الأخرى، إذا قمنا بتفسير نظرية النفقات النسبية في حالة القيام **بالتجارة الدولية بعدة سلع**، وبإدخال دوال إنتاج غير خطية وهذا بدون أن نتخلى على أساس هذه النظرية المتعلقة بالنفقات النسبية وعليه لا نتحصل على التخصص الكلي؛ ولكن رغم ذلك فإن هذه النظرية تبقى صالحة في حالة الدول التي تصدر إلا عدد قليل من السلع ولنذكر على سبيل المثال دول الخليج والتي **لا يمكن أن تكون** أكثر ثراءاً بدون وجود التجارة الدولية[3].

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص44- ص46.

[2] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998،ص81

[3] صواليلي صدر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 61 .

و فيما يخص جوهر نظرية المزايا أو التكاليف النسبية، يعتمد الشرح على فروض تحليلية مبسطة تمثل في وجود بلدين و سلعتين، حيث أن قياس المزايا النسبية على مقارنة إنتاجية عنصر العمل في كل من السلتين **و البلدين.** و الواقع أن قياس المزايا النسبية على هذا الأساس يستند إلى نظرية القيمة للعمل *" Labor theory of value "* و التي تعني أن عنصر العمل هو المحدد الرئيسي للنفقات و من ثم الأسعار طالما سادت المنافسة الكاملة في الأسواق.

تطور نظرية المزايا النسبية لم يتوقف، و ذلك لأن جانب العرض أو النفقات وحده لا يمثل سوى جانبا **واحدا فقط و من هنا بدأ الاقتصاديون يهتمون بتحليل جانب الطلب** أيضا داخل كل بلد لمعرفة أثره على التجارة **الخارجية**[1].

و كمثال عن تطور نظرية الميزة النسبية سنعرض فيما يلي النموذج الكلاسيكي لعدة سلع بدلا من سلعتين، حيث أن السؤال المطروح هو: هل مبدأ المزايا النسبية محقق في حالة وجود عدة سلع؟

النتيجة تكون مؤكدة دائما مع افتراض عام مكون من دولتين **" على سبيل المثال كندا و أوروبا"، و** وجود عامل واحد يدخل في العملية الإنتاجية، **مع إدخال وجود عدة سلع مرتبة من** n **،..... ،1،2 ؛** في كل **من البلدين، أي نوع من السلع يتطلب كمية معينة من عوامل الإنتاج.إذا كان** $1C_i$ **و** $1E_i$ هو عدد الموظفين في **الوحدة الواحدة من السلعة** i على الترتيب في كندا **و أوروبا. يمكننا حساب نسب** $1C_i/1E_i$ و الترتيبات، حيث أنه على سبيل المثال، نتحصل على التباين التالي[2]:

$$1_1^C/1_1^E \prec 1_2^C/1_2^E \prec 1_3^C/1_3^E, \ldots\ldots\ldots \prec 1_n^C/1_n^E$$

سعر أي سلعة يكون مساويا لتكاليف الإنتاج، و يكون ذلك كما يلي:

$$\begin{cases} P_i^C = w_C \times 1_i^C \\ P_i^E = w_E \times 1_i^E \end{cases}$$

أين:

P_i^C **و** P_i^E **=** ثمن **السلعة** i في كندا و في أوروبا على الترتيب.

w_C **و** w_E **=** الأجر في كندا وفي أوروبا على الترتيب

كما شرح كروغمان *"Krugman"* **و أبستفيلد** *"Obstfeld"***، سنة 1992 ، أن القاعدة حسب كل دولة هي التخصص في سلعة و ذلك بالطريقة التالية:**

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 33 ص 34 .

[2] *Emmanuel nyahoho, Pierre Paul-proulx, Le commerce international Théories, politiques et perspectives industrielles, Presses de l'Université du Québec, 3eme Edition, Québec G1V 2M2, 2006, P111.*

كل السلع التي يكون فيها المعامل $1_i^C/1_i^E$ **أصغر من مستوى الأجر** w_E/w_C ستنتج في كندا.**و كل** السلع التي يكون فيها $1_i^C/1_i^E \succ w_E/w_C$، ستنتج في أوروبا.في الواقع من المعادلة السابقة نستنتج أنه من أجل **كل السلع** i **يكون** $P_i^C \prec P_i^E$ **إذا و فقط إذا:**

$$\begin{cases} w_C 1_i^C \prec w_E 1_i^E \\ ou \\ 1_i^C/1_i^E \prec w_E/w_C \end{cases}$$

بصياغة أخرى، يكون سعر السلعة i أرخص في كندا، إذا كان المعامل المتعلق باليد العاملة أصغر من نسبة الأجر الموجود في أوروبا و أيضا في كندا. **نسبة الأجور أيضا ستكون معيارا للتخصص.** في هذه الظروف، **تحليل الأثر** المربح للتبادل بين البلدين يكون مماثلا لتحليل الأثر المربح في نظرية الميزات النسبية التي قمنا بشرحها سابقا.

كما يمكننا ملاحظة أن أهمية **تكلفة عنصر العمل لا يمكن أن تكون موضع الشك، فالسؤال الرئيسي أنه** يتعين علينا معرفة محددات الأجر. **قدم كل من** *Krugman* **و** *Obstfeld* **برهانا حول الطلب المشتق للعمل، أين تتعدل الأجور من خلال** الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية و العرض المحلي للسلع، و هذا حقيقية غير **مقنع. ويتوقع أن الأجور ليست فقط، نتيجة للطلب و العرض على العمل.**فهي تخضع لخصائص مؤسساتية تتعلق **بقدرة الأعوان الاقتصاديين على المفاوضة. تعميم مبدأ الميزات النسبية لعالم يضم عدة دول، العديد من عناصر** الإنتاج و عدد كبر جدا من السلع، يكون من هدف الاقتصاديين، حيث أن ذلك يتطلب أدواة رياضية أكثر **تعمقا**[1]

3.2. نظرية القيم الدولية

1.3.2 عرض النظرية

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية **"ريكاردو ميل"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ" دافيد ريكاردو"**[2]**، حيث كان لجون ستيوارت** ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بالتبادل في **التجارة الدولية** و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد نسبة التبادل الدولي، أو معدل التبادل الدولي، **و ذلك بعد أن اقتصر دافيد ريكاردو** في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن **أحد** السلعتين بالنسبة للأخرى.

[1] *Emmanuel nyahoho, Pierre Paul-proulx, op .cit, P112*

[2] صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص63

و وقفا لنظرية جون ستيوارت ميل، الذي يحدد معدل التبادل الدولي، هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة **متساوية**[1].

2.3.2. منحنى الطلب المتبادل

حتى نتمكن من شرح منحنى الطلب المتبادل لابد من مثال رقمي، حيث نفترض فيه وجود دولتين هما على سبيل المثال الأردن و العراق، تقومان بإنتاج سلعتين هما الأحذية و الملابس باستخدام كمية محددة من العمل **مساوية لمقدار 10 عمال كما هو موضح** في الجدول التالي:

الجدول رقم (4 05):الإنتاج الناجم عن مقدار محدد من العمالة (10 **عمال**)

الدولة- السلعة	الملابس	الأحذية
الأردن	10	15
العراق	10	20

المصدر: يوسفي رشيد، أطروحة دكتوراه: أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – **حالة الجزائر- ، جامعة وهران**، 2003، ص 26.

بنفس المقدار من العمل فإن الدولتين تنتجان كميات مختلفة من الملابس و الأحذية. **و من المثال فإن الأردن** تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأحذية حيث:

في الأردن: **وحدة واحدة من الملابس= وحدة و نصف من الأحذية.**

في العراق: **وحدة واحدة من الملابس= وحدتين من الأحذية.**

من هنا نلاحظ أن الأحذية أرخص نسبيا في العراق بحيث يمكن استبدال وحدة منها بنصف وحدة من الملابس **بدلا من** 2/3 وحدة كما هو الحال في الأردن.

لكي نستطيع تحديد الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول في السلعتين، فمن الواجب المقارنة بين معدلات التبادل **بين هاتين السلعتين كما تحددت داخل كل من هذين البلدين قبل قيام التجارة، فاختلاف معدل التبادل** بين الملابس و الأحذية في العراق عنه في الأردن هو سبب قيام **التجارة بينهما، حيث تحدد معدلات التبادل الحقيقية بينهما مكاسب كل منهما من التجارة**، حيث يحقق الأردن مكسبا من التجارة إذا استطاع أن يحصل على **وحدة من الملابس باق من** 1.5 **وحدة من الأحذية.**

انطلاقا من هذا العرض، يمكننا إيجاد معادلات التبادل المحتملة بين الدولتين من الجدول التالي و الذي قد يكون واحد منها هو معدل التبادل الدولي و تجدر الإشارة إلى **أن** هذا المعدل سيكون ضمن حدود معدلي التبادل الداخليين في الدولتين قبل قيام التجارة.

[1] يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 25

الجدول رقم (04): العلاقة بين الأردن و العراق بناءا على الطلب المتبادل (أرقام افتراضية)

معدل التبادل الثنائي	الملاحظات	الأردن		العراق	
		المعروض من السلع	المطلوب من الأحذية	المطلوب من السلع	المعروض من الأحذية
10 سلع 15 أحذية	معدل التبادل الداخلي في الأردن (ج)	0	0	2000	30000
10 سلع 16 أحذية	معدل تبادل دولي محتمل (ع1)	6000	9600	13000	20800
10 سلع 17 أحذية	معدل تبادل دولي محتمل (ع2)	10000	17000	10000	17000
10 سلع 18 أحذية	معدل تبادل دولي محتمل (ع3)	11000	19800	8000	14400
10 سلع 19 أحذية	معدل تبادل دولي محتمل (ع4)	13000	24700	4000	7600
10 سلع 20 أحذية	معدل تبادل دولي محتمل (ع5)	16000	32000	0	0

المصدر: **يوسفي رشيد**، أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – **حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه **جامعة وهران**، 2003 ص27.

يلاحظ من الجدول أن معدل التبادل الدولتين يجب أن يكون بين معدلي التبادل في الدولتين قبل قيام التجارة وإلا **فستكون المكاسب من التجارة من نصيب دولة واحدة فقط و عندها ينعدم الحافز لقيام التجارة بينهما.**

ولقد أوضح جون ستيوارت ميل أن المعدل الفعلي للتبادل سوف يعتمد على القوة النسبية (ظروف الطلب) و مرونة الطلب بالنسبة لكل دولة، و سيكون المكسب من التجارة أكبر كلما كان السعر **الحقيقي الذي** تحصل عليه الدولة مقابل صادراتها احسن، و يتحقق ذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي قريبا من معدل التبادل الداخلي في الدولة الشريكة في التجارة.

و من الممكن توضيح ذلك إذا افترضنا تساوي معدلات التبادل بين السلعتين في كلتا الدولتين، فمن هنا **لا تقوم التجارة بينهما حيث لا ينتج أي مكسب.** و الشكل التالي يوضح معدل التبادل الدولي التوازني:

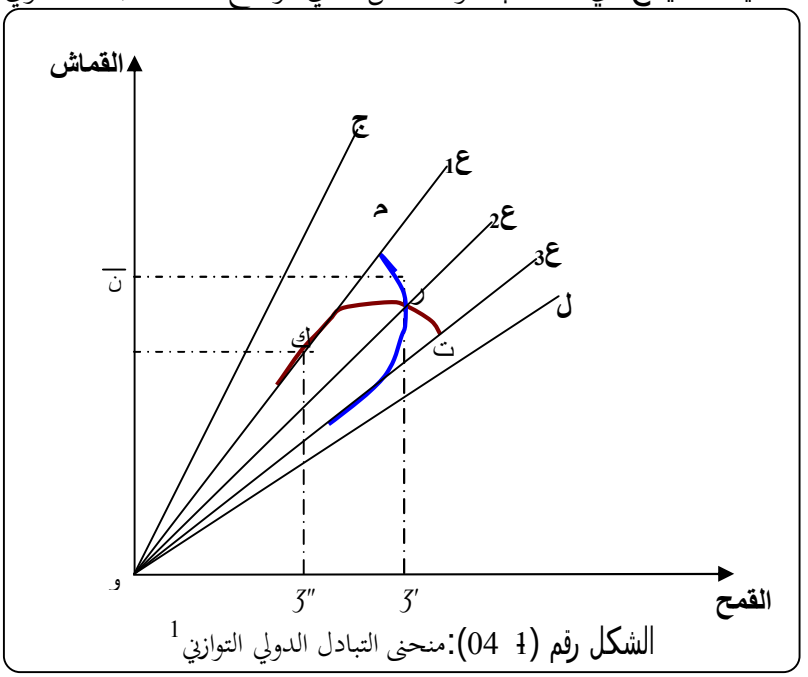

الشكل رقم (04):منحنى التبادل الدولي التوازني[1]

المصدر: **يوسفي رشيد**، أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – **حالة الجزائر-** ، مرجع سبق ذكره، ص28.

[1] يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

يتحدد معدل التبادل الدولي التوازني عند نقطة التقاطع منحنيا الطلب لكلا الدولتين، و من هذا الشكل يمكن ملاحظة أنه:

- عن النقطة ر (وهي نقطة تقاطع المنحنين ون، وم)تتعادل كمية الصادرات مع كمية الواردات، بمعنى أن كمية القماش التي ترغب الدولة 1 في تصديرها (ون′) مقابل استيراد كمية محدودة من القمح من الدولة (وم′) تساوى مع كمية القماش التي ترغب الدولة 2 في استيرادها مقابل ذات الكمية من القمح أي أن:

صادرات الدولة الأولى من القماش= واردات الدولة الثانية من القماش= ون′، واردات الدولة الأولى من القمح= صادرات الدولة الثانية من القمح=ون′.

- النقطة التي عندها يتحدد معدل التبادل الدولي التوازني سوف تتغير بتغير أشكال منحنيات الطلب المتبادل، فإذا تقاطع منحنى الطلب المتبادل للدولة الأولى ج مع منحنى الطلب المتبادل للدولة الثانية ل، عند نقطة الخط ع1 (إحدى معدلات التبادل الدولي المحتملة) و لتكن ك مثلا، عندئذ تحقق الدولة الثانية المكسب الأكبر من التجارة الدولية، أما إذا تقاطع المنحنيان في نقطة تقع على الخط ع3 فإن الدولة الأولى هي التي ستحقق المكسب الأكبر من التجارة الدولية.

3.3.2 حدود النظرية

لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق ، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير؛ بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، اما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع؛ وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1]

3. النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

لقد استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية تطور مرورا بمرحلتين. المرحلة الأولى، ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، عن طريق إدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، و المرحلة الثانية التي تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

1.3. نظرية نفقة الاختيار

1.1.3. الإطار التحليلي لنظرية نفقة الاختيار

[1] صواليلي صدر لن، مرجع سبق ذكره ، ص 63 ص64.

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "**هابلر** *Habler* 1936"، **حيث انتقد الأساس الذي تقوم** عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة **المحددة على** أساس العمل في تفسير التبادل الدولي؛ حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة **بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر**[1]، **و وفقا لتحليل تكلفة الفرصة البديلة فإن الدولة** التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج هذه السلعة بينما تتمتع بتأخر في إنتاج سلعة أخرى، **و يمكن إيضاح فكرة تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لدولة ما باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج*** أو منحنى الإمكانيات الإنتاجية للدولة[2].

2.1.3 إسهامات و نقائص نظرية نفقات الاختيار

تتمثل أهم إسهامات نظرية نفقات الاختيار فيما يلي[3]:

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض و الطلب للسلع في آن واحد.
- الفكرة المتمثلة في التخصص الكلي لكل بلد، غير ضرورية لقيام التبادل الدولي.
- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل، لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

هذا فيما يخص الإسهامات، إلا أن نقائص هذه النظرية تتمثل في أن هذه النظرية لم تحدد سبب **اختلاف** النفقات النسبية بين الدول؛ إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة.

2.3. نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج لـ:"هكشر – أولين" *"Heckscher- Oline"* *

1.2.3 فروض نظرية الميزة النسبة لعوامل الإنتاج

تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي[4]:

1. **وجود دولتين** H **و** F
2. **وجود سلعتين** X **و** Y ، و عاملا إنتاج هما العمل L **و رأس المال** K
3. تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، و عليه فإن **دالة** الإنتاج واحدة في كل من الدولتين[5].
4. يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة، في كل من السلعتين و في كل من البلدين

---

[1] محمد السيد عابد، "التجارة الدولية"، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 29

* جدول إمكانيات الإنتاج: يعبر جدول إمكانيات الإنتاج للدولة عن التوليفات المختلفة من السلعتين و التي يمكن الحصول عليها إذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداما كاملا و أمثليا.

[2] إيمان ناصف عطية، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الأزاريطة، 2008، ص 45.

[3] إيمان ناصف عطية، مرجع سبق ذكره ،ص 48.

*[1] يل هيكشر(1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " *The effect of foreign trade on the distribution of income* "
برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " *Interrégional trade* ".

[4] *Jean – Louis Mucchielli, Thierrry Mayer, Economie internationale, Dalloz, France, avril 2005, P 141.*

[5] *Michel Bergeron, « Les fondements de la théorie d'Heckscher-Ohlin », Erudit, L'Actualité économique, vol. 52, n° 2, 1976, p. 243, Document téléchargé le 6 Septembre 2009, http://www.erudit.org/revue/ae/1976/v52/n2/800673ar.pdf*

5 تشابه الأذواق و التفضيلات في كل من البلدين

6 وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين و عناصر الإنتاج في كل من البلدين.

7 القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد و عدم قدرتها على التحرك و الانتقال خارجه

8 لا توجد تكاليف نقل، أو تعاريف جمركية أو أي عوائق توقف تدفق التجارة الدولية.

9 السلعة X كثيفة العمل و السلعة Y هي كثيفة رأس المال في كل من الدولتين.

2.2.3 مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

تتعامل نظرية هكشر – أولين مع السلع المصدرة و المستوردة من جانب كل دولة،و بالاعتماد على الفروض التي قامت عليها النظرية فإنها تنص على ان الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف بعنصر الإنتاج في هذه الدولة بوفرة نسبية و سعر منخفض نسبيا أيضا ، و تستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا و الذي سعره مرتفع نسبا في البلد المستورد. و عليه فإن الدولة H – من الفرض رقم 01 التي تتمتع بميزة نسبية في عنصر العمل تنتج و تصدر السلعة كثيفة العمل نسبيا، و تستورد السلعة كثيفة رأس المال النادر نسبيا. و بالتالي الدولة H تصدر السلعة X لأنا كثيفة العمل، و عنصر العمل موجود في هذه الدولة بوفرة نسبية و سعره منخفض نسبيا. بالمقابل، فإن الدولة F تصدر السلعة Y لانها كثيفة راس المال وعنصر راس المال موجود في هذه الدولة بوفرة نسبية و سعره منخفض نسبيا.

توجد عدة عوامل تؤدي إلى الاختلاف في الأسعار النسبية للسلع و الميزة النسبية لإنتاجها بين الدول و من الجدير بالذكر أن نظرية هكشر– أولين تنفرد بالتركيز على عامل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول و تعتبره السبب الرئيسي في تحديد الميزة النسبية و قيام التجارة الدولية و من تم يشار إليها على انها نظرية الوفرة أو الميزة النسبية لعوامل الإنتاج[1] ، ويمكن التعبير عن جوهر نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج بالشكل رقم (1-04) أين أبرز أولين عنصر الطلب على السلع النهائية و الذي يتحدد بالدخول و الأذواق من جهة و يحدد الطلب على عناصر الإنتاج من جهة أخرى. وهكذا يحدد الطلب على عناصر الإنتاج و عرضها أسعار عناصر الإنتاج و هذه العناصر في إطار العملية الإنتاجية و التي تتقيد بالمستوى التكنولوجي المستعمل، تحدد أسعار السلع النهائية التي ينتجها المجتمع، و الأسعار النسبية التي تحضا بأهمية كبيرة في مجال التجارة الخارجية حيث هذه الأخيرة تحدد ما يصدره المجتمع او ما يستورده من سلع.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 118 ص 119 .

الشكل رقم (I- 05): جوهر نظرية هكشر – أولين[1]

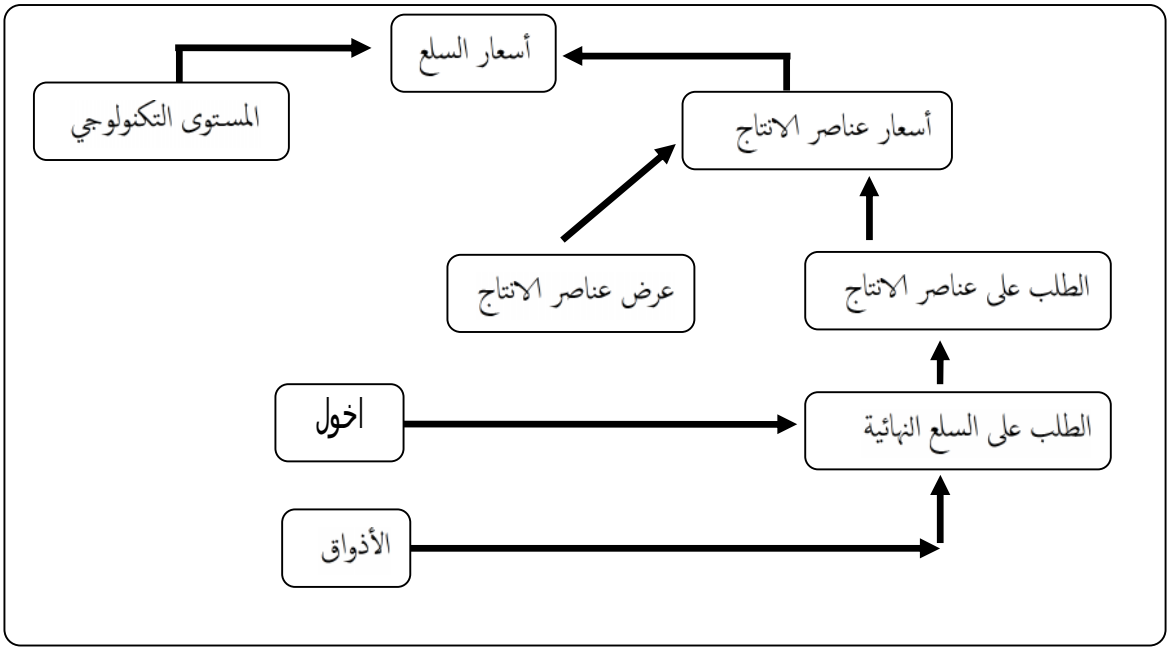

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 72

3.3. التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

1.3.3 التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج

تعتمد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج على عدم تنقل هذه الأخيرة، وأن ما يفسر التبادل الدولي هو الفارق بين الوضعية الداخلية للسوق قبل التبادل في سوق عوامل الإنتاج –**أي أن التبادل** الدولي لعوامل الإنتاج يتم بصفة غير مباشرة ، وبالتالي تبادل السلع هو إحلال لتبادل عوامل الإنتاج؛ **"حيث أن التجارة الدولية تزيد** من رفاهية الدخل في كلا البلدين المتبادلين[2]، وفي هذا الصدد نجد نظرية **"ستوبلر و سامولسون "***، **حيث** توصلت هذه النظرية إلى نتائج جد مهمة و التي تتعلق بال**عائدات الحقيقية لعوامل الإنتاج، حيث أنه عند الانفتاح، العائدات الحقيقية لأحد عاملا الإنتاج ستتحسن، و العائدات** الحقيقية للعامل الثاني ستنخفض و يترجم ذلك في صراع بين العاملين عن الانفتاح على التجارة. و من بين النتائج التي توصلت إليها النظرية و التي تبين أثر **الانفتاح على إعادة توزيع الدخول بين عناصر الإنتاج نجد ما يلي**[3]:

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 72

[2] *Pierre Noël Giraud, Cours Initiation à l'économie, 14 Commerce international et globalisation,Ecole des Mines,31/01/2005, P10, http://www.cerna.ensmp.fr/Documents/Enseignement/CoursInitiationEco/14-CommerceInternational.pdf*

* بول سامولسون(1915): اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.

[3] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 150.*

1 الارتفاع في السعر النسبي لسلعة كثيفة رأس المال تؤدي إلى ارتفاع في **العائدات النسبية لرأس المال.**

2 **أثر التوسع:** الارتفاع في السعر النسبي لرأس المال هو أكبر من الارتفاع في السعر النسبي **للسلع كثيفة رأس المال.**هذا يعني أنه أيضا في حالة الانفتاح يكون أثر إعادة التوزيع يكون مهما.

3 الارتفاع في السعر النسبي للسلعة كثيفة رأس المال يؤدي إلى ارتفاع عائدات رأس المال مقابل انخفاض **العائدات الحقيقية للعمل، و**من خلال هذه النتائج التي توصلت إليها هذه **النظرية يمكن القول أن** الارتفاع النسبي في السعر النسبي لسلعة يرفع الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج المستخدم بكثافة في العملية الإنتاجية لهذه السلعة و يخفض من الدخل الحقيقي للعامل الآخر، و طبقا لهذه النتائج يمكننا أن نلخص هذه النظرية في الشكل التالي: **الشكل رقم (I 06): ملخص لجوهر نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج**[1]

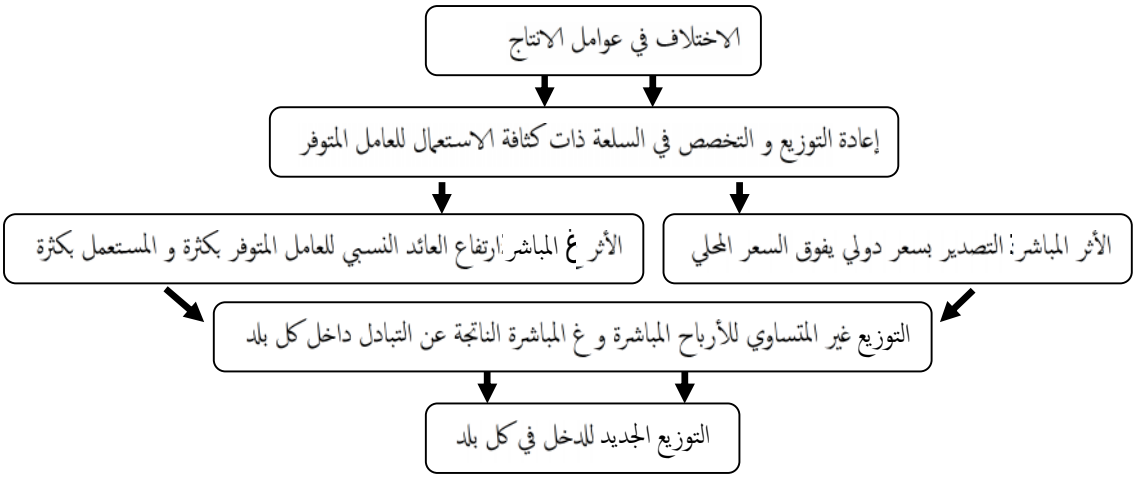

2.3.3 نمو أحد عوامل الإنتاج

قامت النظريات السابقة بدراسة أثار التبادل على البلدان قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، ولكن ما **هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال** التبادل الدولي، أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة. اول من قام بدراسة في هذا المجال هو الاقتصادي **"ريبسزينسكي** *Reybezynski*" في سنة 1955، **حيث يرى أن زيادة** التخصيص في عامل من عوامل الإنتاج يؤدي إلى زيادة **إنتاج** تلك السلعة التي تعتمد على **ذلك العامل** لإنتاجها، كما يؤدي إلى انخفاض في **إنتاج** السلع التي تعتمد في **إنتاجها على عوامل إنتاج أخرى، و** يتحقق ذلك بافتراض حالة التشغيل الكامل[2].

قام جاكديش بقواتي *"Jagdish Bhaguwati"* بالتوسع في التحليل السابق، حيث تمكن من التوصل إلى ما يسمى بالنمو المفقر *"Croissance appauvrissant"*؛ **حيث قام بدراسة آثار نمو عامل** إنتاج على الرفاهية في حالة التبادل الدولي، حيث بإزالة الفرضية المتمثلة في أن تأثير البلد على التوازن الدولي مهملة، فإن الزيادة في التبادل الدولي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل؛ وبالتالي **نتحصل** على تدهور في **السعر** الابتدائي، أما فيما يخص السوق العالمي للسلعة المصدرة يقع فائض في العرض؛ ناتج عن الزيادة في صادرات البلد

[1] صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:68.

[2] *Emmanuel nyahoho ; Pierre Paul Proulx, op .cit, P 115.*

ذات النمو في العامل الإنتاجي. أما بالنسبة للسوق العالمي للسلعة المستوردة من طرف هذا البلد فإننا نلاحظ فائض في الطلب، ناتج عن ارتفاع في الواردات؛ وعليه فإن استمرار التدهور في معدل التبادل سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية وبالتالي الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر[1]

3.3.3 اختبار ليونتياف *W. Leontief* * لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

حاول ليونتياف في عام 1951 إجراء أول اختبار عملي لنظرية هكشر – أولين على الاقتصاد الأمريكي، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالوفرة النسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل، و لذلك من المتوقع طبقا لنظرية هكشر أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال و تستورد السلع ذات الكثافة العمالية، حيث ترتفع أجور العمال.

وقد استمد ليونتياف بياناته عن درجة كثافة عنصري العمل و رأس المال في هيكل صادرات و واردات الولايات المتحدة من جدول "المدخلات مخرجات" الخاص بالاقتصاد الأمريكي في عام 1947 و نظرا لعدم توفر البيانات عن درجة كثافة عناصر الإنتاج في هيكل الولايات المتحدة الأمريكية، استبدلها ليونتياف بدرجة كثافة عوامل الإنتاج لبدائل الواردات التي يتم إنتاجها داخل الولايات المتحدة[2].

لإيجاد قيمة محتويات الواردات التنافسية و الصادرات من عوامل الإنتاج فقد تساءل ليونتياف عن كمية رأس المال و العمل التي يمكن توفيرها إذا ما خفضت الصادرات بما قيمته مليون دولار؟

- ما هي كميات رأس المال و العمل التي يمكن توفيرها إذا ما خفضت الواردات بما قيمته مليون دولار؟.

و قد قام بحساب رأس المال و العمالة اللازمة لتحقيق كل مستوى من مستويات الإنتاج في كل قطاع قبل و بعد التخفيض كل من الصادرات و الواردات المتنافسة و جمعت بالنسبة لكل القطاعات وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (ŧ 07): نسب استعمال عنصري العمل و رأس المال في كل من السلع التصديرية و السلع المنافسة للواردات في الاقتصاد الأمريكي (أسعار سنة 1974) و نسبة رأس المال إلى العمل بالألف دولار

عوامل الإنتاج	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال بالدولار (أسعار 1974)	2550780	3091339
العمل (عدد العمال)/ السنة	18231314	17000418

المصدر: يوسفي رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 32

- تظهر هذه الأرقام أن كثافة رأس المال بالنسبة للصادرات هي تقريبا 14 ألف دولار للفرد في السنة في حين أن تبلغ 18 ألف دولار بالنسبة للصادرات المنافسة، معنى ذلك أن إنتاج الواردات المتنافسة في و.م.أ يتطلب رأس

[1] صواليلي صدر لن، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

* ليونتياف Wassily Leontief (1906 1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 97- 98 .

المال لكل وحدة من العمل أكثر مما يتطلبه الإنتاج السلع المخصصة للصادرات، ورد ذلك حسب ليونتياف، أنه يجب أخذ متوسط إنتاجية العامل الأمريكي في الحسبان، فبمقارنة الكميات النسبية لرأس المال و العامل في و.م.أ لبقية دول العالم، فيمكن القول أن عمل سنة للعامل الأمريكي يعادل عمل 3 سنوات للعمال الأجانب و من ثم ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي تخفض رأس المال المتاح لهذا العامل إلى 1/3 قيمته على ذلك، فإن و.م.أ تعد من الدول التي تتمتع بالوفرة النسبية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال[1].

4. النظرية الحديثة للتبادل الدولي

يمكن أن نعرف النظرية الحديثة للتجارة الدولية على أنها تلك من التبادل الدولي الذي يأخذ بعين الاعتبار عاملا لم يؤخذا بعين الاعتبار في النظريات التقليدية للتجارة الدولية ألا و هما تزايد العائدات و المنافسة غير النزيهة[2]،تمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في بادئ الأمر بإدخال ما يسمى بالابتكار، في تفسير التجارة الدولية، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـ" دافيد ريكاردو"،وهذا هو موضوع المطلب الأول، حيث نتطرق فيه إلى نظرية بوسنر للفارق التكنولوجي، و نظرية فارنون لدورة حياة المنتج، و يذهب التوجه الجديد في تفسير التجارة الدولية خلال نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات إلى إدخال اقتصاديات الحجم أي وفورات الإنتاج المتزايدة نظرا لإهمال هذه الأخيرة من طرف النظريات السابقة والتي تفترضها ثابتة، بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير التامة. حيث سنتطرق من خلال ثلاثة مطالب، إلى أهم النظريات الحديثة التي تفسر التبادل الدولي و التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التي أهملتها النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و التي تتمثل في التبادل الدولي واقتصاديات الحجم، التبادل الدولي وتنوع المنتوجات و الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الحمائي في التبادل الدولي[3].

1.4. الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

1.1.4. نظرية الفارق التكنولوجي– الفجوة التكنولوجية " لبوسنر *Posner* "

كان أول تحليل يفسر طبيعة التبادلات الدولية من خلال التطور التكنولوجي للاقتصادي *Posner* و ذلك سنة 1961 حيث لاحظ أن بعض المنتجات و بعض العمليات الإنتاجية تتطور باستمرار أو بصفة دائمة، أي أن البلد الذي يقوم بالتجديد يتميز بميزة مطلقة على مستوى شركاته، لفترة زمنية معينة في إنتاج نوع معين من المنتجات، حيث سيمكنه ذلك من تصديرها؛ بسبب انتشار التكنولوجيا.

يتم تقليد هذه المنتجات لكن سرعان ما تظهر تكنولوجيا جديدة من خلال تحديث عمليات الإنتاج؛ من خلال ذلك يتبين لنا أن محدد التجارة الدولية يتمثل في الفارق التكنولوجي بين الدول؛ حيث أن الدول المتقدمة

[1] يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص31 ص 32.

[2] *Steven COISSARD, L'économie internationale Selon Paul Krugman, P 832,*

[3] *Sur la page de site web :http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%2042.pdf*

تصدر منتجات تركز في إنتاجها على تكنولوجيا حديثة، وبقية الدول الأخرى تصر منتجات تقليدية، هذا ما يفسر طرح بوسنر القاضي بوجود فجوتين[1]:

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلّدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة انتاجة وتصديره.

- **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الانتاج.

يصف *Deardoff* سنة 1984 تحليل بوسنر فيقول[2]:" **تحليل بوسنر يمكن أن ينظر إليه على أنه تعميم و ديناميكية لنموذج ريكاردو**"، ويمكن أن نميز ما جاء به بوسنر في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (4 07): التمثيل البياني لنموذج بوسنر –**الفجوة التكنولوجية**

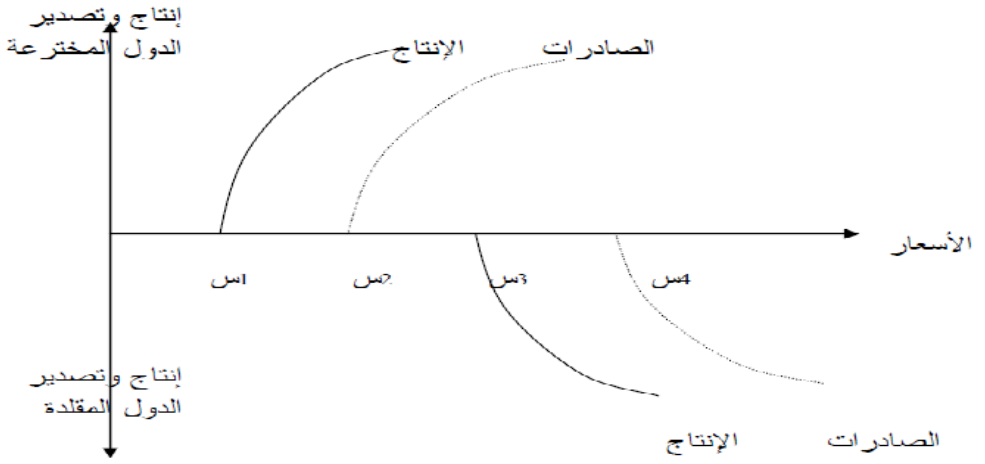

المصدر: سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية (**مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**)، **الجزء الاول**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص:240.

2.1.4 نظرية دورة حياة المنتج

طبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتج، وكما يراها **فرنون** *R.Vernon* فإنها تمر بثلاث مراحل[3]: **مرحلة المنتج الجديد (مرحلة الانتاج)، مرحلة المنتج الناضج (مرحلة الانتشار)، مرحلة المنتج النمطي، و ذلك كما هو مبين** في الشكل **رقم (4 07) حيث أنه**[4] في المرحلة الأولى يكون المنتج كثيف التكنولوجيا، ثم بعد ذلك ينمو و ينتج بكميات هائلة و يحتاج ذلك إلى تركيز كبير على رأس **المال لإنتاجه،** و أخيرا **مرحلة النمطية أو الزوال** و التي تتميز بمنتج تقليدي يرتكز إنتاجه على اليد العاملة. في المرحلة الأولى يتم الإنتاج و التسويق في السوق المحلية، ثم بعد ذلك يتم تصدير المنتج، حيث تستفيد الشركة و

[1] فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأودن، طبعة 1، 2004، ص: 86.

[2] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 130.*

[3] رشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2003 2004، ص 56.

[4] جون هدسون و مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية،تعريب: طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص:135.

البلد المصنعة لهذا المنتج من احتكارها الضرفي للتكنولوجيا التي تمكنها من صنع هذا المنتج. و اخيرا صادراتها تبدا في الانخفاض و ذلك تحت تأثير التقليد الأجنبي ثم تتوقف تصدير هذا المنتج، و ذلك لأنه صار نمطيا لدرجة أن الدول المتخلفة تتمكن من شرائه[1]. الشكل رقم (4 08): دورة حياة المنتج[2]

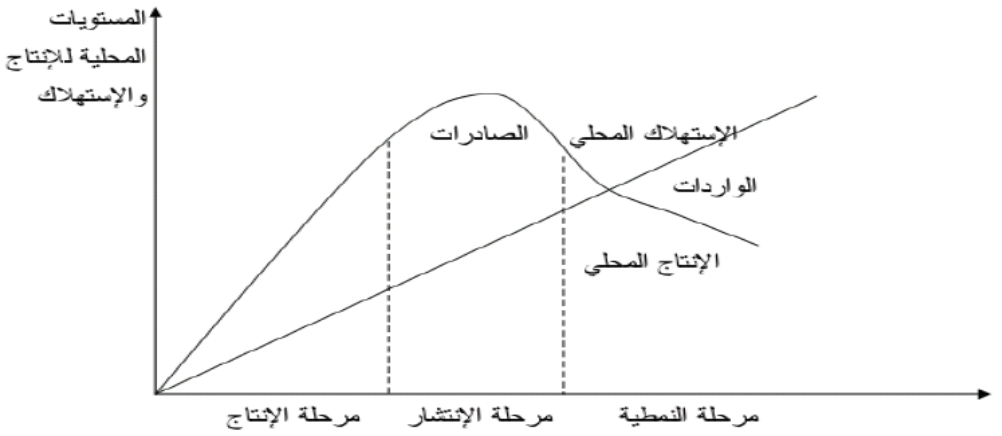

كما نجد نموذج HIRCH الذي يعتبر وجها جديدا للطرح الذي جاء به فرنون، حيث قام بإجراء **تعديلات على نموذج دورة حياة المنتج**، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي و الدول النامية، حيث اختصر النموذج السابق الى ثلاثة مراحل أساسية فقط، واستند في عرضه الى الأفكار التالية[3]:

- التركيز على دالة الانتاج، و التغير في استخدام عوامل الانتاج عبر دورة حياة المنتوج.
- **تضمن نموذجه عامل رأس المال البشري.**
- لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد.
- كما أن نموذجه يعتبر أساسا للتجارة وليس لتوجيه الاستثمارات.

وبناءا على ذلك، فقد قسم HIRCH مراحل دورة حياة المنتج على النحو التالي:

- ✓ المرحلة الأولى: **مرحلة المنتج الجديد و** التي يميزها استخدام كبير لرأس المال البشري*سواء المؤهل منهم كالخبراء و المهندسين و الباحثين، أو غير المؤهلين.
- ✓ **المرحلة الثانية:** دخول المنتج مرحلة النمو و النضج، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات (كثافة رأسمالية) **مع بقاء المهارات المؤهلة.**
- ✓ **المرحلة الثالثة: عندما يدخل المنتج مرحلة النضج، ويصبح نمطيا يتميز بالثبات و الاستقرار.**

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 131.*

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، القاهرة، سنة 1992، ص:82.

*رأس المال البشري: يعرّف على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة الى إجمالي قوة العمل في صناعة ما أو في دولة ما.

[3] *Lamia ben jemia katari, relations économiques international, centre de publication universitaire, Tunisie, 2005, p :22.*

ومن خلال ما سبق، يميز HIRCH بين الدول الأكثر تقدّما ذات المهارات عالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في المرحلة الأولى، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة الى العمل، ثم الدول الأقل تقدّما، وهكذا تتم عملية الانتاج وتتحدّد الميزة النسبية تبعا لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية في التبادل.

وقد ركّز HIRCH على خمسة عناصر أساسية يلخص فيها دورة حياة المنتج وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (04): مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها لـ : HIRCH

خصائص دورة حياة المنتج	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الفن التكنولوجي	تغير مستمر في الأساليب المستخدمة و الاعتماد على الوفورات الخارجية	التغير المستمر في الانتاج	ثبات التكنولوجيا واستخدامها على آجال طويلة
كثافة رأس المال	ضعيفة	عالية بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدال	عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات
شكل الصناعة	الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدّم خدمات مخصصة.	نمو الشركات	إمكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات
رأس المال البشري	علماء، باحثون ومهندسون	عمال ادارة	عمالة ماهرة وغير ماهرة
شكل الطلب	يتحدد بواسطة البائعين	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر	يتحدّد بواسطة المشترين

المصدر: فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2004، ص: 85.

2.4. التجارة و المنافسة الاحتكارية

1.2.4 وصف نظري للنموذج العام للمنافسة الاحتكارية

اقترح كل من كروغمان و أوبستفلد "*Krugman et *Obstfeld"* سنة 1996 نموذجا عاما و مبسطا للمنافسة الاحتكارية، حيث يعتبران سوق مكون من n مؤسسة متجانسة، أي أنها تتعرض لنفس دالة التكلفة و نفس دالة الطلب؛ هذا التبسيط يسمح لاعتبار أن سلوك مؤسسة واحدة يعبر و عن سلوك باقي المؤسسات الأخرى؛ المتغيران الأساسيان في النموذج و اللذان يسمحان لنا بتحليل أثر الانفتاح على التبادل هما عدد المؤسسات n في حالة التوازن، و السعر p المطبق من طرف المؤسسة الممثلة لبقية المؤسسات[1].

2.2.4 عرض النموذج

أولا: فرضيات النموذج

* بول كروغمان "*Paul Robin Krugman*": ولد بول كروغمان في 28 فبراير 1953، اقتصادي مشهور و أستاذ اقتصاد و القضايا الدولية في جامعة PRINCTON. سنة 2008 ، تحصل كروغمان على جائزة نوبل للمرة الثانية و ذلك لقيامه بتحليل لهيكل التجارة و إنشاء المشاريع الاقتصادية. عرف كروغمان في الوضع الجامعي نظرا لبحوثه في الاقتصاد الدولي، و من بينها نظريات التجارة الدولية، الجغرافيا الاقتصادية و المالية الدولية.

** موريس أوبتسفالد "*Maurice Moses "Maury" Obstfeld*"، ولد هذا الاقتصادي سنة 1958 و هو أستاذ للاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، هو معروف جدا بأعماله في مجال الاقتصاد الدولي، و هو من بين 20 اقتصادي الأفضل في العالم.

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 192*

في المنافسة غير النزيهة، **ستبيع المؤسسة** أكثر من الطلب الكلي المرتفع في حلة ما إذا كان منافسيها **يطبقون أسعارا مرتفعة، كما أنا ستبيع أقل إذا كانت تطبق أسعارا مرتفعة و عدد منافسيها مرتفع.** نفترض دالة الطلب الموجهة للمؤسسة و التي تمثل مميزاتها كالتالي[1]:

$$X = S\left[\frac{1}{n} - b(p - \overline{p})\right]$$

مع X **تمثل مبيعات المؤسسة،** S **المبيعات الكلية للفرع،** n **عدد المؤسسات،** p **هو سعر المؤسسة و** $\overline{p}$ **هو متوسط أسعار الفرع.** دالة الطلب هذه لها مميزات جد بسيطة.حيث أنه في حالة **كل المؤسسات** تتبنى نفس السعر، **تسيطر كل واحدة منها على حصة من السوق هي** $\frac{1}{n}$**؛ و مع سعر مرتفع، تكون حصة السوق أقل مع حساسية** b بالنسبة إلى الانحراف المتوسط لأسعار.

التكلفة الكلية للإنتاج (TC)**، التكلفة المتوسطة** (AC) و ربح المؤسسة يكتب من الشكل التالي:

$$\begin{cases} C = F + cX \\ AC = F/X + c \end{cases}$$
$$\pi = pX - C$$

مع F **التكلفة الثابتة و** c **التكلفة الحدية للنتاج وحدات من السلعة** X ؛ و نضع الفرضية الرئيسية و التي تنص **على أن** المبيعات الكلية للفرع ثابتة، مع انها فرضية غير واقعية إلا انها تطبيقية و ذلك لغرض التركيز فقط على المنافسة بين المؤسسات، الفرضية الثانية المهمة و التي يجب أن تأخذ في الحسبان، هو أن **المؤسسات** جد صغيرة و **ذلك لكي تؤثر على متوسط أسعار السوق عن طريق أسعارها الخاصة. رياضيا، لا تؤخذ المؤسسات** في الحسبان التغير في $\overline{p}$ **على أرباحها.**

في هذا النموذج، آثار الانفتاح على الاقتصاد تظهر في ثلاث متغيرات هي: **السعر المطبق من قبل المؤسسات عند التوازن، الكمية المنتجة من طرف المؤسسة عند التوازن و أيضا عدد المؤسسات** متغير. **قبل تحليل** آثار الانفتاح نقوم بشر المراحل الثلاثة الهامة المتعلقة بتعريف متغيرات التوازن لهذا النموذج.

ثانيا: التوازن

أ- السعر المطبق في حالة التوازن و عدد المؤسسات:

يتحدد السعر عند التوازن من خلال سلوك الذي تسلكه المؤسسة التي تمثل بقية المؤسسات **لتعظيم أرباحها و ذلك كما يلي**[2]:

$$\frac{\partial \pi}{\partial X} = p + \frac{\partial p}{\partial X} - c = 0$$

و عن الطلب بطريقة عكسية كما يلي:

$$p = \frac{1}{bn} - \frac{X}{bs} + \overline{p}$$

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 192- P193.*
[2] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 193*

إذا كانت المؤسسة تعتبر أن منافسيها لا يقومون بتغيير أسعارها، فيمكن اعتبار **متوسط الأسعار** $\bar{p}$ **ثابتا، مع** الشرط المعطى من الدرجة الأولى:

$$p - \frac{X}{bS} - c = 0$$
$$pbS - X - cbS = 0$$

أو أن كل المؤسسات متجانسة، تطبق نفس السعر الذي يعطي مبيعات فردية $X = S/n$ **، و منه:**

$$p = c + \frac{1}{bn}$$

إذن، السعر المثبت يكون أعلى من التكلفة الحدية لكن السعر و الهامش الموضوع من قبل **المؤسسات يمثلان دالة** متناقصة مع عدد المنافسين، و بالتالي لدينا علاقة عكسية بين p **و** n**.**

ب عدد المؤسسات و التكلفة الحدية:

هناك علاقة بين التكلفة المتوسطة للإنتاج للمؤسسة و عدد المؤسسات الموجودة في السوق، **كما نفرض دائما أن المؤسسات متجانسة وكلها تتحصل على مبيعات** $X = S/n$ **حيث:**

$$AC = F/X + c = n\frac{F}{S} + c$$

أيضا، كلما كانت المؤسسات متجانسة في هذا الاقتصاد؛ كلما ارتفع **معدل التكلفة الحدية لكل مؤسسة، و هذا** يعني وجود مردود سلمي مرتفع، و هذه العلاقة الايجابية **بين** AC **و** n ممثلة في بالمنحنى **cc** .

ج عدد المؤسسات في حالة التوازن:

علاقتا التوازن محققتان في أن واحد و ذلك عند النقطة E **، أي عند الوضع الذي تتساوى فيه الأسعار مع التكلفة الوحدوية، النقطة** E تترجم عدد المؤسسات n_e **أين تكون الأرباح معدومة. و** في الوضع $n \prec n_e$ **،** تحصل المؤسسات على الأرباح، و هذا يشجع المؤسسات جديدة للدخول إلى السوق و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار و ارتفاع في التكاليف المتوسطة إلى غاية أن يصبح دخول مؤسسات جديدة غير مربح، و في هذه الحالة تحقق المؤسسات خسارة تضطر بعض المؤسسات إلى الانسحاب من السوق.

د علاقات التوازن:

تتميز النقطة E **بالمساواة التالية، حيث يمكننا إعادة استخراج أثر زيادة حجم السوق، بما أن الطلب** الكلي في هذه الحالة مساو لقيمة الطلب لدولتين[1]:

$$1/bn + c = Fn/S + c$$
$$n = \sqrt{S/bF}$$

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 194*

سبب الطلب المتزايد، هو زيادة حجم السوق التي تؤدي بدورها إلى **زيادة عدد المؤسسات بدرجة أقل، حيث أنه عند التوازن** يكون السعر كالتالي:

$$p = 1/bn + c = c + \sqrt{F/Sb}$$

السعر المطبق من طرف كل مؤسسة هو دالة متناقصة مع حجم السوق، و في الأخير تكون مبيعات كل مؤسسة كالتالي: $X = S/n = \sqrt{SbF}$

و بالتالي يمكننا القول أنه كلما كبر حجم السوق، زاد حجم الإنتاج.

ثالثا: الانفتاح و عائد التبادل (التوازن و الانفتاح للتبادل)

في النموذج يكون عدد المنتجات الموجودة مقيد بحجم السوق، حيث أن المصدر الرئيسي لعائدات التبادل يأتي حجم السوق، و يزيد بعد الانفتاح، إذ أن ذلك يمكن الدول من التخصص في إنتاج جزء من المنتجات؛ حيث أن كل جزء من المنتجات ينتج بحجم كبير لكي يمكن الدول الأخرى من إنتاج منتجات **أخرى** و من جهة أخرى يقوم المستهلكون لاستهلاك مجموع السلع التي أنتجها مجموع الدول

بما أن السعر مستقل عن حجم الطلب، فعند الانفتاح لا يتغير منحنى *pp*، **كما أن الدول** تنتج بأكبر حجم ممكن و هذا يعني أن منحنى *cc* **يدور جهة اليمين:**

$$AC = F/X + c = n\frac{F}{S} + c$$

و الشكل التالي يبين وضع التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية:

الشكل رقم (I 09): التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية[1]

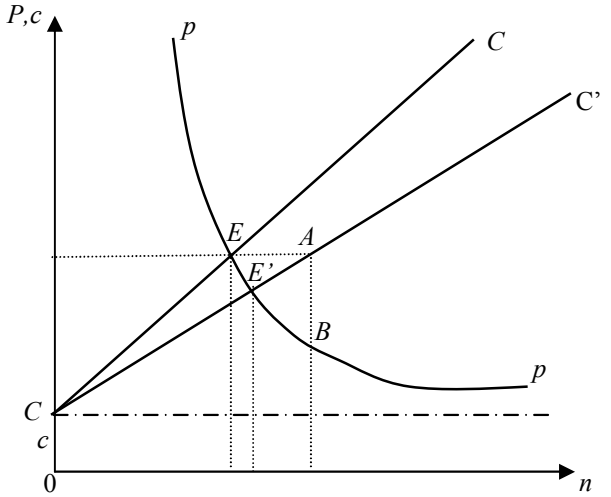

أول أثر للانفتاح في المدى القصير هو تضاعف حجم السوق و عدد المؤسسات، و يتمثل ذلك في الشكل **بالانتقال من النقطة** *E* إلى النقطة *A* ، **حيث أن** رد فعل المؤسسات التي هي أمام هذه الزيادة في المنافسة يبدأ

[1] : *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 195*

من خلال أثر المنافسة الشديدة الذي يؤدي إلى انخفاض في الأسعار و تقلص الهوامش، أي الانتقال من الوضع A إلى الوضع B **، لكن الوضع** B لا يمكن أن يكون وضع توازن في المدى الطويل، ذلك لأن المؤسسات تحقق خسارة في هذه الظروف **أين تكون الأسعار أقل من التكلفة المتوسطة**، و هنا يتوجب تغيير هيكل السوق عن طريق الانفتاح التي تؤدي إلى تخفيض عدد المؤسسات الناشطة**، حيث يكون هذا الوضع عند النقطة** E' ؛هذه النقطة التي يمكن الوصول إليها عن طريق إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية لهذا الفرع، و هذا يؤدي بالمؤسسات إلى التركيز على المنافسة الناتجة عن الانفتاح عن طريق تقوية الفرع[1].

3.4 التجارة و احتكار القلة

1.3.4 وصف نظري لنموذج كورنو

أدى عدم وجود نظرية عامة لاحتكار القلة إلى بناء عدة نماذج تحتوي على مؤسستين حيث أن لكل نموذج فرضياته الخاصة به، و يعتبر نموذج كورنو من بين النماذج التي تبين سلوك المؤسسات في حالة **احتكار القلة، مع عدم تفاهم بين المؤسستين، أي أنا تتصرف بصفة مستقلة عن بعضها البعض أين يكون هدف كل منها هو** تعظيم ربحها مع عدم تغير موقف المؤسسات الأخرى،أي أن النموذج مبني على فرضية تفيد أن كل مؤسسة تعظم ربحها على أساس أن الكمية المنتجة من طرف المؤسسة الأخر**ى تبقى ثابتة، و فيما يلي يبين نموذج كورنو دالة** الطلب التي تواجه هذه المؤسسات في هذه الحالة و كيف تقوم كل مؤسسة بتعظيم أرباحها، حيث يتم ذلك كما يلي[2]:

- دالة الطلب التي تواجهها المؤسسات هي من الشكل التالي:

$$P = f(X_1 + X_2)$$

حيث X_1 يمثل مستوى الإنتاج للمؤسسة الأولى، X_2 **هو مستوى الإنتاج للمؤسسة الثانية.**

- يكون دخل كل مؤسسة ممثلا في:

$$R_1 = X_1 f(X_1 + X_2) = R_1(X_1, X_2)$$

$$R_2 = X_1 f(X_1 + X_2) = R_1(X_1, X_2)$$

- يحدد ربح كل مؤسسة على الشكل:

$$\pi_1 = R_1(X_1, X_2) - C_1(X_1)$$

$$\pi_2 = R_1(X_1, X_2) - C_2(X_2)$$

- **يكون شرط تعظيم الربح لكلا المؤسستين كما يلي:**

$$Rmg = Cmg$$

أي أن يتساوى العائد الحدي لكل مؤسسة مع تكلفتها الحدية.

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 195- P196.*

[2] رشيد بن ديب، نادية شطاب عباس، اقتصاد جزئي، نظرية و تمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 317 ص 319 .

- إنطاقا شرط التوازن تبنى دوال رد الفعل كالتالي:

$$X_1 = \psi_1(X_2)$$
$$X_2 = \psi_2(X_1)$$

حيث تشير الدالة الأولى إلى العلاقة ما بين X_1 و X_2 **حيث لكل مستوى من** X_2 **مستوى** X_1 يقوم بتحديده و هكذا تعظم المؤسسة الأولى ربحها، كما تشير المعادلة إلى نفس الشيء بالنسبة إلى الثانية.

2.3.4 عرض النموذج في حالة التجارة الدولية

أتى تطبيق نموذج كورنو في التبادل الدولي، على يد كل من برندر *Brander* **سنة** 1981، **برندر و** *Krugman* **سنة** 1983، حيث يفترض في هذا النموذج أن المؤسسة قادرة على التصدير إلى سوق أجنبية، **وينتج ذلك تبادلا دوليا للمنتجات المتجانسة، و تتمثل أهم قواعد النموذج فيما يلي**[1]:

- **وجود بلدين** يحققان الاكتفاء الذاتي، كل بلد يحتوي على مؤسسة بإمكانها **احتكار إنتاج سلعة متجانسة** دوليا، و أن المؤسستان الأولى و الثانية تشكلان الاحتكار الثنائي *Le duopole* **و تبحثان عن استغلال السوق في نفس الوقت، كل من السوق المحلية و السوق أجنبية.**
- البلدان لهما نفس الخصائص، نفس دالة التكاليف كما أن لهما دالة الطلب نفسها.
- **عدم وجود تكاليف النقل.**
- الإنتاج يعتبر المتغير الاستراتيجي للمؤسسات.
- المؤسسات تفترض أن التغيرات المتوقعة أو التقديرية تكون معدومة.
- **السوقين منفصلين، و يوجد دوال طلب مقسمة على كل من الدولتين.**

نرمز إلى الكمية المنتجة في **السوق المحلي للبلد الأول بالرمز** q_1 **، و الكمية المباعة** من قبل البلد الأول في السوق الأجنبي بالرمز q_1^* كما نرمز للكمية المنتجة في السوق المحلية للبلد الثاني بالرمز q_2 **و الكمية المباعة من طرف البلد** الثاني في السوق الأجنبي بالرمز q_2^* **كما أن:**

$$Q = (q_1 + q_2)$$
$$Q^* = (q_1^* + q_2^*)$$

و:

$$p = (1 - Q) \quad *$$
$$p^* = (1 - Q^*)$$

انطلاقا من الافتراضات و المعادلات السابقة يمكن كتابة ما يلي:

$$\pi_1 = q_1 p(q_1, q_2) + q_1^* p^*(q_1^*, q_2^*) - C(q_1, q_1^*)$$
$$\pi_2 = q_2 p(q_1, q_2) + q_2^* p^*(q_1^*, q_2^*) - C(q_2, q_2^*)$$

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 210- P211.*

* $p = (1 - Q)$ تمثل دالة رد الفعل في السوق المحلية، أما $p^* = (1 - Q^*)$ فتمثل دالة رد الفعل في السوق الأجنبية.

يمكن اعتبار أن مشاكل تعظيم الأرباح في كل من السوقين تعالج بطريقة مغايرة من قبل المؤسسات؛ و ذلك من خلال فرضيتان تكمنان في أنه:

- مع فرضية انفصال الأسواق، الطلب في أحد السوقين لا يؤثر على الطلب الموجه للسوق الآخر، أي أن دوال **الطلب مستقلة.**
- **مع فرضية ثبات التكلفة الحدية، التكلفة** الحدية تكون للإنتاج في أحد السوقين **تكون مستقلة عن تكلفة** لإنتاج للسوق الآخر، و إذا اعتبرنا على سبيل المثال أن التكلفة الحدية تكون دالة متناقصة للإنتاج، فإن **ارتفاع** الإنتاج في بلد ما سيخفض من التكلفة الحدية و يرفع من الإنتاج الموجه للبلد الآخر، و هذا يسمح لنا أن نعتبر أن سلوك أو إستراتيجية بلد ما هو حل مماثل للبلد الثاني، حيث يمكننا شروط تعظيم الربح من الدرجة الأولى للسوق المحلي كما يلي:

$$\frac{\partial \pi^1}{\partial q_1} = p(q_1,q_2) + q_1 p'(q_1,q_2) - C'(q_1) = 0$$

$$\frac{\partial \pi^2}{\partial q_2} = P(q_1,q_2) + q_2 p'(q_1,q_2) - C'(q_2) = 0$$

3.3.4 احتكار القلة و التبادل بين الفروع

يعتبر التبادل الدولي عملية جد تنافسية، التي تنتج إلى غاية أن تصبح كمية التوازن في حالة اختلال. **إذا كانت** وجود و استقرار التوازن محققة؛ يمكننا اعتبار و بسهولة و بمساعدة شروط التعظيم من الدرجة الأولى أن $q_1 = q_2$ **و بالتناظر** $q_1^* = q_2^*$ أن كل مؤسسة تنتج في نفس الوقت لسوقها المحلي و من أجل التصدير.

هذا النموذج يبين التجارة بين الفروع للمنتجات المتجانسة حيث أن الانفتاح للتبادل يسمح بالحصول على العائدات المبينة في الشكل التالي: **الشكل رقم (4 10):عائدات التبادل**[1]

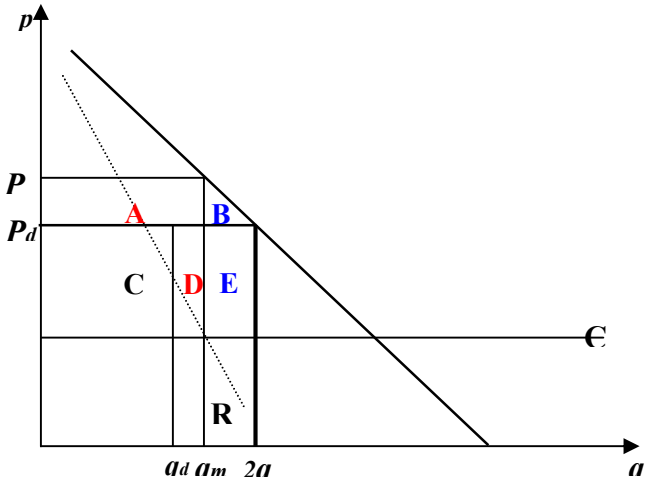

[1] *Source : Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op cit, P121*

عند الانفتاح، يمر التوازن من حالة الاحتكار التام (q_m, p_m) إلى حالة احتكار القلة $(2q_d, p_d)$؛ و ذلك يعني أن المؤسسة المحلية تفقد المساحة A و D أي أن المؤسسة الأجنبية تربح المساحة $D+E$ المبينة في الشكل أعلاه ، العائدات التي يجنيها المستهلكون تتمثل في المساحة $A+B$ و بالتناظر المؤسسة المحلية تربح نفس المساحة E في السوق الأجنبية، و منه عائدات التبادل للبلد هي $B+E$ و التي تمثل أقل انحراف أو اختلال بين السعر و التكلفة الحدية، الذي يكون التبادل مسئولا عن حدوثه[1].

4.4 الشركات المتعددة الجنسيات و التبادل الدولي

1.4.4 مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

شهد مفهوم الشركة المتعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الاقتصاديين، فمنهم من يعرفها بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول ، مصانع، مناجم ، مكاتب،واستشارات و ما شا ها في دولتين او اكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي و التجاري و المالي.

ويعرفها البعض الأخر بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها،و هي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد و تشعب إنتاجها و مناطقها الإدارية، و تعطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة و مناطق جغرافية متباينة[2].

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية *UNCTAD* بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة و الإنتاج عبر القارات و له في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[3].

ويركز *Raymond Vernon* في تعريفه للشركات متعددة الجنسيات على حجم هذه الشركات، فيرى أن هذا الأخير هو المحدد الرئيسي لهذا النوع من الشركات، حيث يمكن مقارنة رقم أعمال العديد منها مع الناتج الداخلي الخام لبعض الدول مما يعطيها قدرات هامة تساوي قدرة دولة بحالها، كما يرى أن هذه الشركات تقوم بنسبة عالية من نشاطها الإنتاجي و المبادلات بين فروعها في عدة بلدان ، و تصبح الشركة ، شركة متعددة الجنسيات عندما تحقق أثر من نصف إنتاجها في الخارج[4].

2.4.4 القاعدة النظرية لمعادلة الجاذبية *L'équation de gravité*

نموذج الجاذبية هو عبارة عن علاقة تجريبية تربط حجم التجارة بين دولتين مع حجم هاتين الدولتين و المسافة التي تفصلهما عن بعضهما، هذه العلاقة هي فعلا قوية من حيث المعنى؛ حيث تسمح بالتنبؤ و بدقة عن حجم التجارة الدولية بين دولتين من خلال متغيرات يسهل الحصول عليها؛ تتمثل هذه الأخيرة في الناتج الداخلي

---

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. Cit, P 212-P 213.*

[2] نورازد عبد الرحمن الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2007،ص223

[3] *Imad A, Moosa ,Foreign direct investment, theory , evidence and practice, new York 2002 , p22*

[4] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.ص 55 نقلا عن *jean louis mucchielli, relation économique collection les fondamentaux, édition hachette , paris,1994,p23.*

الخام للدولتين (PIB) والمسافة التي تفصل بين الدولتين. هذه المتغيرات تسمح لكل الاقتصاديين بدراسة حجم التجارة بين الدول، حيث أنه في العديد من الدراسات التطبيقية التي أقيمت، قد اعتمد فيها على هذا النموذج بصفة أساسية لدراسة اتفاقيات الاندماج الاقتصادي بين الحكومات.

رغم المشاكل التي تعرضت لها الدراسات لإيجاد صيغة معادلة الجاذبية، و المتمثلة في بيانات الأسعار التي تخلق مشكل معقد، يتمثل في درجة توفر المعومات و التحديدات القياسية إلا انها اجمعت على الصيغة التالية:

$$X_{ij} = f(Y_i, Y_j, d_{ij})$$

$$\ln X_{ij} = \alpha + \beta_1 \ln Y_i + \beta_2 \ln Y_j + \beta_3 \ln d_{ij}$$

X_{ij} : تمثل الحجم المستورد من قبل البلد j من البلد i، و هي عبارة عن دالة واردات و هي أيضا دالة طلب على السلع المنتجة في البلد i من قبل المستهلكين الموجودين في البلد j

Y_i : الناتج الداخلي الخام للبلد i.

Y_j : الناتج الداخلي الخام للبلد j.

d_{ij} : هي المسافة التي تفصل بين البلدين i و j والتي تحد تكاليف النقل حيث كلما كانا البلدين بعيدين عن بعضهما زادت تكاليف النقل و انخفض حجم التبادل بينهما.

و تحت فرضية اختلاف الأسعار بين البلدان و التي ترى أن البلدان المشاركة في التبادل يكون فيها السعر متعلقا إما بالبلد i أو البلد j و لكن ليس البلدين (i, j) في نفس الوقت، تطورت معادلة الجاذبية لتصبح معادلة ذات أثر ثابت و ذلك كما يلي[1]:

$$\ln X_{ij} = \alpha + \beta_1 EMP_j + \beta_2 EXP_j + \beta_3 \ln d_{ij}$$

أين يتعرض كل بلد لأثر معين من خلال متغيرات الصادرات EXP و الواردات EMP و في سنة 2003 قام الاقتصادي " فينسترا $Feenstra$ " بإعطاء وصف مدقق في هذا المجال، كما قام كل من اندرسون و وينكوب "$Anderson\ \&\ Van\ wincoop$" سنة "2003 2004 " بتفسير الأثر الثابت للتجارة الثنائية من خلال معادلة الجاذبية التالية:

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}\pi}{\pi_i P_j}\right)^{1-\sigma} \quad .....(01)$$

$$P_j^{1-\sigma} = \sum_i \pi_i^{\sigma-1} \theta_j t_{ij}^{1-\sigma} \forall j$$

$$\pi_i^{1-\sigma} = \sum_j P_j^{\sigma-1} \theta_j t_{ij}^{1-\sigma}$$

حيث Y_i و Y_j يعبران عن مستوى الناتج الداخلي الخام للدولتين، Y_w هو الناتج الداخلي الخام العالمي، θ_i جزء من الدخل الدولة i ، t_{ij} تمثل التكاليف المتعلقة بالتجارة من الدولة i إلى الدولة j حيث $t_{ij} > 1$، مع تماثل

[1] *Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 233-P234.*

تكاليف التجارة $t_{ij} = t_{ji}$ ، كما أن $\pi_i = P_i$ ، و بالتالي تصبح المعادلة رقم (01) - و التي تلخص متوسط قيمة التجارة بين دولة ما كمثيلاتها من الدول من الشكل التالي[1]:

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}}{P_i P_j}\right)^{1-\sigma}$$

3.4.4 تطبيقات نموذج الجاذبية

نموذج الجاذبية تم استخدامه في عدد كبير من الدراسات التطبيقية التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين اثنين و ذلك كما يلي[2]:

1 نموذج جاذبية يعرف نمط من التجارة، أين يتم التركيز على اختلافه مع نمط آخر يحتوي مثلا على تحركات نحو الاندماج التجاري.

2 يستخدم العديد من الاقتصاديين معادلة الجاذبية ليتنبئوا بالعلاقة النظرية الخفية- و ذلك من خلال محاولتهم لإيجاد توقعات نظرية لمرونات الإحلال و ذلك على سبيل المثال في التقرير حول المسافة.

3 و تكاليف النقل أو في إطار محاولة التفرقة بين العديد من التفسيرات النظرية لنتائج التي تم التوصل إليها.

[1] *Cindy Duc, Emmanuelle Lavallée & Jean-Macr Siroën, Revue de : ECONOMIE INTERNATIONALE, La Documentation Française, Paris, N° 113,2008-1,P 99*

[2] *Cindy Duc, Emmanuelle Lavallée & Jean-Macr Siroën, Idem, P235*

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التبادل الدولي من أهم الطرق التي تسمح بانتقال السلع و الخدمات بين الدول، حيث على المستوى الكلي يعطي أطراف التبادل مكاسب و عائدات من خلال قيام التجارة الدولية؛ و على المستوى الجزئي يمكن المستهلكين من استهلاك سلع ما كانوا ليستهلكوها لو لا قيام التبادل الدولي. لتحقيق هذه الأهداف تقوم الدول باستراتيجيات متنوعة بين الانفتاح على العالم الخارجي و الانغلاق؛ و في سبيل ذلك تستخدم عدة أدواة جمركية و غير جمركية تحقق الاستراتيجيات التي تسعى إلى التوصل إليها.

تتحدد إستراتيجية التبادل الدولي على أساس الفكر الاقتصادي السائد في دولة ما و في فترة ما، حيث لو قمنا بتتبع تطور تحليل التبادل الدولي نلاحظ أنه مر بعدة مراحل، انطلاقا من الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على مبدأ التخصص، الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، هذه الأخيرة التي بينت على أساسها نماذج التجارة الدولية في الفكر النيوكلاسيكي و ذلك على مرحلتين و يتجسد ذلك في نموذج هربلر و نموذج *HOS* الذي يفسر التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية لعوامل الإنتاج؛ و لكن سرعان ما تبين فشل هذا التحليل باصطدامه باختبار ليونتياف.

بعد ذلك مر تحليل التجارة الدولية إلى اعتبار الفارق التكنولوجي بين الدول كمحدد لقيام التجارة الدولية، و يتجسد ذلك في كل من نظرية الفجوة التكنولوجية و نظرية فرنون لدورة حياة المنتج ، و يعتبر هذا النمط من التحليل كتوجهات جديدة لتحليل علاقات التبادل بالخصوص بين الدول المتقدمة و الدول الصناعية الأخرى.

و أخيرا يركز التحليل الحديث للتجارة الدولية على عدة محددات لقيام التجارة الدولية تتمثل في دور الشركات المتعددة الجنسيات في قيام التجارة الدولية بين النزعة الحمائية و التحررية، أثر المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة على التجارة الدولية حيث يتجسد ذلك في نموذج *"Krugman"* ، و نموذج *"Cornot"* في حالة التبادل الدولي، مرورا لاعتبار البعد الجغرافي و الدخل الوطني لكل دولة كمحددات للتجارة الدولية، حيث يتلخص ذلك في نظرية أو معادل الجاذبية .

الفصل الثاني

العلاقة التفاعلية بين

الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

إن المناطق و الدول تتخصص ويتبادل بعضها مع بعض لنفس الأسباب التي يتخصّص بموجبها الأفراد ويتبادلون. فبعضهم له مزاج خاص يجعله أفضل من غيره للقيام بعمل معين. فالبعض قد يكون بستانيا أفضل من غيره، و الآخر قد يكون معلّما أفضل من غيره، وقد يبرهن الثالث على أنه طبيب ع. ولو مارس ذلك البستاني الطب لاكتشف أنه قليل البراعة، وهكذا مع الآخرين. ويتبين مما تقدم أن المكاسب من التخصّص واضحة كلّ الوضوح.

برتل أولين –*BERTIL OHLIN*

مقدمة الفصل:

إن الآراء النظرية حول علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية بشكل عام لا غبار عليها هذا لاننا لا نستطيع ان ننكر وجود فضلها في تحقيق موارد ومكتسبات من شانها ان تدفع عجلة الاقتصاد الى بر الامان مهما كانت طبيعة الدول وميزة اقتصادياتها خصوصا ما تعلق منها بالإنتاج المحلي.

لكن النقاش الذي لازال يفرض نفسه بصفة واسعة ويحتدم نميّزه حول العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وتكثر الآراء الفكرية و الاقتصادية فتتنوع بين نظرية وتطبيقية، حيث من المعروف أن معظم اقتصاديات الدول النامية تتميز بخاصية على درجة كبيرة من التبعية للخارج، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، و التي تبرز الأهمية الكبيرة للمبادلات التجارية في بناء النشاط الاقتصادي ومنه اقتصاديات كل الدول سواء متقدمة أو نامية.

ولهذا الغرض، سنحاول تسليط الضوء على عنصر الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، كما سنحاول أن نحدّد أبعاد هذه العلاقة بين التنظير و التطبيق من خلال إدراج أهم الدراسات النظرية و التطبيقية الواردة في هذا السياق.

1. سياسة الانفتاح التجاري مفاهيم وأفكار

إن طبيعة الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تقتضي وجود علاقة وطيدة بين مختلف دول العالم بحثا عن الأسواق وتبادل المنتجات، وتصريف كل ما يزيد عن حاجة البلد من استهلاك محلي، هذا ما ينعته رجال الاقتصاد بالانفتا ح نحو الخارج في إطار قواعد التبادل الدولي.

1.1. مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري

تعدّدت مفاهيم سياسة الانفتاح التجاري، وهذا ما يمكن تمييزه من خلال العناصر التالية:

1.1.1. الانفتاح نحو التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد مهما كانت طبيعته، حيث أصبح العالم اليوم سوقا واحدة مفتوحة لكل الأطراف و القوى وخاضعة لمبدأ المنافسة الحرّة، وذلك من خلال إلغاء كافة القيود الجمركية و السماح بحرية حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج.

ومع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي، سيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة بشقيها الإنتاجي و المالي، وجاء في مقدمتها تحرير المبادلات التجارية، خصوصا في مجال التجارة و الخدمات ورؤوس الأموال[1]، وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل وعلى وجه البداية الدول الصناعية، فلم يكن أمام بقية الدول وعلى رأسها الدول النامية إلا أن تقبل خيار الانفتاح الاقتصادي ومنه التجاري، دون أن يكون لها تأثير قوي في صياغة مبادئه وتحديد تطبيقاته.

وأحدث الانفتاح التجاري تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغيرات واصطلاحات ضخمة وجذرية في مختلف المؤسسات و السياسات داخل الدول الراغبة في الانفتاح التجاري، ولقد تعدّدت المصطلحات الدالة على ذلك في الأدبيات الاقتصادية؛ فقد نجد مصطلح التحرير التجاري '*Trade Liberalization*'ومصطلح الانفتاح التجاري **"ومصطلح الانفتا ح نحو التجارة الدولية "**

وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية، و التي تعني إطلاق تيارات التبادل الدولي حرّة لا يقيدها في ذلك قيد و لا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة، وتتبع سياسة الانفتاح التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية السائد في القرن التاسع عشر، ومن الناحية النظرية[2]: الانفتاح التجاري لبلد ما يحدّد بمستوى إنتاجيته أو مستوى تقدّمه التكنولوجي حسب نظرية الميزة النسبية، ومدى تحرّره من الحواجز الجمركية، ويعتبر الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو أول من أشار إلى وجوب فتح الدولة لأسواقها من خلال نظريته للميزات النسبية.

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، القاهرة، 1998، ص:40.

[2] *Gilbert NIYONGABO. politique d'ouverture commerciale et développement économique. Thèse présente pour l'obtention du doctorat en sciences économiques. Université d'auvergne. Clermont-Ferrand. 2003.p : 09.*

يرى أنصار الحرية أن تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح التجاري ستعود عليها بالفائدة من خلال تحقيق أكبر عائد من الموارد الاقتصادية، بشرط أن تكون خالية من القيود و العقبات على تدفق الصادرات السلعية أو الواردات، وكثيرا ما نجد أن عدّة اقتصاديين يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة، مثل سياسات سعر الصرف على سبيل المثال لا الحصر وكلمة ' **الجات**' التي تعني إزالة التعريفة الجمركية مثلا[1]، إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر فقط على التعريفة الجمركية المنعدمة أو المنخفضة لأن هذا ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة، كما أن إقامة الحواجز الجمركية المنخفضة أمام التجارة الخارجية له تأثير خفي على الواردات قد يصل الى حالة كساد الصادرات، في حين أن الحواجز المرتفعة أمام الواردات قد تحسّن مؤقتا في الميزان التجاري[2].

حيث أن هذا التحسن يقود إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف العالمية، مما يقوّي الوضع التنافسي للصادرات الوطنية، كما أن الانغلاق الاقتصادي أو ما يعرف بسياسة الحماية ستزيد من إضعاف الوضع التنافسي للمصدرين المحليين، وتتفاقم أخطار الحماية إلى الحدّ الذي تخسر فيه الدولة المنغلقة أسوق كان من السهل عليها ولوجها و التعامل فيها.

وخلاصة القول أن سياسة الحماية- الانغلاق- التجارية ليست سياسة متوازنة وايجابية لكل الاقتصاديات وإنما هي سياسة سلبية، يمكن القول أن تحرير التجارة يؤدي إلى تشجيع الدول على التكامل الاقتصادي العالمي خاصة فيما بين الدول النامية، لان الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب و التخصص فحسب، بل يعتبر حافزا مهمّا لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيّدة، ويشجّع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الاجنبية، لان الانفتاح التجاري يعظم ثروات السياسيين بالدرجة الأولى[3].

2.1.1 تعريف الانفتاح التجاري

تعدّدت الاتجاهات الاقتصادية حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وبين ذلك زاد توجّه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو التوجه للانفتاح التجاري، ولاقت هذه السياسة إقبالا وترحيبا كبيرين من مفكري الاقتصاد لما يكون لها من علاقة ايجابية بين مفهومي تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية.

✓ تعريف الانفتاح التجاري حسب *Bhagawati & Krueger*

[1] أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، 2006، ص: 01.

[2] **الميزان التجاري:** هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما وصادراته خلال فترة زمنية معيّنة، ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامّة وتكمن هذه القيمة في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة كلّ مكوناته وهيكله، أي نسبة المواد الأولية أو المصنّعة أو نصف المصنّعة إلى إجمالي الواردات أو الصادرات.

[3] *C.strom THACKER. Does democracy promote economie Opness? Boston University. November12. 2004. P: 06.*

هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهيز ضدّ الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدّا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح أو محرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[1].

✓ تعريف الانفتاح التجاري حسب *Papageorgiou*

الانفتاح التجاري يعرّف حسب درجة تحرّره من خلال دليل الأرقام من (1 20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث أن (1) هو أقل درجة تحرير و (20)هي اكبر درجة تحرير، كما عرّف تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة الى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدم *Papageorgiou* أربعة مناهج يفسّر من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية {منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات[2]}.

✓ تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح.

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السطح و الانفتاح على الخدمات.

1. **الانفتاح التجاري السطحي**: يركز هذا النوع على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كاف للتمتع بالمزايا التي يقدّمها الانفتاح التجاري.

2. **الانفتاح التجاري العميق**: ويقصد به –إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، ويشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير شاهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما اصطلح عليه تسمية **'منطقة التجارة العربية'** الذي مني بالفشل الذريع كون هذا الأخير كان سطحيا أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية سنة 2005 ولكنّه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد ونصوص موحّدة وعوامل تكامل ناجحة ولهذا وجب الربط الوثيق بين النوعين السابقين من الانفتاح وذلك من خلال إرساء مبادئ الانفتاح التجاري السطحي من خلال إزالة كافة القيود الجمركية وكذا الانفتاح العميق من خلال سنّ قواعد موحّدة ونصوص قانونية مشتركة بين مختلف

[1] *Sebastian EDWARDS. Opness trade liberalization and growth developing contries. Journal of economie literature. London . 1993. P: 1367.*

[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع الميزة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010 2011، ص: 144 وما يليها.

الدول التي تطمح إلى إقامة تكتلات وتكاملات سواء عربية أو نامية وغيرها، حيث كانت هناك مبادرات عديدة وجهود حثيثة من العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة؛ خاصة في مجال العمل و البيئة و انتقال الأفراد و الهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة و التي تأتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية –و.م.أ و الاتحاد الأوربي لكنها قوبلت بالرفض التام بسبب ضعف الكفاءات و القدرات الفنية و البشرية للدول النامية، وبسبب مخاوف الدول المتقدمة ومراعاة مصالحها.

يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية إنما تتحقق مصالح المجتمع بصورة الية؛ فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع و الخدمات وإنما إبراز دوافعه وطاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل[1].

وعامّة؛ يمكن القول أن الانفتاح التجاري يقصد به سياسة تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال من إلى الخارج من كافة القيود و العقبات و التي تتمثل في الضرائب و القيود الجمركية و القيود الكمية و الفنية و الإدارية.

2.1. مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري.

إن قياس تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية تظهر مدى أهمية هذه الأخيرة؛ حيث كلما زادت نسبتها إلى الدخل القومي كلّما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية، فالبلد الذي يصدّر نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي إلى الخارج يقال أنه أكبر تبعية للخارج وبالتالي أكثر ارتباط من البلد الذي يصدّر نسبة أقل، ومنه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية، كما انه يعتبر أكثر تبعية للخارج كلّما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه.

لقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس وتقييم درجة الانفتاح التجاري، حيث تسنح هذه الأخيرة بمعرفة مدى انفتاح هذه الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

1.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الاكثر استعمالا، حيث تهدف إلى إعطاء تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون ذلك إما بمعرفة قيمة الانفتاح أو تقييم القياسات الحمائية المطبّقة داخل الدول المعنية بالدراسة، ونجد من بينها:

أولا مؤشر درجة الانفتاح (نسبة الانفتاح):

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة و النشر، الطبعة الأولى 1 ، 2004، ص: 167.

حيث أن هذه النسبة $(x+m/PIB)$ تسمح بقياس درجة ارتباط الدولة(أ) بالتجارة الخارجية أو درجة انكشاف اقتصادها على العالم الخارجي وعليه فان تغير حجم الصادرات والواردات من شأنه أن يغير من النسبة وذلك حسب تغير الناتج الداخلي $(PIBi)$ للدولة، كذلك السياسات الصناعية والتجارية المنتهجة تمكن من تغيير هذه النسبة.

ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F)، و الذي يعبر عنه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB}$$

حيث: X تمثل مجموع الصادرات

M: تمثل مجموع الواردات

PIB :يمثل الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات و الواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول وبتعبير آخر فانه يوضّح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير و الاستيراد لهذه الدولة،وعليه فإذا كانت نسبته مرتفعة دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي أي أن اقتصادها منكشف مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية كتقلبات أسعار الصرف وغيرها، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية و الاقتصادية و التجارية للشركاء و الاتفاقات و التكتلات الاقتصادية[1].

ومما يعاب على معدل الانفتاح $(x+m/PIB)$ هو إهمال بعض المؤشرات الأخرى الداخلة التي من شأنا أن تحدد بصفة أكثر دقة درجة الانفتاح على التجارة الخارجية مثل: حجم المبادلات التجارية، هيكل الميزات النسبية بين دول العالم وكذا الموقع الجغرافي، حيث نجد مثلا الدول التي لديها موارد طبيعية تكون أقل ارتباطا بالتجارة الخارجية (أقل انفتاحا خارج المورد الطبيعي مثلا المحروقات في الجزائر).

وكذلك نجد أن قيمة الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على السلع من الواردات أو الصادرات من شأنا أن تحدد حجم السلع المتبادلة وبالتالي تؤثر على نسبة الانفتاح فكلما كانت نسبة الرسوم عالية على الواردات (محاولة حماية الصناعة المحلية) يكون الانفتاح أقل والعكس بالنسبة للصادرات فكلما كانت قيمة الرسوم الجمركية منخفضة تكون السلع المتبادلة أكثر حجما وبالتالي تشجيع المنتج المحلي. وهذا ما يصعب من حساب نسبة الانفتاح حسب ما أكدته دراسات (*Bouet* 2000) التي تحدثت عن السياسة الحمائية، كذلك يصعب تقدير نسبة الانفتاح في الدول التي تكون و ارد ا سلع نصف مصنعة أو وسيطية وفي نفس الوقت تصبح هذه السلع صادرات مصنعة.

[1] *Christine BRANDT. Economie growth and openness an econometric analysis for regions. Preliminary version. University Ulm. November 2004. P: 13.*

ثانيا مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن الموارد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فان هناك مظهرا أخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما. فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني[1]، هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$CP_m = (\sum_i^n \frac{X_{it}}{X_t})^2$$

حيث: CP_m مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X_{it} صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t

X_t الصادرات الوطنية خلال السنة t

- يشير مؤشر التركيز السلعي للصادرات أن الدول العربية التي تعتمد على عدد محدد من السلع في صادراتها يكون لديها تركز في قيمة المؤشر، و قد تباينت في الدول العربية قيمة المؤشر، وسجلت بعض الدول العربية المصدرة للنفط تركيزا كبيرا في صادراتها السلعية نتيجة اعتمادها الكبير على صادرات النفط، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

[1] **معامل جيني** (نسبة للعالم كورادو جيني): من المقاييس الهامة و الاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز هذا المعامل بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة توزيع الدخل القومي، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني) وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

الجدول رقم (2 01): مؤشر تركز الصادرات السلعية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين لسنتي 2002 2009

الـــدول / السنوات	2002	2009
الجزائر	0.965	0.982
المغرب	0.220	0.188
قطر	0.858	0.915
الكويت	0.916	0.943
السعودية	0.870	0.869
تونس	0.291	0.226

المصدر:جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابريل 2012، ص 40.

ثالثا مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة او مجموعة دول حيث **أن ارتفاع** درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية (**المصدّرة**) **عرضة** للتقلبات الاقتصادية و السياسية القائمة في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدّر الموارد الأولية إلى الدول المتقدّمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الدول المتقدّمة من شانها ان تحدث تغييرا جذريّا في **اقتصاديات الدول النامية كـ: الجزائر العراق – الأردن – ليبيا ..**وغيرها، ويعتبر هذا المؤشر **كسابقيه من أهم** المؤشرات التي تحكم بها على تبعية الدول المصدّرة للدول المستوردة[1] **اقتصاديا وتجاريا وماليا،وهناك من يبدي تحفّظا** على هذه العلاقة ومن هؤلاء نجد دراسة **رودريك** 1999– *Rodrik* **حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات** وتركيزها كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر اليه كوسيلة وليس كغاية- **هدف** ويورد رودريك في هذا **السياق تجربة** 25بلدا ناميا شهدوا أسرع معدّلات للنمو خلال الفترة ما بين 1975 **و** 1994**، علما أن بلدين من** هذه المجموعة هما: **"مصر و أندونيسيا"** قد شهدتا انخفاضا في نسبة **"الصادرات/**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار **الثابتة"**، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10%[2]**، ويوضح الجدول** (2 02) **نسبة** الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في أسرع الدول نموا خلال الفترة 1975 1994.

الدولة	معدل نمو دخل الفرد للفترة 1975 1994 بالنسبة المئوية (%)	الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي		
		1975	1994	الزيادة مابين 1975 1994
الصين	7.33	0.087	0.178	0.089
كوريا	8.96	0.208	0.424	0.218
تايوان	8.66	0.316	0.538	0.222
قبرص	8.05	0.247	0.521	0.274
تايلاند	6.88	0.166	0.431	0.266

[1] مجلة جسر التنمية، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعنى بدراسة قضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، ماي 2008، ص: 07.

[2] *D.RODRIK. the new global economy and developing countries: making openness work.overscas. Development. N 24.1999.*

هونغ كونغ	6.76	0.729	2.098	1.369
اندونيسيا	4.833	0.377	0.246	1.131
ماليزيا	4.43	0.455	0.811	0.455
الشيلي	3.60	0.184	0.080	0.185
ليسوتو	3.46	0.118	0.173	0.053
مصر	3.17	0.240	0.217	0.023
باكستان	2.75	0.102	0.168	0.57
الهند	2.52	0.055	0.083	0.025
كولومبيا	2.07	0.150	0.208	0.058
المغرب	2.03	0.212	0.259	0.047
بنغلاديش	2.00	0.058	0.131	0.071
تونس	1.98	0.305	0.445	0.140
يورجواي	1.69	0.199	0.590	0.391
تركيا	1.55	0.078	0.221	0.148
أورجواي	1.54	0.150	0.297	0.147
الدومنكان	1.24	0.284	0.422	0.138
المكسيك	1.13	0.108	0.299	0.191
الإكوادور	0.99	0.280	0.353	0.073

المصدر: دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1980 2013- ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2014 2015، ص:176.

وبناءا على ذلك برزت القناعة لدى الكثير من المفكرين الاقتصاديين بأن ارتفاع الصادرات يحفّز النمو ويحرّكه.

رابعا الميل المتوسط للاستيراد:

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي **وهو ما يعرف بالميل المتوسط** للاستيراد.

حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح[1].

خامسا معدّل التبادل التجاري:

لقد جلب هذا المؤشر انتباه الاقتصاديين و الإحصائيين وصناع السياسة نظرا لأهميته البالغة؛ حيث شاع استخدامه للتعبير عن درجة الانفتاح الاقتصادي، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدّل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى **تدهور** معدلات التبادل التجاري للبلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة **معينة**. ويفسّر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم بوحدة صادرات واحدة، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس سلوك كل من الاقتصاد الخارجي و الاقتصاد

[1] محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، 1984، ص: 114.

المحلي على حدّ سواء؛ وذلك لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الانتاج و الأسعار..الخ، ورياضيا يعبرّ مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة واردا[1]، أي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}} \times 100$$

2.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركّبة.

أولا مؤشر التفاوتات التجارية (التعريفات الجمركية وغير الجمركية):

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس التحرير التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات.

يكون هذا المؤشر معتمدا في أساسه على أسعار السلع التي تدخل في عمليات المبادلات التجارية التي تعبر عن درجة الانفتاح بحيث تصبح الأسعار هي التي تحكم درجة الانفتاح وتمكن من ضبط الكمية من السلع المتبادلة، بمعنى تحديد السعر مهمة صعبة، بحيث لا يمكن التحكيم والترجيع بين الأسعار المحلية (سعر السوق المحلية) والأسعار العالمية (سعر السوق الخارجية).

ويكون هذا التفاوت ناجم تغيرات من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل، عدم تسوية سعر الصرف، فوارق المرونة السعرية، وكذلك السلوك الاستراتيجي للمؤسسات من خلال تمايز الأسعار (إغراق السوق سواء المحلية أو العالمية)، وكذلك تطهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول.

وتكمن صعوبة تحديد هذا المؤشر في الاختلاف الوارد بين الأسعار المحلية والعالمية بتغير سعر الصرف العالمي.

كما اعتمد *Dollar* سنة 1992 في دراسته لتحديد حجم التفاوت على الفرق بين السعر العالمي(الذي يحدده مؤشر الأسعار بالنسبة للاستهلاك) والسعر المحلي الداخلي والذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار غير التبادلية.

وأكد كل من (*Rodriguez et Rodrik*) سنة 1999 أن هذا المؤشر لا يمكن أن يكون مقبولا ولا يعطي نتائج فعلية إلا أن تحققت واجتمعت جملة الشروط:

1 رفع الرسوم على الصادرات ونزع الإعانات (دعم الأسعار).

[1] محمد خالد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج، الأردن، عمان، 2006، ص:51.

2 توحيد السعر بين السوق المحلية والأجنبية على المنتجات.

3 لابد من وجود سياسة تميز في جودة المنتجات.

ثانيا معدّل التعريفة غير الموزون:

يحسب هذا المعدّل بمتوسط عدد معدّلات التعريفة الجمركية[1]، مثالا على ذلك:

مثال: يستورد بلد ما وليكن- أ- ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدّلات للتعريفة الجمركية حيث:

السلعة A تفرض عليها نسبة تعريفة جمركية مقدّرة بـ: 15%

السلعة B تفرض عليها نسبة تعريفة جمركية مقدّرة بـ: 20%

السلعة C تفرض عليها نسبة تعريفة جمركية مقدّرة بـ:25 %

فيصبح: معدّل التعريفة غير المتوازن= (15%+20 % +25 %)/3=20 %

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة الواحدة[2].

ثالثا معدّل التعريفة الموزون:

حيث يأخذ معدّل تعريفة كلّ سلعة ويرجحه بأهميتها النسبية (عدد وحدا المستوردة)، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة- A بلغت 700 وحدة نقدية و السلعة B بلغت 400 وحدة نقدية و السلعة - C بلغت 200 وحدة نقدية، إذا:

معدّل التعريفة الموزون = {(0.15 X700)+(0.2 X400)+(0.25 X200)/(200+400+700)} X 100

3.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي (*Les résidus*) *leamer 1986-1988.*

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث انها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من -*Syrquin & Guillaumont*– و *Chenery* [3]طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق موجبا (حجم التجارة الحالية > حجم التجارة المستقبلية) يعتبر البلد منفتحا على الخرج و العكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في المؤشر على عدد معين من المتغيرات

[1] **التعريفة الجمركية:** هي ضريبة تدفع عند عبور حاجز حدودي (شريط حدودي) عند دخول دولة ما، برا أو بحرا أو جوّا، وتختلف حسب نوع السلع المستوردة، وتعريفات الاستيراد تزيد التكلفة على المستوردين ممّا يقودنا إلى زيادة قيمة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، مثلها مثل التعريفة على الصادرات التي تضرّ بالصناعات المحلية .

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 283.

[3] *Chenery and M.SYRQUIN. Patterns of development; 1950-1970; LONDRE. OXFORD university press; 1975. P: 101.*

الهيكلية كالحجم ومتغير **الناتج الداخلي الخام**[1]، ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (**المساحة و** النمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة **انعزال البلد و المسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى..**وغيرها، وقد طوّر **هذا** المؤشر وادخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية و المؤسسية.

و بالرغم من الأهمية البالغة لهذا المؤشر، إلا انه لم يسلم هو الآخر من الانتقادات أبرزها:

1 **اعتماد هذا** المؤشر على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية، حيث لا يمكن أن نجدها مجتمعة في أي دولة من دول العالم.

2 **ومن الناحية العملية وجد ارتباط ضعيف بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد** على هذه المتغيرات.

ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديدها **من الناحية الكمية و النوعية** التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتّخذة.

4.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج (*Sachs & Warner* 1995).

يعتبر **نموذج** (*Sachs & Warner* 1995) من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أنه استطاع أن يعطي **إجابات** فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم **الانفتاح التجاري قياسا دقيقا، وقد استطاع هذا المؤشر** أن يضع أجوبة دقيقة لكثير من الانتقادات السابقة من **خلال تمكنه من إعطاء** تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة و أيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسات.

يقوم هذا المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين:-

- **الدول المنفتحة على الاقتصاد العالمي.**
- **الدول المنغلقة على الاقتصاد العالمي.**

وذلك بالاعتماد على المعايير و الشروط التالية[2]:

1 معيار الحواجز التعريفية وغير **التعريفية، إذ** لا يجب أن تفوق 40 %**من قيمة المنح.**

2 **معيار حصّة السوق السوداء، إذ** لا يجب أن تفوق هذه الحصّة 20 %.

3 معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي.

4 معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر **الدولة قطاع التصدير.**

---

[1] **الناتج الداخلي الخام**(GDP): هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفرد . GDI ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، وهي مادة في الاقتصاد الكلي، ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNPP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

[2] راجع في تفصيل ذلك، المراجع التالية:

- *JD .SACHS and A.M.Warner. Economie Reform and the Process of Global integration. Brookings Papers on economic activities. Vol 1. 1995. P: 01-118.*
- *JD .SACHS and A.M.Warner. Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper n_5398. National Bureau of Economic research. Cambridge 1995. P:01-54.*

إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط تصنّف ضمن الاقتصاديات المنغلقة على التجارة الخارجية.

تكوّنت العينة التي درسها المؤشّر من 117 دولة تم دراستها خلال الفترة 1945 1970 **وكانت نتائج الدراسة** التي تمّ التوصّل **إليها أنه:** 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة سابقا و 74 **دولة صنّفت من الدول المنفتحة على التجارة.**

5.2.1. قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشّر المركّب (*Edwards*).

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ: (*Edwards* 1993 1998) أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم **الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى** *Edwards* أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على الخارج حيث انها لم توضّح مدى تاثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح مؤشر **يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.**

استخدم *Edwards* **المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد** اقترح جمعها في شكل مركّب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنّف بوجود سياسات الانفتاح بينما الستّة الباقية **تقيس مستوى** التفاوتات التجارية وهي موزّعة كالآتي:

1. **مؤشّر** *Sachs & Warner*
2. مؤشّر تقرير التنمية في العالم 1987
3. **مؤشّر البواقي لـ:** *leamer 1986-1988*
4. **مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء** (*La prime de change*)
5. **التعريفة المتوسطة على الواردات.**
6. المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.
7. **مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.**
8. **معدّل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.**
9. **مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف** (*Wolf 1993*)

قام *Edwards* بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تباين مختلف مظاهر السياسة التجارية، حيث:

المؤشر المركب = دالة (*Sachs & Warner* **علاوة الصرف – التعريفة – الحصص – مؤشر** *Wolf*[1] **)**

لقد ذهب *Edwards* في تفسير مؤشّره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى **أكثر من 20 % وهو نفس ما ذهب إليه** *Sachs et warner* إلا أن النسبة أكبر من ذلك

[1] *H.Wolf. Trade Orientation measurement and consequences. Estudios de Economica 20. 1993. P:52-72.*

(40%) أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى *Edwards* أنه يصف تدخّل الدولة في **مظهر مؤسسي و بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.**

2. مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي

1.2. ماهية النمو الاقتصادي

1.1.2 أهمية التفرقة بين مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

أولا التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية عموما سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يقول عنها البروفسور **"كيم"** أستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية **" لا يوجد على ظهر الأرض** مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لا تزال متخلفة طالما أن التنمية هي وضع مثالي"، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نام **مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن** ببعضها البعض فيما يتعلّق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل في عملية التنمية[1] .

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الانتاج"[2]، **ويقصد أيضا بالتنمية** "تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية وكذلك في البنى التحتية و القوى الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي **للمجتمع"[3]كما يعرّفها البعض الآخر من المفكرين** "بانها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل **الاقتصادي"[4]، ويعرّفها آخرون بأنها** "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل **الحقيقي** و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة الى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

- **إن** الزيادة السريعة الدائمة في معدل متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدف **ترمي التنمية** الاقتصادية الى تحقيقه ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق **إلا** عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد الوطني و المقصود بذلك هو التغيير الجوهري في العلاقات الهيكلية و البنيان الذي يتميز به الاقتصاد مثل نسبة

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص65.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص16.

[3] يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، ص13.

[4] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1999، ص97.

الناتج من قطاع الصناعة الى عدد انفراد القوى العاملة في المجتمع، اي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على تغيير وصفي يتمثل في تغيير وتطوير بنيان الاقتصاد الكلي.

- إن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية بمعنى الكلمة، إلا إذا استفادت منه الغالبية العظمى من الأفراد، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن لا تكون خاصة بفئة معينة من اتمع دون فئات أخرى.وإنما تمثل الأغلبية بصفة كاملة وشاملة.

ثانيا النمو الاقتصادي.

اختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه، فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه :" الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن:

(متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني/ عدد السكان)

وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان[1]، ونجد تعريف أخر ينص على ان النمو الاقتصادي هو احد الاهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من اجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق اعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

كما يعرفه الاقتصادي سيمون كيزنت *"S.Kuznets"* النمو الاقتصادي كما يلي:"النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"، أما الاقتصادي *"Schumpeter"*يعرفه على أنه:" تطور في تدمير خلاق مستمر و متقلب داخل الهيكل الاقتصادي، أين يتم تدمير العناصر المسنة و خلق عناصر جديدة"، ويعرفه "جون ريفوار" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، أما *P.A Samuelson* يعرف النمو الاقتصادي فيقول:" النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج الداخلي الخام *PIB* أو الناتج الوطني للبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي" من خلال ما تقدم عرضه من تعاريف يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- الزيادة في الدخل الفرد يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أا لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003 ، ص: 11.

* **سيمون كيزنت (1901 1985):** هو خبير اقتصادي و إحصائي أمريكي، من أصل روسي، متحصل على جائزة نوبل سنة 1971 ، له عدة نظريات من بينها نظرية النمو الاقتصادي.

- يجب أن يكون هناك تجديد دائم لعناصر الهيكل الاقتصادي لكي يتحقق النمو.

2.1.2 المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

1 تراكم رأس المال *Capital Accumulation*

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره، حتى يزيد نمو الدخل و الناتج في المستقبل، في المصانع و الآلات تزيد من رصيد رأس المال للدول و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج وتستكمل الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية، و التي من شانها ان تسهل وتكمل الانشطة الاقتصادية، كما ان الاستثمار في الموارد البشرية يمكن ان يؤدي إلى تحسين نوعية هده الموارد، و بالتالي يكون له اثر على حجم الإنتاج الأمثل.[1]

وباستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج، يمكن توضيح اثر التراكم الرأسمالي و القوى البشرية على انموا اقتصادي مع ثبات التقدم التكنولوجي بافتراض وجود سلعتين XY وبتضاعف رأس المال يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج من PP إلى P_1P_1 كما في الشكل التالي:

الشكل(2 01): تأثير الموارد المادية و البشرية على منحى إمكانيات الإنتاج

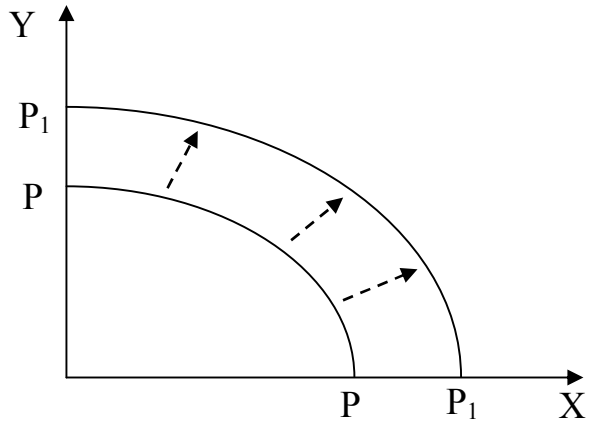

المصدر: عبد الرحمان يسرى أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص135.

2 النمو السكاني *Growth in Population*

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك و بالتالي زيادة حجم الأسواق المحلية.ومع ذلك هناك خلاف في ما اذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي.

1-علي عبد القادر، أساس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، اكتوبر، 2001، ص :03

ولقد أجريت دراسة في عام 1986 حول علاقة السكان بالتنمية قام بها المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية انتهت إلى استنتاج أن النمو السكاني، ليس له تأثير ايجابي **على النمو الاقتصادي العام.**

3 **التقدم التكنولوجي** *Technological Progress*

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بان **أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال** ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية **الإنتاجية، وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي و هي التكنولوجيا المحايدة و التقدم التكنولوجي الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال**[1].

4 **العمل** *labor*: ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في **إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته**[2].

ويرتبط العمل بالقوة العاملة النشيطة وبعدد ساعات العمل وإنتاجية عنصر العمل، حيث أن زيادة هذه الأخيرة **تؤدي** إلى **زيادة حجم الإنتاج عند ثبات عدد العمال وعدد ساعات العمل، ويساهم تحسين تأهيل العمال بشكل** كبير في زيادة عنصر إنتاجية العمل.

3.1.2 **مقاييس وتكاليف النمو الاقتصادي.**

✓ **مقاييسه**

بما أن النمو الاقتصادي هو حدوث **زيادة** في إجمالي **الناتج المحلي أو الدخل القومي بما** يحقق **زيادة** في **الدخل الحقيقي للفرد، فمنه نستنتج أن قياس النمو يعتمد على مؤشرين كميين هما معدل نمو الناتج** الوطني الإجمالي **الحقيقي أو الناتج** الوطني الصافي، **و معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.**

- **الناتج الوطني: يستخدم هذا المقياس لقياس التوسع الإنتاجي، ويتم حسابه** بحساب **الناتج** المتحقق في **ذلك البلد و بعملة نفس البلد، مع مقارنته بمعدلات السنوات** السابقة، لكن يعاب على هذه المعدلات على انها نقدية **و لا تستبعد أثر التضخم، و هذا على المستوى المحلي. أما على المستوى العالمي فغالبا ما تستخدم عملة دولية** واحدة، يتم من خلالها حساب الناتج الوطني لبلدان مختلفة، و هذا حتى يسهل في عملية المقارنة بين معدلات النمو التي حققتها هذه الدول.

1 تودارو ميشيل ، تعريب:محمد حسن حسني و محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006 ص:172.

2 *Longatte et Van Hove, economie générale, DUNOD, Paris, 2001, P56*

- **متوسط دخل الفرد:** يستخدم هذا المقياس للتعبير عن مستوى تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين، و مقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى"[1]، **و يعتمد عليه كذلك لمعرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و** تطور السكان، حيث يقيس النمو المتحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

✓ **تكاليف النمو الاقتصادي:**

بالرغم من أولويات زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية، إلا أنا لاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج و الموارد الطبيعية احدث اضرار بالإنسان و البيئة، و يمكن النظر إلى تكاليف النمو على انها التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل معدلات عالية للنمو، و هذه التضحيات هي:

- **تردي الطبيعة:** إن نتائج التصنيع الواسع و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بصورة خاصة، أدى إلى حدوث أنواع عديدة من التلوث، سواء تلوث الجو أو تلوث المياه، وتلوث الطبيعة **(المساحات الخضراء).**

- **نضوب الموارد الطبيعية:** إن النمو المتزايد يتطلب استخدام موارد طبيعية ضخمة، و هذا ما يؤدي إلى نضوب العديد منها، كالبترول و الغاز مثلاً و هذا على حساب الأجيال القادمة.

- **التضحية بالراحة الآنية:** يمكن أن نحدد قيمة الراحة[2] **بأنا الدخل الذي كان من الممكن تحقيقه لو اشتغل الفرد** طيلة الوقت في العمل لقاء اجر معين، او انها **الإسهام** في **إنتاج** بعض السلع و الخدمات عن طريق ممارسة الأفراد للهوايات و بدون أجر و التي كان من المفروض أن يقوم أولئك الأفراد بشرائها من السوق. **و بما أن قيمة هذه** الاعمال لا تسجل فذلك يعني انها لا تدخل في حسابات الناتج القومي، او بعبارة اخرى يجب ان تاخذ بعين الاعتبار كلفة تحقيق معدل نمو أعلى، على الرغم من صعوبة قياس هذه التكلفة بصورة دقيقة.

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، دار وائل للنشر و ا لطباعة، الأردن، الطبعة الأولى 1999، ص 380.
[2] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى، نفس المرجع السابق، ص ص : 381 386

- **التضحية بالاستهلاك:** من المحتمل تحقيق زيادة **الإنتاج للفرد الواحد أو زيادة النمو الاقتصادي و ذلك عن** طريق تخفيض الاستهلاك الحالي بهدف زيادة الاستثمار ، و بالتالي زيادة الاستثمار في المستقبل، هذا فإن نسبة **الاستثمار الحقيقي أو "المؤجلة"** تصبح مؤشرا لقياس التكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين. **من السهل تحديد** هذه التكلفة لأنه من الممكن **معرفة أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية من السوق.** لكن يجب **مراعاة الجانب** النوعي و الكمي للاستثمارات التي يراد انجازها حتى يتحقق حدوث نمو اقتصادي.

2.2 تطور نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا **للنمو الاقتصادي،إذ حدّد** ابرز المعالم الاولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، وفتح المجال واسعا امام بروز **اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.**

لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية إلى جانب المدرسة **الكينيزية، من خلال أراء منشئها " جون ماينارد كينز"** ثم نعرض نماذج من تبعوه **" هارود دومار" حول النمو** الاقتصادي، ثم بعد ذلك نتطرق إلى **المدرسة النيوكلاسيكية من خلال نموذج "سولو ".**

1.2.2 النظريات الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال أدم سميث *Adam Smith*، *Ricardo*،وغيرهم[1].

وقد استند تحليل كل من هؤلاء على فرضيات عديدة، تمثلت في الحرية في ممارسة النشاط والمنافسة التامة **والاستخدام الأمثل والكامل للموارد .....الخ.**

فبالرغم من الاتفاق حول عدة مبادئ أو خطوط عريضة، **إلا أن تعدد أفكار** كل مفكر خلق بعض **الاختلافات بينهم، لذا سنحاول استعراض أبرز أفكار كل مفكر على حدا.**

01 نظرية آدم سميث:

يرى"آدم سميث" **أن أساس عملية النمو الاقتصادي** يكمن في **"تقسيم العمل "**[2] الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي **مس**ألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الأردن، دار وائل للنشر ،2007،ص55

[2] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص16.

هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك و الكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[1].

ومن خلال النموذج الذي قدّمه أدم سميث حول التجارة، استطاع أن يبين وظيفتين على درجة كبيرة من الأهمية للتجارة الدولية، هما[2]:

أ- التجارة الخارجية للدولة تخلق مجالا لتصريف **الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي.**

ب- أن الدولة تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل بذلك بتقسيم العمل الى أقصاه **وترفع من إنتاجية البلد ومنه تزيد من الدخل ومن ثروة الأمم.**

ويرى آدم سميث أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية " **تقسيم العمل**" وجب تسويق فائض **الإنتاج** إلى الخارج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمرا ايجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معد تكلفة عوامل الإنتاج، **وحسب** "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية: **الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:**

$$Y = F(K, L, N) \dots\dots\dots\dots\dots 1$$

حيث: Y : الإنتاج، K: رأس المال، L: العمل، N: الأرض

ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصادي الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج **ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (1) بالنسبة (t) كما يلي**[3]:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dl} \times \frac{dl}{dt} + \frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dn} \times \frac{dn}{dt} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dl}$: الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

[1] فح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 108 .

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1992، ص37.

[3] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية: دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 51.

$\frac{df}{dn}$: الإنتاجية الحدية للأرض

ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع **الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو،** مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، وتلخص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل (2 02): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

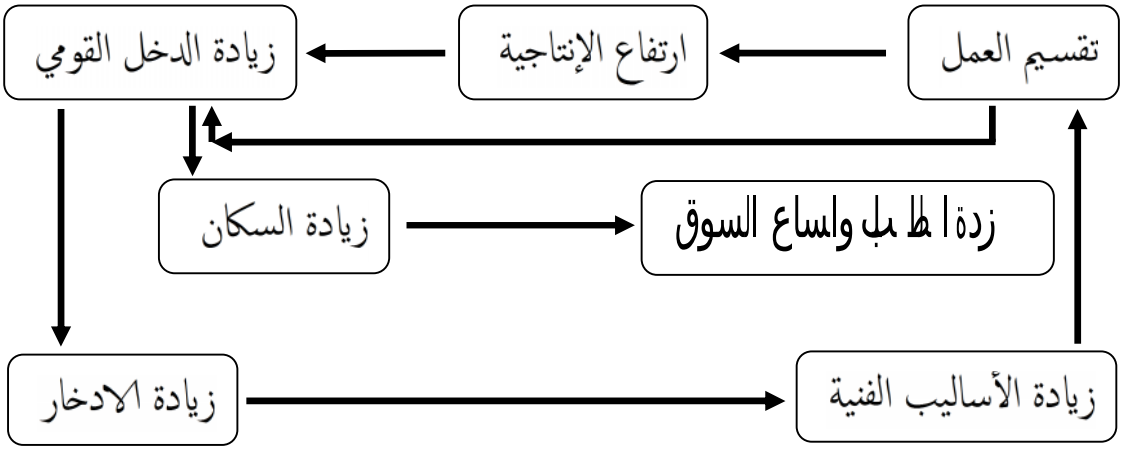

المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

كما يرى آدم سميث أن التجارة تحفّز النمو من خلال الرفع من الناتج الوطني وخفض تكاليف وأسعار **السلع الاستهلاكية، ويمكن كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الحاجيات الاستهلاكية للرأس** المال، والذي بدوره يعجّل بالن**مو الاقتصادي**[1].

02θ نموذج دافيد ريكاردو

لقد اهتم ريكاردو بالقطاع الزراعي و اعتبره من أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يوفر موارد العيش للسكان و لهذا اعتبر أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، و ركز على مبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي و فكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن استبعاد مبدأ تناقص **الغلة**[2]**، وقسّم** المجتمع إلى ثلاث مجموعات اقتصادية رئيسية في نموذجه عن النمو الاقتصادي، و هم الراس ماليون **و العمال و أصحاب الأراضي.**

[1] *Rene Sandretto, le commerce international, Paris, Armond collin éditeur, Paris, 1995, P 57.*

[2] إسماعيل شعباني، **مقدمة** في التنمية، **دار هومه ، الجزائر، الطبعة** الثانية، 1997 ،ص:63

أما الرأسماليون فهم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم و من ثم تراكم رأس المال، و تكمن أهميتهم في العمليتين التاليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن .
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسيع **رأس المال.**

اما العمال و الذين يمثلون المجموعة الاكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو فهناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان **عن الزيادة و النقصان، فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسن مستوى المعيشة و الغداء و الصحة و عندما تنخفض الأجور الحقيقية تنخفض نسبة المواليد** و ترتفع نسبة الوفيات و بالتالي يتناقص السكان.

أما أصحاب الأراضي فهم مهمون جدا في عملية التنمية لانهم يمتلكون الاراضي، و التي هي اهم عنصر في النمو الاقتصادي و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض، وقيمة الإنتاج الذي **يمكن الحصول عليه** باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في أرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

و لقد اعتبر ريكاردو أن عملية التنمية عملية متجددة ذاتيا، حيث أنه لكي تبدأ عملية التنمية لابد من أن يكون معدل الربح موجبا لكي يستطيع الرأسماليون الادخار، و بالتالي زيادة تراكم رأس المال و من ثم زيادة الاستثمارات و ارتفاع الأجور، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع السكان و زيادة الطلب على الغداء مما يؤدي إلى زيادة استزراع الأراضي، و يترتب على ذلك ارتفاع الريع مما يقلل من ربح الرأسماليين و تتناقص مستويات الأجور **و ارتفاع نسبة الوفيات عن المواليد و تسود حالة الركود**[1].

2.2.2 النموذج الكينزي

في الوقت الذي أقر فيه *J .Schumpeter* أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي **(حيث** كل موجة تكون مصحوبة بالرواج وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون حيث يبدأ فيها المنظمون في **البحث عن الابتكارات الجديدة** مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى) **جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لثبت قصور النظريات السابقة فظهر التحليل** الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية مفهوما . نظرياتها . سياساتها ، الدار الجامعية القاهرة،2001، ص 72 73.

العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة للدخل فإن التوازن في الانتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط حيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحادا لاستثمارات الإنتاجية و غير الإنتاجية الخاصة و الحكومية، و هي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، و المؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

و إذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، و زيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة و كمية الإنتاج الكلي، و لهذا وضع "*Keynes* " التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

❖ يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعاد لقيمة معينة من الوحدات النقدية، و عند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج فيشكل أجور وريع و فائدة، و التي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخل ملاك المصنع، فإنها بدات تساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛

❖ لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كلما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كلما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية او اكثر في الفترة التالية و حيث ان النقود التي تتدفق من رجال الاعمال إلى افراد المجتمع فيشكل اجور و ريع و فائدة و ارباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع و الخدمات منهم، ما يضمن تتابع و استمرار المراحل.

❖ غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه عادة في البنوك، و لذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة بشكل ضرائب، و كلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق.

❖إن هذه التسريبات (الادخار - الواردات– الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقن التيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، و الإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، و الاقتراض من البنوك لزيادة رأسمال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال . و بالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب او لحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، و مع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب و العرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كلما ينتج يباع و من ثم يسود الرخاء في المجتمع، و في هذه الحالة و بتوفر

السلع و الخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين و رجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة.

وأخيرا يتم توازن الاقتصاد الوطني يتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المنشغلة مع وجود البطالة أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الراسمالية غير أن الاقتصاديات المختلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه "*Keynes*" في نموذجه مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

3.2.2 نموذج هارود دومار

انطلاقا من افتراض كينز بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق فان النمو الاقتصادي في نموذج يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج. ففي حالة وجود ادخار موجب فانه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ولقد كان نموذج هارود دومار يبحث عن ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة و الكساد[1].

01 نموذج هارود:

لقد وضع هارود ثلاث تصورات لمعدل النمو هي[2]:

أولاً: معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية للدخل الوطني Y: $S=sY$
- المعامل المتوسط لرأس المال الثابت k: $k=K/Y = \Delta K/\Delta Y$

و بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية: $S=I$ و $\Delta K=I$ تتحصل على :

$$I = \Delta K = k\Delta K = sY = S$$

ومن العلاقة: $k\Delta K = sY$ لدينا: $g = \Delta Y/Y = {}^{s}/_{k}$

[1] رن مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو هما ي، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009، ص52

[2] مدحت مصطفى، سهير عبد الوز أحمد ، ا لذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية، 1999، ص133 137

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و C المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار تتحصل على :

$$sY_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

حيث : $c(Y_1 - Y_0)$ يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

sY_0 : الادخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على: $g_w = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

ثالثاً: معدل النمو الطبيعي

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له g_n وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w=s/c$ و معدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n ¤a ¤c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_w و g_n هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، **ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل،** المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g **اقل من** g_w **حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و** الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w **فإن قوى السوق تؤدي بدفع** g إلى أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

02θ **نموذج دومار**: اهتم دومار في بحوثه حول كيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ فيه على مستوى العمالة الكاملة، فكان له أول بحث تحت عنوان **"التوسع والعمالة" عام** 1947 **، و بعد ذلك كتب** موضوعات عديدة حول نفس الفكرة و نشرها في كتاب "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " **سنة** 1957 **إشكالية دومار كانت تدور حول قيمة** الزيادة اللازمة في الاستثمارات المطلوبة، التي تجعل الزيادة في الدخل تساوي الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و بالتالي تحقيق التشغيل التام، و هذا باعتبار أن الاستثمار ولد الدخل من **جهة و يزيد الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى.**

انطلق دومار من مجموعة فرضيات وضعها[1]:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- تكلم على مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- **تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام و قرارات آلية و فورية.**
- جميع مفاهيم الدخل و الادخار و الاستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن علاقة الادخار و الميل الحدي **لرأس المال ثابتة.**
- المستوى العامل لأسعار ثابتاً.

[1] *Abd El Kader Sid Ahmed : Croissance et Développement, Algérie , OPU Alger, 1981,p 192-193.*

من خلال الإشكالية التي وضعها دومار نرى أنه طرح نموذجه من خلال التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض، و التي تمثلت في زيادة الاستثمار و الزيادة المحققة في جانب الطلب، و التي تمثلت في زيادة الدخل، لذا سنحاول عرض كل جانب بالتفصيل[1]:

جانب العرض: انطلق دومار من افتراض أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال S، فالطاقة الإنتاجية هي:

$$Y_t = I * S \ldots\ldots\ldots (4)$$

وبالنظر لوجود إنفاقات استثمارية تمت في الماضي، فإن الزيادة الحقيقة في الطاقة الإنتاجية لابد أن تقل عن $(I.\delta)$ أي:

$$AY < I.S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وهذا الفرق يطلق عليه دومار الطاقة الاجتماعية الكامنة والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$I_t = I.S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

و δ هي الطاقة الإنتاجية الكامنة:

وعلى ذلك يكون: $I_t < I.S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$

ومنه $I.\delta$ تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقها.

جانب الطلب: افترض دومار أن زيادة الناتج أو الناتج الإضافي هو نتيجة الاستثمار الإضافي بتأثير الميل الحدي للادخار وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

α: الميل الحدي للادخار

ΔI: الزيادة السنوية في الدخل

ΔY: الزيادة السنوية في الاستثمار

وهي النظرية الكينزية لآلية المضاعف .

التوازن العام: ففي حالة التشغيل التام يتساوى إجمالي العرض وإجمالي الطلب وفق العلاقة التالية:

ومن المعادلة الأخيرة $\Delta I \frac{I}{\alpha} = I.\delta \ldots\ldots\ldots (9)$ نقول أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة لابد وأن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت، يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، وأي انحراف في شروط الاستقرار في الاتجاه التصاعدي أو التنازلي يجعل الاقتصاد يفقد معدل النمو المستقر، فإذا كان:

[1] مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص ص: 140 141.

- الاستثمار يخلق زيادة أكبر عنها في الطاقة الإنتاجية، ينتج عنه عجز في المعدات الإنتاجية، فيزداد الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل.

الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية، كخلق قوى تعمل في الاتجاه التنازلي، وتعتبر هذه النتيجة نفسها التي توصل إليها هارود" **ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع بتسمية النموذج باسم هارود دومار**"[1].

3θ تقييم النموذج[2]

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فان نماذج هارود دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فانه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.

4.2.2 النظرية النيوكلاسيكية

الافتراض الذي بني عليه نموذج هارود دومار بثبات نسبة الناتج إلى رأس المال لم يكن مقبولا، لعدد من الاقتصاديين ومنهم "النيوكلاسيك" الذي لم يتقبلوا فكرة ثبات نسبة الناتج الى رأس المال.

ويعتبر نموذج **سولو** للنمو الاقتصادي من أشهر نماذج النيوكلاسيك التي تفترض أن الاقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل نمو و يفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت وأن الادخار وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها وبدلا من افتراض ثبات نسبة الناتج على رأس المال، استخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل.

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد العزيز أحمد: مرجع سبق ذكره، 1999، ص 143.

[2] صواليلي صدر الدين،النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006، ص38

– نموذج سولو سوان (*Solow*):

-نعرض أوّلا نموذج سولو بدون تقدم تقني **(تكنولوجي)** ثم بعد ذلك نعرض النموذج مع إدخال التغير التكنولوجي:

1 نموذج سولو بدون تقدم تقني[1]:

–فرضيات النموذج:

- الاقتصاد مغلق حيث ينتج ويستهلك سلعة واحدة ومتجانسة.
- تتمثل عوامل الإنتاج في رأس المال K والعمل L بحيث $Y=F(K,L)$ .....(01)

S هو معدل الادخار، حيث انه ثابت و خارجي.

- اهتلاك قيمة رأس المال (k) بمعدل ثابت $\partial>0$.حيث التراكم الصافي لمخزون رأس مال في تاريخ معين يساوي الاستثمار الخام ناقص اهتلاك رأس المال ومنه نجد:

$$\dot{k} = I - \partial K = S.F(k,l) - \partial k \quad \text{..... (02)}$$

- ثبات معدل نمو السكان واعتباره متغير خارجي.
- من خصوصيات دالة الإنتاج f أن الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عامل من عوامل الإنتاج:

$$\forall K>0, L>0$$

$$\frac{\partial F}{\partial K}>0 \qquad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2}<0$$

$$\frac{\partial F}{\partial L}>0 \qquad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2}<0$$

دالة الانتاج(F) ذات مردود سلمي ثابت:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda .F(K,L), \forall \lambda > 0 \quad \text{.....(03)}$$

إن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول الى ما لانهاية لما كل من مستوى k وL يؤولان الى الصفر، وتؤول الى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي:

$$lim_{K\to 0}(F_k) = lim_{L\to 0}(F_l) = \infty$$

$$lim_{K\to \infty}(F_k) = lim_{L\to \infty}(F_l) = 0$$

[1] *BERRACHED Amine, ouverture commerciale et croissance économique dans les pays sud et de l'est de la méditerranée (PSEM) mémoire magister, Oran 2013,p29*

واستنادا للفرضيات نستخدم دالة الانتاج من الشكل *coup de glass* حيث تعطى كالتالي:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \quad .....(04)$$

حيث $0 < A$ تمثل مستوى التكنولوجيا

و ثابت بحيث: $1 > \alpha > 0$، وبفضل المردود السلمي ثابت، نستطيع أن نكتب هذه الدالة:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{AK^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L} = A.\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} = A.\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

$$\Leftrightarrow y = AK^{\alpha} .....(05)$$

حيث $K = K/L$: نسبة رأس المال الى العمل

$y = \frac{Y}{L}$: الناتج بالنسبة للفرد

- **المعادلة الديناميكية الأساسية لمخزون رأس المال:**

نظرا للتغير في رأس المال عبر الزمن والمعطى من طرف المعادلة(02) حيث نقسم كلا طرفي المعادلة علىL نجد:

$$\dot{K}/L = s.f(K) - \delta K$$

$$\dot{k} \equiv \frac{d(K/L)}{dt} = \frac{\dot{K}.L - K.\dot{L}}{L^2} = \frac{\dot{K}}{L} - \frac{K}{L}.\frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{K}}{L} - kn \quad avec \frac{\dot{L}}{L} = n$$

$$\Leftrightarrow \frac{\dot{K}}{L} = \dot{k} + nk$$

وبتعويض هذه النتيجة في المعادلة $\frac{\dot{K}}{L}$ نحصل على:

$$K = s.f(K) - (n + \delta).K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 06$$

وهذه هي المعادلة التفاضلية الاساسية لنمو معدل راس المال الفردي وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج و الاستثمار.

الشكل(2 03) التالي يوضح آلية المعادلة(06)

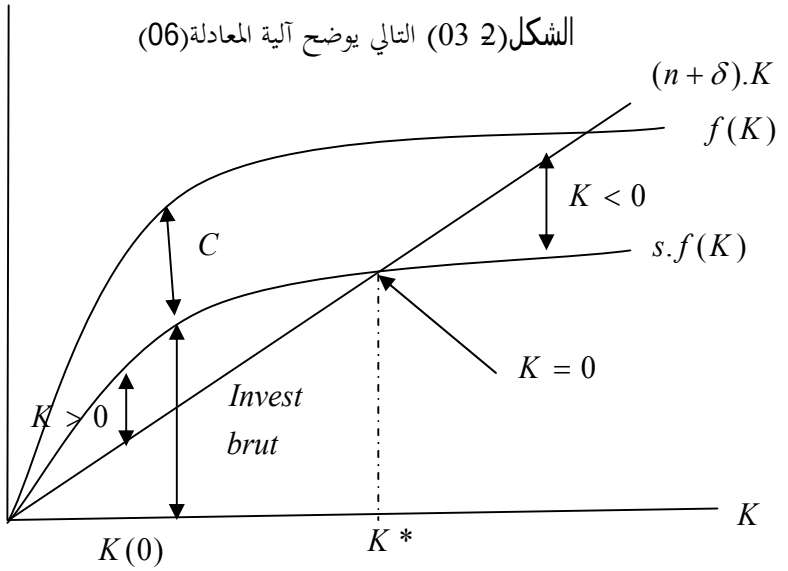

Figure 2.1 : Modèle de Solow progrès technique

***Source**: Xavier ragot, Théorie de la croissance et economie du long terme ENSAE, 2006, P16*

نرى بان الاستثمار الخام بالنسبة للفرد يساوي ارتفاع المنحنى $s.f(K)$ في هذه النقطة **والاستهلاك بالنسبة للفرد** في هذه النقطة يساوي الفرق العمودي بين منحنى $f(K)$ **و** $s.f(K)$

- **الحالة التوازنية:**

بافتراض **معدل الادخار** s **ثابت ،اذن يوجد قيمة وحيدة** k **نرمز** لها بـ: k^* تحقق الشرط

$$\dot{K} = 0 \Leftrightarrow s.f(k^*) = (n+\delta).k^* \dots\dots\dots\dots\dots\dots 07$$

وهذا ما يعبر عنه في نموذج سولو **بأنه** الحالة المستقرة للاقتصاد حيث تكون المتغيرات في هذه الحالة تنمو **بمعدل ثابت وعليه فان:**

$$y^* = f(k^*) \; et \; c^* = (1-s).f(k^*)$$

من الشكل (2 03) **مستوى رأس** المال للحالة المستقرة يتحدد عن طريق تقاطع منحنى الاستثمار الخام $s.f(k)$ **ومستقيم الاهتلاك الفعلي لرأس المال** $(n+\delta).k$

حيث تعتبر هذه الحالة احد اختلاف النمو بين الدول، لأنه كلما كان **رأس**المال المرافق لهذه الحالة مرتفع **كلما زاد حجم الناتج، كذلك نستطيع أن نرى اثرين:**

k^* متزايد إذا كان معدل الادخار آو مستوى التكنولوجيا يتزايد.

k^* يتناقص إذا كان معدل نمو السكان آو معدل اهتلاك رأس المال متزايد.

- **ديناميكية التحول:**

إن نتائج نموذج سولو تبقى نسبية لان معدل النمو في المدى الطويل يتحدد كاملا عن طريق عوامل خارجية:

في الحالة المستقرة يكون لدينا التوازن التالي: $\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=n$

ومن اجل معرفة أفضل أداء للاقتصاد نتطرق الى دراسة ديناميكية التحول **أي بعبارة أخرى** كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من الحالة التوازنية الخاصة به أو عند اللزوم إلى الدخل الفردي لاقتصاد آخر.

حيث نقسم طرفي المعادلة (06) **على** k **فنحصل على:**

$$\gamma_K \equiv \dot{k}/k = s.\frac{f(k)}{k} - (n+\delta) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 08$$

حيث γ_k: **معدل نمو رأس مال بالنسبة للفرد** k

الشكل رقم (2 04):يوضح آلية المعادلة(08)

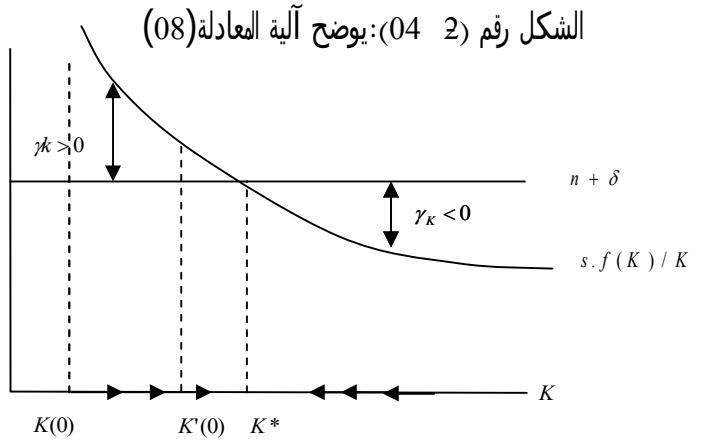

Figure 2.2 : Dynamique de transition du modèle de Solow

***Source**: Robert J.Barro, Xavier Sala, Economic Growth, second edition Massachusetts institute of technology, England, 2004, P38.*

يوضح الشكل(02 04) **بأن معدل النمو لـ:** k يعبر عن المسافة العمودية بين منحنى الاستثمار بالنسبة **لوحدة رأس المال** $s.f(K)/K$ **والخط الأفقي للاهتلاك الفعلي لرأس المال** $(n+\delta)$

تطور نصيب الفرد من رأس المال خلال فترة التحول على النحو التالي:

- إذا كان $k^* > k$ إذن γ_K موجب و k يتزايد نحو k^* ونقيس k مقارنة k^*، γ_K منحني ويؤول إلى الصفر عندما يكون k متقارب نحو k^*.

- إذا كان $k^* < k$ ،إذن γ_K سالب و k يتناقص نحو k^* ،نقيس k مقارنة k^* ، γ_K متزايد و يؤول إلى الصفر عندما يكون k متقارب نحو k^*.

إذا هذا النظام على العموم مستقر :الاقتصاد بعد مسار التحول سوف يصل في نهاية المطاف الى حالة مستقرة وحيدة. أي $k^*>0$مهما كانت القيمة الأولية لرأس المال الفردي $0<k(0)$

نستطيع أيضا دراسة تطور نصيب الناتج بالنسبة للفرد خلال الفترة الانتقالية .معدل نمو الدخل للفرد معطى عن طريق:

$$\gamma_Y \equiv \dot{y}/y = \frac{f'(k).\dot{k}}{f(k)} = \frac{f'(K).K}{f(K)}.\frac{\dot{k}}{k} = \left[\frac{k.f'(k)}{f(k)}\right].\gamma_k \qquad \text{.....} \qquad (9)$$

العبارة التي ما بين معكوفين هي حصة رأس المال أي بعبارة أن حصة عوائد رأس المال في الدخل الاجمالي للفرد.

في حالة دالة كوب دوغلاس هذه الحصة تساوي الثابت وبالتالي معدل النمو نصيب الفرد من الدخل γ_Y هي دالة لـαمن γ_k ، ومنه فإن تطور γ_Y هو مماثل لـ γ_k.

وأخيرا فالاستهلاك بالنسبة للفرد من خلال ديناميكية التحول هو نفسه الدخل بالنسبة للفرد $c=(1-S).y$ و منه $y_c=y_Y$ محقق في كل نقطة زمنية من هذا النموذج.

θ3 نموذج سولو مع التقدم التقني:

من اجل كتابة المعادلة الأساسية لنموذج سولو نعتبر بان التقدم التقني يحسن من فعالية العمل بمعدل ثابت ومع افتراض دائما وجود المردود السلمي الثابت وبالتالي نستطيع كتابة دالة الانتاج كما يلي:

$$Y = f[K.L.A(t)] \text{ ..... } 10$$

A(t) تمثل مستوى التكنولوجي، $0 \leq A(t)$

إذا افترضنا أن التقدم التقني هو معدل خارجي وينمو بمعدل ثابت حيث $\frac{\dot{A}}{A} = X$ ، وسنقوم الان بدراسة نموذج سولو مع التقدم التقني حيث نقوم بقسمة المعادلة على الكمية $\hat{L}=L.A(t)$ والتي تسمى كمية العمل الفعلي:

$$\hat{y} \equiv Y/[L.A(t)] = F(\hat{k},1) \equiv f(\hat{k})$$

$\hat{y}$:الناتج لوحدة العمل الفعلي

$\hat{k}$:رأس المال لوحدة العمل الفعلي

المعادلة الديناميكية الأساسية : التغير في مخزون **رأس المال مع مرور الوقت هو** : $\dot{K} = s.F[K, L.A(t)] - \delta K$

نقوم بقسمة كلا طرفي المعادلة على $L.A(t) = \hat{L}$ نحصل على:

$$\frac{\dot{K}}{LA} = s.f(\hat{K}) - \delta K$$

$$\dot{\hat{k}} \equiv \frac{d(\frac{K}{LA})}{d(t)} = \frac{\dot{K}.LA - K.(\dot{L}A + L\dot{A})}{(LA)^2} = \frac{\dot{K}}{LA} - \frac{K\dot{L}}{L^2A} - \frac{K\dot{L}}{LA^2} = \frac{\dot{K}}{LA} - n\hat{k} - x\hat{k}$$

$$\Leftrightarrow \frac{\dot{K}}{LA} = \dot{\hat{k}} + \hat{k}(x+n)$$

إذا عوضنا النتيجة في المعادلة $\frac{\dot{K}}{LA}$ **نجد** :

$$\dot{\hat{k}} = s.f(\hat{K}) - \hat{K}(x+n+\delta) \dots\dots\dots\dots\dots 12$$

المعادلة هي معادلة الديناميكية الأساسية لنموذج سولو مع وجود التقدم التقني .

الشكل(2 05): يبين آلية المعادلة (12)

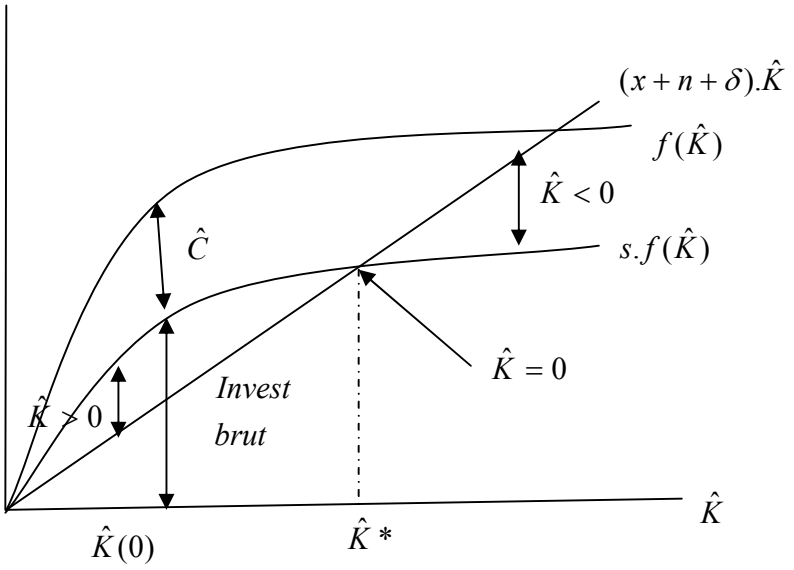

Figure 2.3 : Modèle de Solow avec progrès technique

***Source**: Xavier ragot, Théorie de la croissance et economie du long terme ENSAE, 2006, P16*

الحالة المستقرة:

في حالة $\dot{\hat{k}}$=0،تعبر عن الحالة المستقرة والتي تحقق الشرط :

$$s.f(\hat{k}^*)=(x+n+\delta)\hat{k}^* ....(13)$$

$\hat{k}*$: راس المال لكل عامل فعال في الحالة المستقرة او التوازنية .

$\hat{y}^*$: الناتج لكل عامل فعال في الحالة المستقرة

$\hat{c}^* = (1-s)\hat{y}^*$: **الاستهلاك لكل** عامل فعال في الحالة المستقرة

إذا جميع المتغيرات ثابتة في الحالة المستقرة : $\hat{k}=\hat{y}=\hat{C}=0$

ديناميكية الانتقال:[1]

من اجل حساب معدل النمو $\gamma_{\hat{k}}$ نقسم المعادلة(13) على $\hat{k}$:

$$\gamma_{\hat{K}} = s.f\,(\hat{k})/\hat{k} - (x+n+\delta) \,......... .....2.14$$

ديناميكية الانتقال لـ : $\hat{k}$ **هي نوعيا مثالة لـ :** k في نموذج سولو بدون تقدم تقني كما هو مبين في الشكل أدناه (2 06).

الشكل (2-06) **ديناميكية الانتقال لـ :** $\hat{k}$ في نموذج سولو بالتقدم التكنولوجي

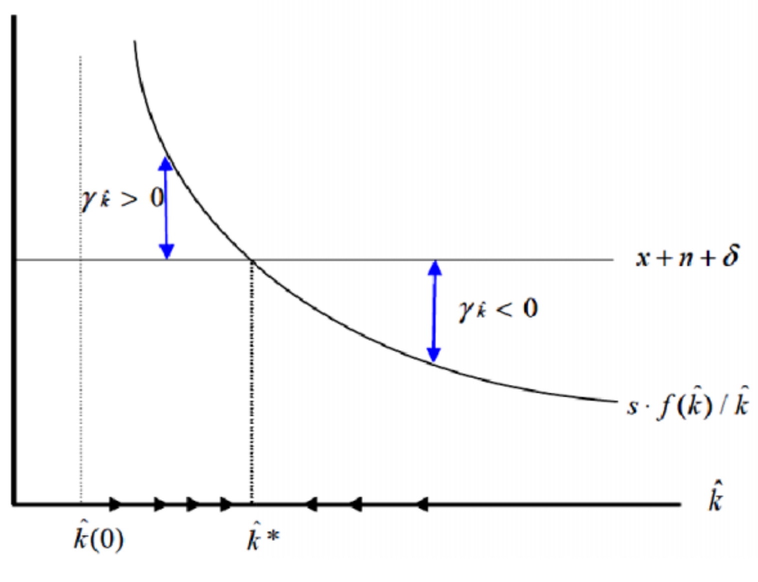

Figure 2.4 : Dynamique de transition du modèle de Solow avec progrès technique

***Source**: Robert J.Barro, Xavier Sala, Economic Growth, second edition Massachusetts institute of technology, England, 2004, P38.*

---

[1] *BERRACHED Amine, op-cit p32.35*

3.2 نماذج نظرية النمو الداخلي

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيوكلاسيكي "سولو" أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي أرجعت اختلاف النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي الذي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.

لكن النموذج النيوكلاسيكي "سولو" لم يبرز مصادر هذا العامل التكنولوجي واقتصر على اعتباره متغيرا خارجيا، وهذا ما لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي، وانطلاقا من منتصف الثمانينيات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر وذلك من خلال أبحاث كل من "بول رومر" سنة 1986 و"روبرت لوكاس" سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، كما انها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "سولو" وخاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي[1].

1.3.2 نموذج AK:

يعتبر نموذج AKأحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي[2]:

$$y=AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث:

y:حجم الناتج

K:مخزون رأس المال

A: ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة رأس المال.

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، وهذا ما أكده "روبيلو" على أن الاستثمار في رأس المال الموسع بإمكانه أن يؤدي الى إحداث وفورات وتحسينات خارجية،التي من شانها أن تزيد من المكاسب الخاصة وبكمية كافية لتعويض تناقص العوائد ،وتتزايد المردودية بزيادة رأس المال، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيكي "سولو".

ولدينا: $$\Delta K=sy- \ sk \dots\dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

[1] *Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : La croissance économique, édition internationale, France,1996,p13.*

[2] مشال نودارو ،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود امد محمود، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية ،دار المريخ، 2006 ،ص155

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار *(SY)* **واستهلاك رأس المال** *(SK)*، **وباعتبار أن حجم الناتج** *(Y)* دالة في رأس المال *(K)* **نجد بإجراء بعض الحسابات:**

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{SY}{Y} - \frac{\delta K}{K} \quad \text{.....} \quad ...(\ 03\ )$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = SA - \delta \quad \text{.....} \quad .....(\ 04\ )$$

وتوضح المعادلة (04) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\frac{Ay}{y}$**، حيث أنه لما يكون:** $SA > \delta$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي.

وكما رأينا في النموذج **النيوكلاسيكي "سولو"** حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجيدة وفقط، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي، لكن في هذا النموذج ومن خلال المعادلة 04 يتوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي.

ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات والتجهيزات، الأراضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقص غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم **واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار** A، وهو مقدار ثابت وإيجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، **حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر** رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ **أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس مال مادي ورأس مال بشري.**

2.3.2 نموذج رومر

قام رومر بتفسير حدوث النمو الاقتصادي باستخدام نموذجين هما[1]:

01 **النموذج الأول:** في نموذجه **الأول عام** 1986 اعتبر **أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي أي أن النمو من الممكن أن** يحدث حتى مع ثابت حجم السكان **أو** مخزون **رأس المال مما** يعني **أن إيرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو** حتى متزايدة (وليست متناقصة كما في النماذج **النيوكلاسيكية)**

و يقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند رومر بأنه مخزون المعرفة و التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة عن الانتاج، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في **رأس** المال، وتسمح هذه المعرفة

[1] بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان 2013، ص55

بان يتم الإنتاج بصورة أكثر فعالية، و من هنا فانه يوجد مخزونان مترابطان في نظرية رومر، مخزون رأس المال المادي، ومخزون المعرفة المتولدة عنه، **فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن** يتطور في معدل نمو **داخلي طويل الأجل و ثابت.**

فالنمو الاقتصادي هنا يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار، فزيادة مدخرات **أطراف النشاط** الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو **أكثر ارتفاعا.**

و قد اعتمد رومر على فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة الذي يشير إلى **أن المعرفة الجديدة تؤدي** إلى **زيادة الإيرادات و تنتشر الإيرادات** المتزايدة بين الشركات نظرا لان المعرفة الجديدة تنتقل تدريجيا إلى **الشركات الأخرى** و بالتالي تحقق وفرات خارجية يمكن **أن تحول الإيرادات** إلى **إيرادات** متزايدة، مما يؤدي إلى معدل نمو **منتظم اعلي** فطبقا لرومر فان الوفورات الايجابية الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية، مما يجعلها تحول دون **نقصان الإنتاجية الحدية لرأس** المال، و بالتالي فان زيادة الميل للادخار و الاستثمار من الممكن **أن يؤدي** إلى الزيادة الدائمة في معدل النمو الاقتصادي.

وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I **بالمؤشر** A_I هذا يعني أن التغير dA_i/dt **يمثل** التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i **مخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:**

$$Y_i=F\,(K_i,\ KL_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص **النيوكلاسيكية**، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية **لرأس** المال او العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من **رأس المال و** العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K **و** L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i **كما هو** ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ Li **، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة** واحد في K_i **و**K ؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال

النموذج الثاني: استمر رومر في نموذجه الثاني عام 1990 ووفقا لهذا النموذج فان مستوى **إنتاج السلع لا يعتمد فقط على كمية الأعمال و رأس المال، و إنما على تنوع هذا** الأخير **أيضا**،بمعنى عدد الآلات المختلفة التي **يتم استخدامها.**

من ثم فان زيادة مخزون رأس المال تتم من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني و التكنولوجي المندمج فيها ستكون بفضل البحث والتطوير[1].

و هكذا أصبحت الابتكارات وفقا لهذا النموذج تقع في قلب عملية النمو و تنتج خيارات جديدة لأطراف **النشاط الاقتصادي، و تدفعهم** إلى البدء في تطبيق **أساليب و طرق إنتاجية جديدة تتسم بالطابع الابتكاري.**

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظرت نماذج استراتيجيات)،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان ،2012،ص149 150

3.3.2 نموذج لوكاس"Lucas 1988"

قبل عرض نموذج لوكاس باستخدام تحليل *Rebelo* لسنة 1991 والمتمثل باستعمال دالتين للإنتاج "*coup de glass* " :

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^{\eta} \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\eta}$$

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و $A, B > 0$, هما عاملان تكنولوجيان؛ وكل من α و η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين 0 و 1؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع؛و بافتراض أن $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H؛ وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة و C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك: $g_c = (1/\theta)$

في هذا النموذج الحد $A\alpha(vK/uH)^{(1-\alpha)} - \delta$ و الذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right) \cdot \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \cdot \left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج[1]

والآن ،سوف ندرس نموذج لوكاس، حيث لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

[1] صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره ، ص51 52 .

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$
$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H$$

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـ u :

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A \cdot u^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$
$$g_u = B \cdot (1-\alpha)/\alpha + Bu - X$$

وفي الحالة المستقرة فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة؛ ومعدل نمو المشترك للمتغيرات Y، C، K، H هو :

$$g^* = (1/\theta \cdot \left[B - \delta - \rho\right]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية :

$$u^* = \left[(\theta - 1)/\theta\right] + \left[\rho + \delta \cdot (1-\theta)\right] / B\,\theta\varphi$$

ومنه نجد بان نموذج لوكاس[1] يعتمد على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، إذ نستخلص انه حتى يتولد نمو داخلي يرتكز على رأس المال البشري فانه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري(المخصص للتكوين والإعداد) ثابتة,أما إذا كانت متناقصة فانه لا يوجد نمو طويل الأجل ,بينما إذا كانت متزايدة فانه يوجد نمو عميق(*Explosive*).

لذا فان احد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما اثر على معدلات النمو في مؤسساتها,لان السياسة التي تستطيع ان ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها اثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، نفس المرجع السابق ،ص141- 142

4.3.2 نموذج اجيون – هويت: النمو من خلال الهدم البناء (1992)

اقترح "اجيون هويت *Aghion-Howit*" نموذجا للنمو، حيث يعتمد هذا النموذج على ثلاثة قطاعات[1]: البحث و التطوير السلع الوسطية وسلع الاستهلاك، ويتمثل التقدم الفني فيه في ابتكار سلعة وسيطية جديدة تخلف التي كانت موجودة من قبل ويترتب من ذلك:إما نقص في تكاليف الإنتاج أو زيادة في كفاءة المنتجات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان معدل الإنتاجية المستقبلية سيزيد.

هذه الابتكارات أو المخترعات الجديدة (وفرة خارجية تكنولوجية) يمكن لها أن تتميز بميزتين: فهي مؤقتة (كل جديد يلغي الذي قبله) وينتج عنها خسائر (فالاكتشافات أو الاختراعات الجديدة تؤدي الى هدم القديمة وخسارا).

من هنا يظهر أن عملية الحلول تتم في مجال زمني معين، فمع بدء ظهور اكتشاف جديد تزول الوفورات الخارجية الايجابية لتحل محلها وفورات خارجية سلبية هي نتيجة إلغاء الإيرادات المحصلة من الاكتشافات القديمة وقد ميز نموذج "*Aghion-Howit*" بين ثلاثة أنواع من الحلول:

أ) تحقيق معدل نمو متوازن وثابت بسبب تخصيص حجم كاف و ثابت من الموارد للبحث.

ب) تحقيق معدل نمو معدوم بسبب تخصيص ضعيف من الموارد للبحث و التطوير.

ت) تحقيق معدل وسط بين الوضعين بسبب اختلاف حجم الموارد المخصصة للبحث و التطوير.

وبشكل عام فان نموذج اجيون هويت على الرغم من انه تدارك مشكلة الإحلال التي لم يتطرق إليها رومر في نموذجه الأول والثاني، إلا انه تجاهل من جانبه الدور الذي تلعبه المؤسسات والهيئات المختلفة المساهمة في الاقتصاد الوطني (كالمشروعات والجمعيات المهنية والحكومة...) فيما يتعلق بالتقدم الفني وهو الأمر الذي سعى لتداركه بعض الاقتصاديين أمثال :*North*.

3. المبررات النظرية و التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

1.3 موقع هذه العلاقة في الفكر الاقتصادي:

يعتبر الاهتمام بالتجارة الخارجية من اهم المواضيع التي عني بها علم الاقتصاد منذ القدم، حيث يرجع هذا الاهتمام إلى القرن السابع عشر على يد المذهب التجاري الذي تبنى فلسفة قائمة على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل زيادة الثروة من المعادن النفيسة قصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ومع نشر كتاب أدم سميث ثروة الأمم عام 1776تكرست الدعوة الى أهمية التخصص وحرية التجارة كعامل هام لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأكدها ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر في نظريته الشهيرة حول المنافع النسبية والتي أثبتت فيها إمكانية تحقيق منافع متبادلة بين الدول من خلال التبادل التجاري الحر.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق ،ص151 152

وتبنت المدرسة النيوكلاسيكية نظرية التجارة الحر وطورتها، وبينت المزايا الممكن تحقيقها من خلالها لاسيما في مجال تحفيز النمو الاقتصادي حيث تساهم حرية التجارة في توسيع الطاقات **الإنتاجية وفتح أسواق عالمية للمنتجات المحلية مما ينعكس** إيجابا على النمو الاقتصادي، وشجعت المنظمات الدولية هذا المنحنى الرأسمالي في **تأييد الانفتاح التجاري، حيث شكلت اتفاقية الجات** *Gatt* **الموقعة عام** 1947 **من طرف** 23 دولة أولى الاتفاقيات متعددة الأطراف الموجهة الى تقليل الحواجز أمام التجارة الدولية، وهي تمثل اليوم حوالي 90% **من** التجارة العالمية، وقد تحولت الى منظمة التجارة العالمية *OMC*[1]

ورغم الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية في مجال حرية التجارة، **إلا أن العديد من الدراسات** التطبيقية المنجزة على حالات مختلفة، والعديد من التجارب الميدانية في بعض البلدان النامية التي تمكنت من تحقيق انطلاق اقتصادي ككوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ و سنغافورة والبرازيل والمكسيك، تؤكد أن حرية المبادلات التجارية تشكل محركا **أساسيا للنمو الاقتصادي السريع.**

2.3 الدراسات النظرية

اتجهت العديد من الدراسات إلى مناقشة العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة او عن طريق قنواتها والمتمثلة في الصادرات والواردات حيث انطلقت هذه الدراسات من المعطيات **النظرية ترى** بأن ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري من خلال نمو الصادرات لها أثار ايجابية على معدلات النمو **الاقتصادي،** واهم هذه الدراسات نوجزها كالآتي:

أولا دراسة *Emery* (1967):

قام *Robert – Emery** **ببحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لخمسين** 50 **دولة خلال** الفترة (1953- 1963) **وذلك باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة كمؤشر للتنمية، لتتوصل** هذه الدراسة إلى نتائج حاسمة حول العلاقة الإيجابية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد **لتعطي دلالة على وجود علاقة ارتباط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية** تعتمد على التأثير المتبادل بينها أكثر من اعتمادها على التأثير من جانب واحد، موضحه أن العامل الرئيسي لدفع النمو هو الصادرات بسبب مجموعة من المنافع التي تتمثل فيما يلي[2]:

[1] بن سانية عبد الرحمن، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان، سنة 2007، ص102

* يعتبر *Emery-R* أول اقتصادي قام ببحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي إحصائيا.

[2] قاسم الحموري **وعهود خصاونه،** الأداء **ال تصدري** الأردني وأثره في النمو **اقتصادي** (1972- 1996)، مجلة **جامعة دمشق، سور،** المجلد 17، العدد الأول، 2001، ص 05.

✓ **المنافع المباشرة:**

- زيادة الصادرات تتسبب في زيادة قدرة الدولة على الاستيراد وتوفير الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وتساعد على تركز الاستثمار في القطاعات الأكثر كفاءة التي تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية مما يؤدي إلى رفع قدرة الاقتصاد على تحقيق مزايا تنافسية جديدة.
- اتساع الأسواق،وإتاحة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل،فضلا عن الاستفادة من وفرات الحجم.

✓ **المنافع غير المباشرة:**

- تحفيز و تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- التطوير و التجديد المستمر في المنتجات، و جلب التكنولوجية الحديثة وتطبيق الأساليب الإدارية المتقدمة لضمان الحفاظ على المزايا التنافسية للدولة،جراء ما تفرضه المنافسة الخارجية من ضرورة العمل على تحسين الجودة وتخفيض تكلفة المنتجات.

ثانيا دراسة *Balassa* (1978):

أجرى *Balassa-Bela*[1] بحثا على 11 دولة نشأت لديها قاعدة صناعية خلال الستينات والسبعينات استنادا إلى مبدأ الميزة النسبية وهي: كوريا الجنوبية، تايوان، إسرائيل، سنغافورة، يوغسلافيا، الأرجنتين، البرازيل كولومبيا، المكسيك، شيلي، لاختبار الفرضية القائلة بأن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال (1960- 1973)، وذلك بدراسة العلاقة التي تربط الصادرات الإجمالية والصناعية من جهة، والناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى تأكيد أن نمو الصادرات له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي نتيجة ما يترتب على الزيادة في معدل النمو الصادرات من إعادة توزيع الموارد بشكل أكفأ، وارتفاع التقدم التكنولوجي.

وعندما قام بتغيير الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية لدول العينة لم يؤدي ذلك إلى إظهار دلالة قوية على علاقة الارتباط بين المتغيرين، وارجع ذلك انخفاض النصيب النسبي للصادرات الصناعية لدول العينة خلال فترة الدراسة

ثالثا دراسة الباحث ميكائيلي[2](*Michaely*1977): التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية وأظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل. كما يثبت النتائج بأن تلك العلاقات ايجابية وقوية في 23 دولة وضعيفة في 18 دولة أخرى هي الدول الفقيرة، وأستنتج الباحث بان النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه البلدان قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية.

[1] منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية اقتصاد المصري في ضوء التطورات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974 ، اطروحة دكتوراه،جامعة القاهرة، ص 15.
[2] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ،ص67

وبين (*Tyler* 1981)[1] في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسيع الصادرات على **عينة من** 55 دولة نامية خلال الفترة 1960- 1977 **وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي** الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج **قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات وأظهر التحليل أن معامل الارتباط بيت الناتج المحلي** الإجمالي والصادرات الكلية للأقطار النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب بيرسون **و**48% **حسب** سبيرمان وللأقطار النامية الغير نفطية يساوي معامل الارتباط 55% حسب بيرسون و50% حسب سبيرمان أما **النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل** 17.5% **يساهم بزيادة الناتج المحلي** الإجمالي **بمعدل** 1%.

رابعا دراسة فيدر(*Feder*1982) : بحث في علاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية شبه الصناعية خلال الفترة الواقعة بين 1964- 1977 وخلصت الدراسة الى أن **الإنتاجية** الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني. **وأستنتج كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدها، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات** غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى **القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.**

خامسا أما دراسة كافوسي(*Kavoussi*) **عام** 1984: فقد بين في دراسة قياسية شملت 70 دولة خلال الفترة 1960- 1978 **أن نمو الصادرات الوطنية** يلعب دورا مهما وايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية **ذات الدخل المنخفض** والمتوسط كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

وفي هذا السياق فقد بين **الباحث رام** *Ram* في بحثه الخاص بـ: 80 **دولة من الدول النامية سنة** 1985 والذي اعتمد فيه على بيانات السلاسل الزمنية في الفترة ما بين 1960- 1982، **على وجود علاقة موجبة وقوية** بين نمو الصادرات في تلك الدول وتحقيق النمو الاقتصادي.

سادسا دراسة (1991) *Dodaro*[2]

قام *Dodaro* **باختيار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال نموذجين، يتمثل النموذج الأول** في بحث العلاقة بين مستوى التنمية معبرا عنها بمعدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وسلة الصادرات، والنموذج الثاني بين معدل دخل الفرد والنمو الاقتصادي، وهذا في ظل انتقاده للبنك الدولي الذي يعتبر سياسة **تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات** التي يجب أن تتبناه الدول النامية لتحقيق أداء اقتصادي متميز.

وكانت أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن مستوى التنمية هو محدد هام لدرجة التصنيع في تركيبة صادرات الدولة، وأكدت الدراسة أيضا أن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي.

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص42

[2] قاسم الحموري ونهود خصاونه، مرجع سبق ذكره،ص04

ويمكن القول بأن أهم دراسات الأدب الاقتصادي التجريبي التي ركزت على بحث العلاقة بين الصادرات والنمو باستخدام علاقة الارتباط والانحدار قد أثبتت فعالية وجدوى إستراتيجية ترقية الصادرات للدول التي طبقت فيها ولم يشذ عن هذه النتائج إلا الدراسة التي قام بها *Chakraboty* **على أربعة دول من جنوب شرق آسيا.**

سابعا دراسة (1987) *Chow*

أجرى *Chow-P* **دراسته على عينة تتكون من** 80 دولة حديثة التصنيع ذات توجه خارجي خلال الفترة (1960 1970) **حيث تسجل الصادرات الصناعية فيها** 80% **من الصادرات الصناعية للدول النامية، ويساهم الناتج الصناعي من** 24% إلى 34% **من** الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت الدراسة معدل نمو الصادرات الصناعية **ومعدل نمو الصادرات التحويلية لدراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.**

وكانت النتائج التي انبثقت عن الدراسة تظهر العلاقة السببية المتبادلة بين نمو الصادرات الصناعية ونمو الصادرات التحويلية في جميع دول العينة باستثناء المكسيك التي كانت العلاقة السببية في اتجاه واحد، والأرجنتين التي ظهر فيها عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين[1]، ونستنتج من هذه الدراسة الدور الحيوي التي من الممكن تساهم به إستراتيجية تنمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في ظل نموذج تنموي يعتمد على التوجه إلى الخارج.

ثامنا دراسة (1992) *Serletis*

اقتصرت هذه الدراسة على كندا خلال الفترة (1977 1985) **لتقصي العلاقة السببية بين الصادرات** والمستوردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتطبيق اختبار قرانجر واختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك للمتغيرات. وكانت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تحقيق إستراتيجية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا بالتوسع في الصادرات لزيادة الدخل القومي[2].

تاسعا دراسة (2000) *Chuang*

اهتمت دراسة *ChuangYih-Chui*، **ببحث العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ورأس** المال البشري لتايوان خلال الفترة (1952 1995)، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك **واختبار قرانجر للسببية.**

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتظهر أن زيادة نمو الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري، وتدعيم الفرضية القائلة بأن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي[3].

---

[1] منى طعيمة الجرف، **مرجع** سبق ذكره ، ص 18.

[2] مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الأول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27-28- نوفمبر 2007، ص 07.

[3] مجدي الشوربجي ،نفس المرجع **السابق، ص** 09.

عاشرا- دراسة *J. Rimer Frankel* [1]*Jennifer Farroukh Nouzad* (2003) : من النتائج التي تحصلا عليها وجود أثار ايجابية للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1965- 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

1- **دراسة** *Levine et Renelt*(1992) **و** *Harrison* (1996):

اهتمت هذه الدراسات بدراسة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وذلك باستعمال **أغلبية مؤشرات** *saches et warner* **وتوصلت** إلى وجود اثر ايجابي للانفتاح على النمو، و هذا ما **أكدته أعمال** *wacziarg et Welch* (2003).

2- **دراسة فيشر** 2003[2]: **توصل فيشر من خلال دراسته بأنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو** والدخل ويستشهد فيشر هذه النتيجة بالدراسات التي بدأت من السبعينات و الثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي **فيما بعد.** والتي اشارت جميعها الى دور سياسة الانفتاح في تعزيز معدل النمو ،وفي هذا المجال تشير نتائج بعض الدراسات الى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظيرتها المنغلقة، ويتم هذا التاثير من خلال قنوات **زيادة الإنتاجية، حيث تساهم** وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة.

وأشار فيشر بان البلدان الراغبة في النمو لابد وان تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس **الأموال الأجنبية .**

إذن، إن معظم الدراسات النظرية تجمع على أن هناك علاقة واثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي،حيث توصلوا أن الاقتصاديات التي لها درجة انفتاح أو اندماج مع الاقتصاد العالمي مرتفع تحقق نموا أسرع من الاقتصاديات المنغلقة،والسبب في ذلك هو حرية التجارة.

3.3 الدراسات التطبيقية

الدراسات و الأعمال التجريبية المنشورة في سنوات السبعينات، وغالبا ما استخدمت هذه الدراسات معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي أو معاملات ارتباط بين مجموعة من المؤشرات التي تمثل الانفتاح أو السياسات التجارية للدول من جهة، ومن جهة أخرى النمو في المدى الطويل، هذه **الدراسات** وجدت في أعمال *Edwards* (1989) **و** (1993) وانتهت الى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح **والنمو الاقتصادي.**

[1] صواليلي صدر الدين ، **مرجع** سبق ذكره ، ص20.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،مخبر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والسبعون، ماي 2008 ،ص07

ظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي أدى إلى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن تؤدي الى تأثير الانفتاح التجاري على معدل النمو، بشكل عام فان تأثير الانفتاح على النمو يكون من خلال طريقين: تكوين رأس المال المادي (النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار)، ورأس المال البشري (النمو مدفوعا من خلال اكتساب المهارات والمعارف والتكنولوجيا).

وفي هذا السياق، الوسيلة الجيّدة لتقييم تأثير الانفتاح على النمو (تأثير غير مباشر)، هو إقامة نموذج المعادلات، ومن أشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح على النمو نجد:

1 دراسة *Coe Moghadam* (1993): دراسة أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافعي التكنولوجيا والانفتاح توصلت إلى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هي المسؤولة عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما[1].

2 دراسة *Michalopoulos and Jay* (1973)[2]:

قام *Michalopoulos and jay* بدراسة لمعرفة وبحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي على عينة تتكون من 39 دولة نامية خلال الفترة (1960 1968) مستخدما دالة الإنتاج كوب دوجلاس، وادخل نموذج الصادرات ورأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي والعمل و التكنولوجيا كمتغيرات مفسرة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وميزت الدراسة بين العوامل التي تؤثر وتساهم في زيادة معدل نمو الصادرات كما يلي:

- ✓ عوامل خارجية: تتمثل في الطلب الخارجي على الصادرات.
- ✓ عوامل أخرى: وتشمل كافة السياسات المحلية التي تنعكس أثارها على أداء الصادرات، فضلا عن هيكل الصادرات وتنوعه.

وجاءت نتائج النموذج لتوضح العلاقة الايجابية بين المتغيرين، وعليه فانه لإحداث نمو اقتصادي في الدول النامية فمن ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وحتمية تنويع هيكل الصادرات السلعية وتشجيع الصادرات التحويلية.

3 دراسة *Hwan Kim* (1993):

تعرض نموذج *Kim Hwan* إلى تحليل ودراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية في كل من كوريا الجنوبية والشيلي والتي لها أثر مباشر على تحسين أداء القطاع التصديري في البلدين، وتوصل النموذج إلى وجود علاقة قوية تربط الزيادة في الصادرات بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي تجعل من الصادرات محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الكوري والاقتصاد الشيلي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى متغير أخر يتمثل في الاستثمار الأجنبي

[1] عبد الله عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ،ص161

[2] محمود امد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزدة الصادرات ودعم التقية الصناعية ، مكبة الحرية للنشر والتوزيع القاهرة، 2006، ص28

الموجه للقطاعات التصديرية، واستنتج أن التجارة الخارجية لا تمثل فقط أفضل ضمان لتحقيق معدلات نمو عالية لفترة طويلة الاجل بل إنها تقوم بتخفيف أثار الصدمات الخارجية التي من الممكن أن يتعرض إليها الاقتصاد المحلي في وقت.

4 **دراسات *Lee*** (1993)،***Edwards*** (1998):

قامت هذه الدراسات باختبار العلاقة بين معدل متوسط التعريفات والنمو،وتوصلت الى وجود علاقة سلبية بين معدل التعريفات(الرسوم الجمركية) والنمو الاقتصادي.

5 **دراسة** *Harrion* (1966):[1]ترتكز على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح، وقد استخدمت في كثير من الأحيان سبعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية، وتوصلت في كثير من الأحيان إلى وجود علاقة ايجابية بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي **وتطور الصادرات أو الواردات.**

6 *baldwin seghezziet* (1996): وجدت هده الدراسة من خلال العمل لتقدير البيانات، فكانت نتائج الدراسة أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار و الانفتاح التجاري بصفة خاصة، هده النتيجة تم تأكيدها وإثباتها من خلال أعمال Lee (1993) و ***Edwards*** (1998).

7 **دراسة** [2]*Frankel,Romer And Cyrus*:

كان الهدف من وراء هذه الدراسة دراسة السببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي،وتوصلت بان الانفتاح هو الذي يسبب النمو ،كما وجدوا كذلك بان كل نقطة إضافية في معدل الانفتاح (مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام) تساهم في زيادة *PIB* بـ :0.34 % بين سنتي 1960 و1986.

كخلاصة يمكن القول أن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ،سلطت الضوء للأثر الايجابي للانفتاح على النمو من خلال قنوات معينة نذكر منها:

- تحويلات التكنولوجيات.
- اقتصاديات الحجم.
- الميزات النسبية.

وأغلبيتها تؤكد بان الاقتصاديات الموجهة نحو الخارج دائما لديها نمو أكثر ارتفاعا.

4. اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

إن أهمية الانفتاح على التبادلات وتحريرها كعامل يساهم بصفة واسعة في زيادة الإنتاجية وتنشيط النمو الاقتصادي

[1] *Abdouni Abdeljabbar et SaïdHanchane , La dynamique de la croissance économique et de l'ouverture dans les pays en voie de développement : quelques investigations empiriques à partir des données de Panel, DOCUMENT DE TRAVAIL- L.E.S.T.- UMR 6123 ¤Université de Provence (U1) et Université de la Méditerranée (U2) - 35 avenue J. FERRY – Mars 2004,p04*

[2] *Mokhtari Fayçal, croissance endogène dans une économie en développement et en transition –essai de modélisation, cas de l'Algérie, 2008-2009, p128-129*

قد بينتها عدة دراسات لا سيما تلك التي تتبناها مؤسسات **بروتون** وودز والتي تولي أهمية كبرى لتحرير التجارة الخارجية كمؤثرها في النمو الاقتصادي وأول بند في برنامج التصحيح الهيكلي التي يشرف عليها البنك العالمي هو **تحرير التجارة الخارجية بإلغاء كل السياسات الجبائية وكل القيود على الواردات وإزالة كل العقبات أمام حركة** تدفقات رؤوس الأموال والسلع دوليا وفي نظر البنك العالمي فإن مثل تلك السياسات والقيود تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية وتشوهات في الأسعار وضعف المنافسة مما يؤثر على تحسين **الإنتاجية ويفوت فرصة مسايرة التكنولوجيا والحصول على العملة الصعبة.**

وأيا كانت الدوافع خلف هذا التحرير من فتح أسواق هذه الدول أمام صادرات الدول الصناعية المتميزة بقوة المنافسة وتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات وضمان عودة مداخيلها إلى الدولة الأم فإنه وفي ظل العولمة أصبح الانفتاح التجاري حتمية تفرضها الأوضاع المتسارعة للاقتصاد العالمي وحسب خبراء **صندوق النقد** الدولي فإن الدراسات أثبتت وجود علاقة ترابطية بين النمو الاقتصادي والتصدير ولم يحقق أي اقتصاد مغلق في التاريخ المعاصر نموا اقتصاديا مرتفعا في ظل سياسات منعزلة على الذات إضافة إلى هذا هناك عدة دراسات ميدانية تبين أثر الانفتاح على النمو ومن أبرزها دراسة *Robert Hall- Charlesjones- Andreuo -Rose* و *franbel Jeffrey* وغيرهم والذين بينت أعمالهم وجود علاقة نظامية هامة بين الفوارق الهائلة في الإنتاج الفردي لبلد أخر وبين الانفتاح على التبادلات.

وبين *Artkraey* و *David Dollar* أن ارتفاع حصة التجارة في الناتج الداخلي الخام من 20% إلى 40% **خلال** 10 سنوات سيؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي الحقيق بنسبة 10%.

وركز باحثون آخرون على تحديد مراحل معينة لتحرير التبادل في عدد من العينات وند تحليل النتائج وجدوا أن المراحل النشيطة في تحرير التبادل أدت إلى نمو سريع للصادرات والدخل الحقيقي وأكدت دراسة حديثة أنجزت على مستوى المؤسسات والقطاعات أن تحرير التبادلات ساهم في زيادة **الإنتاجية بسبب نشر المعارف الجديدة** والتقدم التقني.

كما أن الانفتاح التجاري أثر على الانطلاق الاقتصادي وذلك من خلال وجود علاقة إيجابية بين تحرير المبادلات التجارية والعديد من المتغيرات الاقتصادية[1].

- فتحرير التبادل التجاري أثار إيجابية على توزيع الدخل.
- **كما أن تحرير** التجارة يعمل على تخفيض تكاليف الانتاج جراء المنافسة التي تخلقها المستلزمات المستوردة على السوق المحلية وبالتالي تخفيض الأسعار .

[1] عزة فؤاد و نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (غ.م)، 2004 ص 147 – 148

- يترتب على انخفاض تكاليف الانتاج انخفاض أسعار المنتجات ومن ثم ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك فارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل.

1.4 قنوات تأثير الانفتاح التجاري على النمو:

هناك نوعان من القنوات الهامة والتي يؤثر من خلالها الانفتاح التجاري على النمو التكنولوجيا والاستثمار

1.1.4 الناقل التكنولوجي أو القناة التكنولوجية:

رأينا سابقا بأن نماذج النمو الداخلي تشدد على أهمية البحث والتطوير في النمو الاقتصادي من ناحية أخرى نحن نعلم أن *R&D* له فوائد على الشركاء التجاريين من خلال الآثار المباشرة للتكنولوجيا أو الآثار غير مباشرة وقد تبين ذلك من خلال دراسة *Coe-Helpmen* (1995) في حالة البلدان الصناعية ودراسة *Hoffmaister* ووجدوا نفس نتيجة في حالة البلدان النامية.

ويخلص هذا إلى ان البلدان النامية تقوم بتحرير تجارتها مع الدول الصناعية لتستفيد من الاثار المباشرة للتكنولوجيا والتي سوف تسمح بزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي و لعل هذا الأمر هو محل إجماع علماء الاقتصاد باعتبارهم يرون أن التقدم التكنولوجي هو واحد من أهم عوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق وهذا ما أشار إليه العالم الشهير سيمون كوزيتش الذي قال أن 90% من الزيادة في متوسط الدخل الفردي لا تعود إلى الزيادة في مدخلات الإنتاج من عنصري العمل ورأس المال وإنما العوامل أخرى تعود إلى التقدم التكنولوجي وهذا ما أكدته اليابان أن 50% من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي ترجع إلى التقدم التكنولوجي بمفهومه الواسع.

بل يذهب أحد الكتاب إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي في الدول النامية مجتمعة ما كان ليقارب معدل 5% سنويا خلال الفترة 1950- 1975 لولا الدور الذي لعبته التكنولوجيا المنقولة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهناك عدة آليات عن طريق الانفتاح التجاري تساهم في نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب.

- التجارة الخارجية تعرض للبلد إمكانية استخدام مجموعة واسعة من السلع الوسيطية والمعدات مما يحسن من إنتاجية مواردها وبالتالي استيراد السلع الوسيطية أو استخدامها في التصنيع يمكن بالاستفادة الكبيرة من محتوى التكنولوجيا .

- التمتع بمزايا وفرات الحجم في الإنتاج إضافة إلى ذلك استيراد السلع الرأسمالية التي لديها محتوى تكنولوجيا رفيع يعزز في زيادة الإنتاجية.

- الانفتاح نحو الخارج بفتح قنوات الاتصال التي يسهل نقل المعرفة من أجل التعلم وتطوير أساليب جديدة للإنتاج وخلق منظومة عمل أكثر كفاءة.

- الاتصالات الدولية تسمح بتقليد وتحويل عدد كبير من التكنولوجيات الأجنبية ولعل أبرز مثال على ذلك اليابان وجنوب شرق أسيا الذي يبين بأن هذا المستوى يمكن أن يكون عنصر محرك ودافع للنمو.وأخيرا فان

الانفتاح التجاري يمكن الزيادة في إنتاجية البلد من خلال تشجيع المؤسسات على الابتكار وتطوير التكنولوجيا والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج واستخداماتها في التصنيع لتظل قادرة على المنافسة ومواجهة المنافسة الجديدة في السوق المحلي وعلى الأسواق الخارجية.

- إضافة إلى هذا قناة التكنولوجيات تحقق العديد من الآثار الاقتصادية الايجابية منها تحسين الكفاءة الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد والمال وبالتالي تحقيق تنافسية المنتج جودة وسعرا.
- توفير مبادرات تعتمد على التكنولوجيا.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي في إقامة صناعة أكثر نظافة قليلة التلوث للبيئة و متخصصة للاستهلاك للطاقة والموارد وهذا ما يوفر تكاليف باهظة تتوجه إلى حماية البيئة.
- تحسين إنتاجية القطاع الزراعي(تقنيات معاصرة، منتوج كبير)

2.1.4 **قناة الاستثمار.**

الآثار الايجابية للتحرير من خلال الاستثمار يمكن أن تكون عديدة أولا استيراد السلع الوسيطية ذات محتوى تكنولوجي رفيع سوف يشجع الإنتاج للسلع الرأسمالية إضافة إلى تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على مستوى الإنتاج وأخيرا سيتم تشجيع أو تعزيز الاستثمار من خلال انخفاض السلع الرأسمالية بسبب المنافسة في الأسواق الدولية.

وبالتالي فإن الانفتاح التجاري من خلال تشجيع الاستثمار سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي أقوى إضافة إلى المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات والخبرات وتحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي.

2.4. **العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي**

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلا أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن التصدير من أهم النشاطات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتكمن أهميته في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة إضافة إلى التغلب على ضيق سوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية والاستفادة من وفرات الحجم الخارجية والتكنولوجية وبذلك فهي من ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات إلى التوازن في ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة[1].

[1] سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مقال منشور جامعة ورقلة، ص 09.

ولهذا يشير مؤيدي إستراتيجية إحلال الصادرات أن هذه الأخيرة أكثر ديناميكية في تحريك النمو وتحقيق أثار إيجابية على مستوى حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل كما أنها من التبعية وتنظم احتياجات الصرف بسرعة وتحقق مرونة في الاقتصاد ويستشهدون بذلك بتجربة جنوب شرق آسيا الناجحة.

01 أهمية إستراتيجية إحلال الصادرات:

بعد عجز إستراتيجية إحلال الواردات على النهوض باقتصاديات الدول النامية، فقد صار التأكيد ومنذ منتصف الستينات على نمط التصنيع من أجل التصدير أو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الصادرات.

يقصد بهذه الإستراتيجية إقامة صناعات معينة تتوفر لها فرص التصدير كليا او جزئيا لإنتاجها. وذلك من خلال إحلال الصادرات للسلع الحديثة ذات الصناعة المتقدمة بالسلع التقليدية، مثل المواد الأولية. حيث يتم تصنيع هذه المواد وتصديرها في صورتها المصنعة كتصدير المواد البتروكميائية بدلا من تصدير النفط الخام، وتصنيع بعض السلع الزراعية ، هذا ينتج عنه التوسع في استخدام الموارد الخاصة وخاصة العمل.

ومن ايجابيات هذه الإستراتيجية انها لا ترتبط بحجم السوق المحلية وإنما بطبيعة الطلب العالمي وخاصة وان اسواق بعض الدول النامية تتسم بانها صغيرة الحجم نوعا ما[1] وتمتاز هذه السياسة بـ:

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية وذلك بأن تتحول الدولة المصدرة للمواد الأولية إلى مصدرة للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية.
- الدعم الذي تقدمه حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي وذلك في عماليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر على الدولة عدم التوجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل
- التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية[2]

أ/ إستراتيجية تصدير السلع الأولية:

انطلاقا من فكرة تحقيق تنمية اقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي يكون من إتباع مبدأ الميزة النسبية فتنجم عن ذلك تخصيص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية وأنواع المعادن وخاصة البترول وهذا لمحاولة الرفع من الدخل الفردي وتعظيم مكاسب كل دولة من التجارة العالمية إلا أن هذا التخصيص لم يسمح للبلدان النامية من الخروج من جني المنافع الحركية من الصناعة[3] ، والجدول التالي يبين حصة المواد الأولية من إجمالي الصادرات للبلدان النامية وهي عينة مكونة من 74 بلدا ناميا وجد أن 23 منهما يفوق معدل تبعيتهما للمواد الأولية[4] 90 %.

---

[1] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم اقتصاد، الدار الدولية القاهرة، 2000 ، ص292

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية مفهوما . نظرياتها . سياساتها ، الدار الجامعية القاهرة، 2001، ص371

[3] سعيدي وصاف، تنمية الصادرات غير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي للدول النامية، أطروحة دكتوراه، غ م جامعة الجزائر، 2004، ص 17.

[4] نسانية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة الدكتوراه غ م ، جامعة تلمسان ، 2013، ص299

الجدول (2 03): إجمالي صادرات البلدان النامية للمواد الأولية ودرجة تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة

المنطقة	معدل التبعية	البيان
أمريكا	90 <	بوليفيا (99.9) الإكوادور (95.4)، غويانا (91.5) نيكاراغوا (93.9)، سورينام (99)، فنزويلا (91.6).
إفريقيا	90 <	ليبيا (94.9) ، الجزائر (97.5)، السودان (91.5)، أنغولا (95)، البنين (93.8)، الكاميرون (98.2) الكونغو (99.9)، الغابون (999) غينيا (99.9)، موريتانيا (90.3)، نيجيريا (99.9) ، الكونغو الديمقراطية الزايير سابقا (99.9).
الشرق الأوسط	90 <	إيران (99.9)، الكويت (93.4)، عمان (99.9)، اليمن (96.5)
آسيا	90 <	أفغانستان (95.4)

المصدر:بن سانية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة الدكتوراه غ م ، جامعة تلمسان ، 2013، ص299

نلاحظ من الجدول أن دول إفريقيا الأكثر تبعية لتصدير المواد الأولية ضمن مجموعات الدول النامية بينما تضعف هذه التبعية في مجموعة البلدان النامية الأسيوية (جنوب شرق آسيا) وهذا لكونها تتميز صادراتها بنسبة عالية من المنتجات المصنعة (3/4 من إجمالي الصادرات).

وعليه من خلال الدراسات السابقة فإن التجارة الخارجية للبلدان النامية حققت فاعلية كعامل للانطلاق الاقتصادي ضمن استطاعت هاته الدول تنويع صادراتها والمساهمة في النظام التجاري بصادرات مصنعة مرتفعة القيمة المضافة تسمح بالحصول على حصة متزايدة من القيمة المضافة الدولية أو الدخل العالمي.

ومع ذلك لن الأمر هذا الشكل فإنه يظهر أمام البلدان النامية طريق طويل جدا حتى تستفيد من مزايا التجارة الدولية إذ يتطلب الحال إجراء تغيرات هيكلية في إستراتيجية التصنيع والتصدير وهذا من خلال أن هذه الدول لن تظل مصدرة للمواد الخام دائما ومستوردة لمنتجات الصناعة التحويلية بل كلما رأس المال و.... التكنولوجية التي تمثلهما فإن ميزاتهما النسبية تتحول بعيدا عن المنتجات الخام إلى سلع مصنعة بسيطة في البداية وبعد ذلك إلى سلع أكثر تعقيدا وهذا حصل إل مدى معين في البرازيل وكوريا وتايوان والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى، والأبعد من هذا فإن المنافع الحركية من الصناعة يمكن أن ندخل نظرية في الحسابات الأصلية للميزة النسبية وكذا في التغيرات التي عليها مستقبلا عير الزمن[1].

ب إستراتيجية تنمية الإنتاج التصديري

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع ،ط1، الأردن 2010، ص ص 238 239.

تعتبر عملية تنمية الانتاج التصديري في الدول النامية عنصرا **أساسيا** من العناصر المساعدة على تحقيق النمو **الاقتصادي المستهدف، حيث غالبا ما تشكل المكون الأساسي** في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي **اللازم لتمويل** برامجها للتنمية، بل يقع على عاتقها **أيضا** سداد الديون و القروض الخارجية التي تعقدها الدولة لتمويل برامج التنمية ا:

و لما كانت برامج تنمية الصادرات لا تعني فقط ترويج الصادرات، بل **أصبحت** تشمل الانتاج للتصدير ثم التسويق و الترويج، و **أصبحت** أي تنمية للإنتاج التصديري لابد **أن** تضع هدفا للتصدير ثم تخطيطا للإنتاج لتحقيق هذا الهدف، ثم توفير الخدمات المساعدة لإتمام عمليات التسويق و التر**ويج.**

و بذلك أصبحت عملية تنمية الصادرات عملية متكاملة تبدأ أساسا بوضع هدف للتصدير ثم التخطيط للإنتاج التصديري ثم الخدمات المساعدة، بذلك ننتقل من مرحلة تصدير الفائض الى الانتاج من اجل التصدير.

و تستلزم تنمية الانتاج التصديري توسيع القاعدة الإنتاجية و تحديثها، لإنتاج منتجات تخصص للسوق الخارجي عن طريق اقتراح اختيار عدد من الصناعات و فروع النشاط، التي تتمتع فيها بميزة نسبية او مكتسبة لتنمية صادراتها، عن طريق تطوير **إنتاجها**بالمواصفات التي يتطلبها السوق الخارجي من حيث الجودة و السعر، **كما تضع التصدير كأولية مطلقة** لها و من هذه **الأنشطة:**

- **صادرات السلع الصناعية:**

تتطلب سياسة تنمية الصادرات الصناعية تطوير هيكل إنتاج صناعي و تحديثه بجهاز **إنتاجي يعمل طبقا** لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية في **الإنتاج**، و يتمتع بالمرونة الكافية بحيث يستطيع توفير المتطلبات **الأساسية** للسوق المحلية، و القدرة على الاستجابة لزيادة فرص الطلب على منتجاتهم في **الأسواق الخارجية و ذلك عن** طريق:

1 – وضع إستراتيجية وطنية باختيار عدد من الصناعات التي تتمتع بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية و البشرية، و توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، و من ثم توسيع القاعدة الإنتاجية و تحسين أساليب الإنتاج و **رفع كفاءته وفقا لمواصفات الجودة العالمية.**

2 – تخطيط الإنتاج التصديري بإعداد خطة تصديرية سنوية لكل سلعة يحدد فيها الأسواق التي يتم التصدير إليها و الأسواق الجديدة المطلوب دخولها، و الكميات المطلوب تصديرها و أسعارها في الدول المستوردة حتى تتوفر للصادرات عوامل الاستقرار و الاستمرار في تزويد الأسواق الخارجية بالمنتجات في المواعيد المتفق عليها و الأحجام و الأسعار و المواصفات المطلوبة في الأسواق التي تتجه إليها.

3 – زيادة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الإنفاق على البحوث و التطوير لتعزيز الأخذ بالأساليب **التكنولوجية** المتطورة للإنتاج التصديري، حتى يمكن تطوير **إنتاجه بما يتناسب مع الأسواق الدولية.**

4 – التعاون مع الشركات العالمية على إنتاج سلع تصديرية عالية التكنولوجية أمام ما تمتلكه هذه الشركات من توفير رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، لتحقيق وفرات الحجم و تخفيض التكاليف.

و من تم فان بنية الإنتاج و تنوعه تؤثران في هيكل الصادرات فيما إذا كانت سلعا صناعية، أو زراعية أو مواد خام، و تكون الفائدة من الصادرات اكبر من تزايد القيمة المضافة في السلع المصدرة، و نجد ذلك في السلع الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية، و بذلك يكون من مصلحة الدول النامية تغيير بنيتها الإنتاجية و التوجه نحو إقامة صناعة متطورة تهدف بالدرجة الأولى إلى تصنيع المواد الخام المتوفرة لديها.

02 آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي:

إن الخلفية النظرية لهذه السياسة التي تسمى أيضا سياسة التصنيع من أجل التصدير تستلهم الروح الرأس مالية لا سيما نظرية الامتيازات المقارنة لريكاردو التي تنصح بان يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي تمثلت بها مزايا نسبية وفرة في العوامل ونموذج هارود دومار الذي يفسر قطاع التصدير قطاعا خاصا للنمو بالإضافة إلى العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبت العلاقة ونمو الناتج المحلي الإجمالي كدراسة *Balassa* عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجز قاعدة صناعية وبينت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 1% وأيضا دراسة *Ram* سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة نامية وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الايجابية بين المتغيرين المذكورين.

وهذا أيضا ما أكدته بعض الدراسات الأخرى الميدانية التي تخص عينات الدول النامية كاقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا التي سمح لها الاهتمام الواسع بتصدير المنتجات الصناعية

إن المنافسة القوية من تحقيق قفزة في مسيرتها التنموية شدت إليها انظار العالم باسره حيث لانه وبالرغم من ثبات صحة البلدان النامية في التجارة العالمية في حدود 18% إلا أن البلدان المصنعة في جنوب شرق أسيا استطاعت ان تحقق زيادة بارزة في صادراتها الصناعية وانتقلت حصتها من مجموع الصادرات الصناعية للدول النامية من حوالي 31% سمة 1965 إلى حوالي 83% عام 1990 وهذا ما جعل هذه البلدان تحقق انطلاقا اقتصادي.

ولقد بينت من تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ان تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي في نحو اسرع مما يتحقق في فصل سياسة الواردات أو السياسات الأخرى وتحقيق نتائج ايجابية.

الجدول(2 04):يبين نتائج تطبيق سياسة ترقية الصادرات في بعض الدول(*IPE*).

الدولة	الفترة	*PNB real* (%)	قيمة الصادرات بالدولار (%)	الصادرات كنسبة من *PNB*	الاستثمار كنسبة من *PNB*
البرازيل	1967.60	4.1	3.7	7	14
	1973.68	11.5	16.5	8	23

كوريا	1960.53	5.2	5.7	3	11
	1973.60	9.6	28.4	29	35
هونج كونج	1978.63	8.2	9.2	99	28
سنغافورة	1978.65	8.6	8.7	187	29
تايوان	1976.60	8.7	20.9	47	28

المصدر: بن سانية عبد الرحمن، **نفس المرجع** السابق، ص 85

فنلاحظ غي الجدول أن معدل النمو الاقتصادي لافت ومرفوعة بزيادة سريعة في الصادرات كما أن هذا النمو كبير بالنسبة للدول التي أمكن فيها المقارنة بين فترة ما قبل تطبيق *IPE* وما بعده ويرجع السبب إلى كون سياسة ترقية الصادرات تسمح بالتحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة لها أثار بارزة على النمو الاقتصادي[1].

وبناء على ما سبق فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات من أهمها[2] :

- **أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد:**

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل ما بين الاستخدامات الأخرى المتاحة ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص المواد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفق الميزة النسبية لريكاردو ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها بما يحقق فائض في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي وبالتالي التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية عن تصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج والدخل القومي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

- **الصادرات والتقدم التقني**: إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية تطبيق معايير الأفاق الاقتصادية والتجارية.

وهذه المتطلبات من شانها ان ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وعليه فان الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق أحداث هذه المتطلبات فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات تصنف حسب كثافة المهارات والتكنولوجيا ورأس المال وكذلك الخصائص المتعلقة بالحجم وتصنف إلى

[1] ن سانية عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 85.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد ومحمد السريتي، هذا اقتصادية معاصرة، الار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 286 – 287.

خمس مجموعات ذات سلع أولية السلع كثيفة العمالة والموارد المصنوعات ذات الكثافة المنخفضة المهارة والتكنولوجيا المصنوعات ذات الكثافة المتوسطة المهارة والتكنولوجيا المصنوعات ذات الكثافة العالية الماهرة والتكنولوجيا.

يدخل الجهاز الإنتاجي للدول كله في بيئة المنافسة الدولية مما يجعلها مجبرة تحت ضغط التكنولوجيا والابتكارات والبحث والتطوير على مواكبة هذه التغيرات والصمود أمام المنافسة هذه الأخيرة تدفع العمال إلى ضرورة تطوير مهارا ورفع أداءها و بناء عليه تلعب الصادرات دور المحفز على دفع الدولة نحو اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية مما سيدفعها إلى تحسين مستوى تقدمها التكنولوجي بصفة مستمرة الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

- **أثر نمو الصادرات على الحجم و الوفورات الخارجية:**

إن تنامي الصادرات له اثر في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية من اجتذاب رؤوس الأموال كما يترتب على ذلك تراكم رأس المال وبالتالي ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار ومن ناحية أخرى تؤدي الصادرات إلى توسيع الأسواق وعليه تخلق المنافسة بين المشاريع فتزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فتستفيد المشاريع المحلية المستثمرة من وفرات الحجم الكبير مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها وبالتالي زيادة النتاج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي[1].

كما أن تنامي الطلب الموجه للصادرات من شأنه تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من خلال سياسة التكنولوجيا و الحصول على الطاقة الصعبة من شأنه أن تعظم النمو الاقتصادي[2].

3.4. سياسة الاستيراد و النمو الاقتصادي

1.3.4. أهمية إستراتيجية إحلال الواردات

تعتبر إستراتيجية إحلال الواردات[3] من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية، و يعني إحلال الواردات ان ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل، و ننتج محليا ما كان يمكن ان نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج، و بعبارة أخرى تعتبر إستراتيجية إحلال الواردات[4] فكرة أساسية لتنظيم التجارة الدولية خاصة في الدول النامية بهدف إلغاء العجز في ميزان المدفوعات وزيادة التراكم الراسمالي و النمو عن طريق القيام بالعملية التصنيعية،

---

[1] وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7 8.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والسبعون ماي 2008 ص 6 . 7

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص344

[4] مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية المفاهيم و النظرت والسياسات، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سوتير الأزاريطة– الإسكندرية ، 2003، ص161 163.

لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات من المنتجات الأجنبية و من ثم ينخفض العجز في ميزان المدفوعات و تحقيق التنمية الاقتصادية، **وبالتالي** يمكن تعريف هذه الإستراتيجية **على أنها** إستراتيجية **تصنيع ذات توجه داخلي،** تعتمد على خليط من القيود الجمركية ، التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي الناتج عن جهاز فني **كما** ذكرنا، تعتمد هذه الإستراتيجية **(إحلال الواردات)** على وسيلتين أساسيتين وهما **الحماية الجمركية وحصص** الواردات، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد ا حلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتوج المحلي في وضع أفضل من المنتوج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، **فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة،** تصبح غير قادرة على منافسة **السلعة المحلية.** وبفرض هذه القيود على الاستيراد نسبيا محليا في الطلب على هذه السلع، يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في **إنشاء** الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل[1].

ومن خلال هذا يتضح أن هذه الإستراتيجية قائمة أساسا على ثلاث مراحل أساسية هي:

- **إقامة الصناعات الاستهلاكية الأساسية.**
- **العمل على ارتياد أسواق التصدير** (بعد استنفاد فرص الإحلال في السوق المحلي)

العمل على تكثيف من إنتاج السلع الوسيطة و الإنتاجية

θ1 متطلبات تطبيق إستراتيجية **الإحلال.**

- **القيام بتثبيت و إنشاء صناعة محلية من اجل إحلال الواردات:** تعتمد إستراتيجية **إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل حاجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية بدلا** من استيرادها من السوق الأجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعة توفير البديل الملائم للواردات من حيث السعر و الجودة المطلوبين ، حتى و إن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية و دعم من طرف الدولة إلا أن هذه الحماية قد تكون صعبة المنال في ظل النقد الشديد لهيكل الحماية من قبل الاقتصاديين الدا**عمين للحرية الاقتصادية. كما يتوجب على المنشئات الناشئة بغرض خلال الموارد، أن تشمل كافة حجم** من سلع تامة الصنع لتحقيق النمو المتوازن مع الحماية الجمركية المتناقصة مع مرور الوقت كي تسمح بخلق صناعات ناشئة ناجحة[2].
- **وضع القيود التعريفية والغير تعريفية على بعض المستوردات:** بما أن إستراتيجية **إحلال الواردات تعمل على استخدام الصناعات الناشئة نواتجها لغرض الاستهلاك المحلي و الاستغناء عن الصادرات من السوق العالمي ، فان** مثل هذه الإستراتيجيةيجب أن تعتمد كآلية مبدئية على فرض القيود تجارية على شكل تعار ف جمركية أو في شكل

[1] جمال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة ، الجزائر، 2000، ص45

[2] محمد خالد السواعي ، التجارة والتنمية، الأردن، 2006، ص ص 194 195.

ضرائب على الواردات ، أو فرض حصص كمية على الواردات فوق ما هو مسموح به ، و الحجج الاقتصادية في ذلك هي حماية الصناعات الناشئة[1].

و بالتالي فان الكثير من الدول النامية ينظرون إلى إستراتيجية إحلال الواردات بأنها الإستراتيجية المهددة للإستراتيجيةتنمية الصادرات ، ونظرا للرغبة على الاعتماد على النفس و الرغبة في بناء قاعدة صناعية، و بالنظر كذلك لسهولة التحصيل للعوائد الضريبية و الجمركية ، فهذه الإستراتيجية تعد من الاستراتيجيات المحبذة للدول النامية.

2.3.4. الانتقادات الموجهة لهذه السياسة:

تعتمد هذه الإستراتيجية على الحماية الشاملة وذلك بإقامة قيود جمركية وغير جمركية ومن خلال هذه الأخيرة تنتج عدة أثار سلبية خاصة على جانب الاستهلاك وذلك أن هذه السياسة لم تخلف نمطا متوازيا لتضييع الاستهلاكي حسب ما يطلبه المستهلكون حيث ولدت صناعات صغيرة الحجم ذات تكنولوجيا متواضعة لا تتوفر لديها إمكانية التحدي والتنمية والتطوير ودون مراعاة للأسعار الاقتصادية الحقيقية أو توفير الرفاهية للفرد المستهلك أو تحقيق حرية الاختيار أو مستوى الإشباع[2]

أدت إلى ارتفاع مستويات الإنتاج وتبديد الموارد وعدم الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة

- رداءة السلع المحلية بسبب اللامنافسة الأجنبية التي تحفز على تحسين المنتوجات المحلية[3].

إضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك آثار أخرى على مختلف الجوانب ونذكر منها:

- إن هدف هذه الإستراتيجية في إطارها التنموي هو الحصول على الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية ، إلا أنه في المرحلة الثانية منها تلجأ البلدان المطبقة لها إلى استيراد مستلزمات الإنتاج ورأس المال والتكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي، وبالتالي فان هذا يقوي عناصر التبعية للعالم الخارجي.
- إن هذه الإستراتيجية لم تمكن البلدان المطبقة لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم والمنافسة حيث ولدت صناعات صغيرة ومتواضعة تكنولوجيا لا تتوفر لها في الغالب فرص المنافسة في الأسواق العالمية
- إن سياسة التصنيع عن طريق الواردات، يترتب عنه تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة، وانخفاض الأهمية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية.
- إحلال الواردات يحتاج إلى الكفاءة فنية وتقنية، ومواد أولية أو صناعية غالبا ما تكون غير متوفرة، ولهذا يستدعي رؤوس أموال و الاستيراد من البلاد المتقدمة.

---

[1] تودارو ميشيل ، مرجع سبق ذكره، ص 566 ص 567.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية المفاهيم والنظرت والسياسات، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية ، 2003 ص 167

[3] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ،ص180

- صغر حجم السوق المحلية، تضيف إليه العوامل المضادة الأخرى محليا، يحول دون الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير، ويؤدي بالتالي إلى عطالة في القدرات الإنتاجية، ومنه زيادة تكلفة الإنتاج.
- ضعف حركة التصدير بسبب الحماية الخارجية، وبسبب نقص جودة المنتجات المحلية، وبسبب ارتفاع أسعاره، وبالتالي عدم وجود أي ميزة تنافسية لها.
- لا تسيير حركة التصنيع وفقا لبرامج المحددة، بل تدفعها ظروف خارجية مضادة تحتم تقيد الواردات إلا الضرورية منها، لهذا يشجع إنتاج لهذه السلع محليا، لكن بالمقابل يؤدي إلى استنزاف عوامل الإنتاج النادرة خاصة رؤوس الأموال الأجنبية، دون النظر إلى التكلفة النسبية للإنتاج، ، حيث يتطلب الرشاد الاقتصادي إعطاء الأولية والسلع الوسيطة و الرأسمالية.
- زيادة ضغط الواردات لإنجاز هذه الإستراتيجية، وذلك نتيجة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى التركيز على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، وإهمال الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي ضعف هامش الاستيراد أو القدرة الاستيرادية[1]

[1] موساوي عبد الله، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية حالة الجزائر، رسالة ماجيستر غ م ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص15.

خلاصة الفصل الثاني:

إن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الانفتاح التجاري، حيث أن مختلف النظريات التي قامت بتفسير هذه الظاهرة – النمو الاقتصادي بينت أن هذا الأخير، مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، و ذلك من خلال أثر الابتكارات الجديدة، حيث أن كل ابتكار جديد يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية كل من رأس المال البشري، انتشار المعرفة و الخبرة وكذا الانفتاح الاقتصادي- التجاري الذي يعتبر صلب دراستنا الى جانب النمو الاقتصادي، ومن خلال فصلنا هذا نكون قد بينا عناصر الانفتاح التجاري وسياساته للرفع من مستوى التجارة الدولية، مع التطرق الى أهم مؤشراته وطرق قياسه.

و بعد ذلك قمنا بتسليط الضوء حول موضوع النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، وعلاقته بالانفتاح التجاري وذلك من خلال عرض لمختلف الدراسات النظرية والتطبيقية لدراسة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، و التي تم تداولها من قبل باحثين متخصصين في هذا السياق، مبرزين بذلك أهم ما خلصوا إليه.

الفصل الثالث

تأثير المعطيات و المستجدّات العالمية على الانفتاح و النمو في الدول النامية دول الجنوب

إن تقسيم العمل الدولي و التجارة الدولية اللذين يمكنان كل دولة من أن تتخصّص وأن تصدّر الأشياء التي تستطيع أن تنتجها أرخص من غيرها، وتبادلها بما يمكن للآخرين أن يزودوها بتكلفة أقل، كانت ومازالت احد العوامل الأساسية التي تعزّز الرفاهية الاقتصادية وتزيد الدخل القومي لكل دولة تساهم فيها .

جوتفريد هابرلر –*GOTTFRIED HABERLER*

مقدمة الفصل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى إبراز العلاقة التفاعلية القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من خلال الآثار التي ترتبت على اقتصاديات الدول النامية و العربية على حدّ سواء ، من خلال التعريج على أهميته و أسبابه وإعطاء أثار تطبيق اتفاقيات التجارة في السلع و في الخدمات وكذا في حقوق الملكية الفكرية، هذا من جهة، كما سنعرج على تأثير المعطيات الجديدة للتجارة الخارجية –الدولية على كلا من الانفتاح و النمو في الدول سابقة الذكر، ويمكن أن نميز في الفترة الأخيرة و بالضبط من سنة 2008 حدثين هامين غيرا من مفهوم التجارة الخارجية وحجّما من هيمنتها على الاقتصاديات العالمية و النامية على غرار العربية، هما:

1 الازمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها في الولايات المتحدة الامريكية لتصل عدواها إلى كل اقتصاديات العالم بحكم الروابط الاقتصادية والعلاقات التجارية المتشعبة التي تربط دول العالم المتقدم بدول العالم النامي.

2 ثورات الربيع العربي و الانتفاضات الشعبية –الحراك الشعبي التي شهدتها جملة من الدول النامية على غرار الجمهورية العربية السورية واليمن و جمهورية مصر العربية وليبيا التي غيرّت من طبيعة المعاملات البينية، وأعادت تثبيط النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الكبير في تغيير مجريات المعاملات التجارية.

كما سنقوم بإجراء دراسة قياسية على عينة من الدول النامية لغرض إثبات العلاقة التفاعلية القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2014.

1. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

أدركت غالبية الدول مسألة تبني سياسة الانفتاح التجاري و الاقتصادي، كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال الارتقاء بأداء اقتصادياتها المحلية – أنواعها ومؤسساتها الإنتاجية وفي مقدّمة هذه الدول نجد دول جنوب شرق اسيا حيث انها جنت فوائد جمّة من خلال انتهاج هذه السياسة في فترات متقدّمة بالمقارنة بالدول الأخرى النامية، وذلك من خلال زيادة معدّلات نموّها.

لقد أدركت الدول المتفتحة على الخارج مكاسب الانفتاح التجاري وضرورة أخذ نصيبها من الانتاج العالمي و التدفقات المختلفة من السلع و الخدمات ورؤوس الأموال و الاستثمارات، ممّا يتناسب مع مواردها و قدرتها، وأدركت أنه كلما زادت درجات تكاملها كلّما انخرطت في علاقات وشراكات جديدة تتطلب المزيد من إعادة الهيكلة.

1.1. أهمية و أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية.

لقد عانت البلدان النامية جميعها من الانخفاض الشديد في معدّلات النمو، الذي أدى بدوره إلى تراكم المديونية الخارجية مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة الدولية –ارتفاع نسب خدمات الدين حيث يرى جملة من الاقتصاديين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية راجع إلى طبيعة العلاقات التجارية التي تربطها مع الدول المتقدمة طالما أن صادراتها –الدول النامية هي عموما مواد أولية ووارداتها عبارة عن مواد مصنعة.

1.1.1. أهميته

قامت فكرة انفتاح التجارة على مبدأ التخصص في العمل وفي إنتاج السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية حتى ولو كانت ذات كفاءة في إنتاج سلع أخرى وذلك حسب الفكر الكلاسيكي– المدرسة الكلاسيكية وذلك وفقا لقواعد ومتطلّبات السوق.

ورغم هذا الطرح، فإن الدول النامية قابلته بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يضعها دائما محصورة في إنتاج المواد الأولية، ولقد اهتمّت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي[1]، وفي المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتّباع سياسة التصدير، التي جعلتها تحقّق معدّلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية، ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب و التي نميّز منها[2]:

- ✓ تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات –العمل على موازنة الميزان التجاري
- ✓ تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع المنتجين إلى التحسين و الابتكار في المنتجات.

[1] يذكر أن السبب الأول و الأساسي وراء استلام الدولة قيادة النشاط الاقتصادي يرجع إلى أن طاقة المستثمرين الخواص في هذه الدول لا تتوفر على رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الكبرى، كما أن غياب الأسواق المالية له دور كبير في ذلك، وهذا ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تأمين مثل هذه الموارد المالية الباهظة.

[2] محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000، ص: 06.

✓ العمل نحو تحقيق اكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار.

✓ السماح للشركات من أن تتشكل قوالبا بشكل كامل بما يتوافق مع ميزا النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.

✓ إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول تكنولوجيا الجديدة واستخدامها، كما أن تحرير كل من الصادرات و الواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الأخرى وهذا يسمح للمستهلكين من شراء السلع المنخفضة الأثمان و العالية الجودة.

✓ كما يعتبر تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات و المهارات و الحصول على التقنيات الحديثة[1] و التكنولوجيات.

ذلك أنه كلما قمنا بتحرير التجارة في إطار مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية و المؤسسية و التشريعية سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، ويفتح الباب واسعا أمام دخول الاستثمار الأجنبي الذي يقدم معه التقنيات الحديثة في الانتاج و التسويق و التوزيع، إضافة إلى توسيع القاعدة الانتاجية في البلد ورفع معدّلات النمو وخلق فرص العمل الجديدة.

كما أن حرية التجارة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها حيث تتعدى زيادة الكفاءة الاقتصادية و التخصيص الأمثل للموارد، إلى توسيع الأسواق الحرّة و خلق المنافسة التامة و النزيهة، ولهذا وجب على الدول النامية الاندماج في السوق العالمية مع هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية من تزايد تيارات العولمة و التكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبح الواقع التجاري الحديث يخفي الكثير من الممارسات النزيهة في ظاهرها دون النظر في فحواها.

ونظرا لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة من جانب على التحرير الذاتي ومن جانب آخر على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعدّدة الأطراف و الثنائية، إضافة إلى المشاركة في التجمعات الإقليمية الراسية و الهادفة لتحرير وزيادة التكامل وصولا للأسواق المشتركة و الوحدة الاقتصادية في بعض الحالات.

و الملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أنه نجد بعض الأقاليم حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها أخرى ما زالت تعاني أو أاتبذل جهدا لم يتوج بعد كغيره، ولكن السبب في ذلك واضح من حيث أن ضمان نجاح التنفيذ و التأكيد على النجاح لا يقتصر على عنصر واحد وإنما مرهون بمدى تحفيز ونجاح عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل الأخرى كوحدة متكاملة بشكل منهجي ومدروس.

[1] محمد حامد الحاج، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

2.1.1. أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية.

ترجع الأسباب وراء تحري التجارة في الدول النامية إلى العديد من الأسباب التي يمكن أن نوردها فيما يلي:

1. كون الانفتاح التجاري (أثر القطاع الخارجي) يعدّ جزء من الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
2. التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر للانخفاض في أسعار البترول و الموارد الأولية الأخرى مع مرور الزمن.
3. تفاقم أزمة الديون في الدول النامية في فترة الثمانينات و الضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية و الدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.
4. أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق آسيا، و التي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا كبيرا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية[1].

إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة ومن هؤلاء رودريك 1999، حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف، ويورد رودريك تجربة 25 دولة نامية شهدت أسرع معدّلات للنمو خلال الفترة ما بين 1975 1994 علما ان بلدين من هذه المجموعة وهما: مصر و اندونيسيا قد شهدا انخفاضا في نسبة الصادرات/الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا وصل إلى 10% .

ولعل أهم سؤال يمكن إثارته عن العلاقة بين التجارة الخارجية (التصدير أساسا) بالأداء الاقتصادي هو: هل يوجد للبلدان الصغيرة النامية خيار في تطبيق قناعاتها المحدّدة داخليا و التي قد تتضارب مع القناعات السائدة دوليا؟.

لعلّ أغلب إجابات متخذي القرارات في هذه البلدان هي: "لا" إذ لابد من الخصخصة و الانفتاح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و التوجه للخارج، حيث أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة الانتاج لأنه يساعد المشروعات الإنتاجية لوصول الأحجام المثلى، فكثير من المشروعات في الدول النامية لا تمكن من بلوغ الحجم الأمثل بسبب

[1] ومن هذه الآراء نجد دراسة ميكايلي سنة 1977 (Michaely) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1950-1973 حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي و معدّل نمو الصادرات المحلية الوطنية و نمو الناتج المحلي ككل، وأظهرت الدراسة أن معدّل الارتباط بين هذه المتغيّرات 52.3% حسب **بيرسون** في 23 دولة التي قدر دخله الفردي سنة 1972 أكثر من 300 دولار، في حين وجد معامل الارتباط **لسبيرمان** 4% في 18 دولة ضعيفة الدخل (دخلها أقل 300 دولار)، واستنتج الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية اذا كانت هذه الدول قد حقّقت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية، كما قام بلازا (Balassa) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات و النمو في الناتج الاجمالي على 11 دولة من الدول النامية في الفترة 1960-1973 وبينت النتائج المحصّل عليها على التأثير الواضح و العلاقة الايجابية و القوية لنمو صادرات الصناعات التحويلية على المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي في الفترة الثانية 1966-1973 أحسن من الفترة الأولى 1960-1966 حيث فسّر ذلك أن تأثير صادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الفترة الأولى كان أقل منه في الفترة الثانية، كما أنه لاحظ ان زيادة معدّل الصادرات بمقدار 1 % ستزيد من معدل النمو الاقتصادي بمعدّل 4%.

ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها وبالتالي فهي لن تتمكن من تخفيض التكاليف إلى أقصى حدّ ممكن، فالدولة التي تحد من المنافسة بتقييد دخول السلع الاجنبية المماثلة قد تسيء إلى الاقتصاد المحلي لانها تساعد على بقاء المشروعات بعيدة عن الاحجام المثلى وتنتج بنفقات مرتفعة بعيدة عن تلك التي تنتج بها المشروعات ذات الأحجام المثلى[1].

2.1. آثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية.

إن سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدتها بعض الدول لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر و إنما شملت أيضا تخفيض مستوى التدخل الحكومي، حيث أن تقييم بعض من هذه التجارب أظهر بأن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي و السيطرة على التضخم كانت عوامل أساسية لنجاح سياسة إصلاح القطاع الخاص بالتجارة الخارجية إضافة إلى أنه أظهر بأن أكثر الدول نجاحا في تطبيق هذه السياسات كانت الدول التي قامت بتحويل كل القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى قيود غير كمية –أي تعريفات جمركية وأخذت بتخفيضها تدريجيا، كما يلاحظ بان سياسة منح حوافز مباشرة للصادرات لم تكن مثل سياسات إجراء تخفيض حقيقي على سعر الصرف وتحرير الاستيراد وسهولة حصول المصدرين على مستلزمات الانتاج من السلع المستوردة، غير أن نجاح برنامج إصلاح التجارة الخارجية تظل محدودة ما لم يتم العمل على إزالة كل العوامل الداخلية التي تعمل على عرقلة وتشويه الأداء الاقتصادي[2].

في الواقع إن زيادة التحرر الاقتصادي تعني تخلي الحكومات عن سياسات دعم السلع، وخصوصا ما تعلّق بالموارد المستنفذة، وهو ما يعتبر بحدّ ذاته خدمة للتنمية المستدامة، غير أن ذلك لا يؤدي بالضرورة لسياسة بيئية سليمة، لذلك يجب أن تكون هناك سياسات وحسابات اقتصادية تاخذ في حسابها التكاليف البيئية، كما ينظر إلى أن زيادة تحرر السوق ستزيد من المساهمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة وخاصة للطبقة المحرومة، إلا أن السياسات الملازمة لسياسة تحرر السوق و الانفتاح المرتبطة بالإصلاحات الهيكلية –كما أثبتت التجارب في أكثر من بلد: المغرب ومصر و الجزائر على سبيل المثال تكون في الغالب مصحوبة بالحد من فرص العمل وتقييد الإنفاق الاجتماعي ولو على المدى القصير أو المتوسط[3] ، ولكن الدراسة التي صدرت عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2003[4] بعنوان "جعل التجارة العلمية تعمل لصالح الناس" كانت حذّرت من التسرع في عملية تحرير التجارة، وأكدت على أن النمو هو ما يدفع إلى تحرير التجارة و

---

[1] *J.CEDRAS et PORQUET.Theorie de l'échange international. Edition Dalloz. Paris 1975. P :80*

[2] للتفصيل راجع: يوسفي رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي –حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2006، ص: 64-65.

[3] راج حمدي باشا، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر 2006 2007 ، ص: 165.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنجليزية (United Nations Développent Programme) :واختصاراً (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة ,وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 177 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء

ليس العكس، كما بينت أن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو من نتائج النمو والتنمية، وليس شرطا مسبقا لها و أنه لا يجوز تطبيق قو اعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بل يجب أن تتباين هذه القواعد مع تباين مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، ونبّهت الدراسة إلى أهمية توفير حيّز أوسع للسياسات الوطنية في الدول النامية، وبالتالي أهمية عدم إرهاق هذه الدول بالقواعد و المعايير و الالتزامات الدولية التي تتعارض مع مقتضيات التنمية[1] .

وأما إذا اطلعنا على النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية وتطبيقاتها لتلك الشروط و **الإجراءات فإننا نقرأ عددا من الحقائق من بينها:**

1- **أنه بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية** إلى 9 ترليون دولار في بداية سنة 2002، **فقد ظل نصيب** مجموعة البلدان المتخلفة من التجارة العالمية ثابتا **خلال العقود الثلاثة الماضية عند نسبة** 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم ان سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون ما نسبته 75% من إجمالي سكان العالم، إلى جانب ذلك فقد تراجعت مساهماتها في الناتج الاجمالي العالمي من 15% **سنة** 1965 الى13,4 **سنة** 1995.

2- مساهمة الدول النامية في الناتج الاجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة حيث ساهمت **إفريقيا** بمجموع دولها (48 **دولة**) بحوالي 3,2 % **من** إجمالي الناتج العالمي، في حين أن الاقتصاد **الأمريكي** وحده بلغ ما **نسبته** 21,1% في سنة 2003، كما ساهم الاقتصاد الياباني بحوالي 7% ، **لذلك يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، خصوصا منذ إنشاء** منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول، بحيث ظلّت القواعد الاقتصادية و التجارية و المالية و النقدية العالمية في صالح الدول المتقدمة خادمة لمصالحها، فخلال الخمس **سنوات** الأولى **حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل النتائج بفضل أداء المنظمة العالمية، إذ يذكر تقرير الإدارة الأمريكية** إلى الكونجرس أن عدد الوظائف التي توافرت في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دعم الصادرات قد زاد بمقدار 1,4 مليون ليصل إلى 11,7 مليون وظيفة، ويشير نفس التقرير أن الصادرات الأمريكية ازدادت أكثر من الثلث على امتداد الفترة 1994 إلى 1999[2].

3- **بالرغم من أن دعاة العولمة** و التحرير المالي و التجاري، كانوا يزعمون أن البلدان النامية سوف تستفيد **من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا** أن ذلك لم يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% **من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا** إلى **البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية – أوربا اليابان و الصين) أما بقية البلدان المتخلفة فقد حصلت على أقل من** 10% **من تلك الحركة.**

---

[1] منير الحمش، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العربي بدمشق، تعنى بنشر المواد الفكرية و السياسية و الدبلوماسية و الوثائق المتصلة بذلك، العدد رقم 26، السنة الثامنة 2006، ص: 101 على الموقع الالكتروني: *http// :www.awu-dam.org/politic/26/fkr26* بتاريخ: 2012/10/05 في الساعة: 11و22 دقيقة صباحا.

[2] السيد أحمد عبد الخالق و أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:33 وما يليها.

4 إجمالي رصيد ديون البلدان النامية ارتفع بشكل سريع ومهول خلال العقد الماضي من 603.3 مليار دولار سنة 1980 الى 2172 مليار دولار عام 1997 ومع نمو حجم هذه الديون، وارتفاع معدل الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض البلدان الى ما يزيد عن 100 % وهذا ما يزيد من معاناة الشعوب حيث يعيش اليوم حوالي 1.5 مليار إنسان في حالة الفقر المدقع في حين يملك أقل من 4% من مليارديرات العالم الرأسمالي ثروة تزيد عما يملكه 2.5 مليار من السكان في جنوب الكرة الأرضية[1].

5 الالتزام المبكر بقواعد العولمة و الليبرالية و التحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية ومدمرة في بعض الأحيان على اقتصاديات هذه البلدان حيث وضعت العديد من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدا القدرة على حماية صناعتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة و التكنولوجيا، وتعرضها الى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العلاقة المتعدّدة الجنسيات على المشروعات الوطنية و الالات الأساسية للنشاط الاقتصادي.

إن فشل بعض البلدان النامية في الاندماج بالاقتصاد العالمي، قد يرجع إضافة الى الأسباب التي سبق ذكرها، الى أن بعض هذه البلدان حاولت السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر صرف حقيقي مبالغ فيه، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات وبالتالي يخرجها من السوق العالمي، ولكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض لأنه يحول الموارد من قطاع السلع القابلة للتصدير الى السلع غير القابلة للتصدير بسبب ارتفاع أسعارها، كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى تقليص الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير، إن الفشل في زيادة الإنتاجية ورفع درجة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية في نظام عالمي مفتوح – اقتصاد كلي مفتوح وهو أمر عسير بالنسبة للدول المتخلفة قد تنتج عنه مشاكل وصعوبات في ميزان المدفوعات مما يؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي وتخفيض معدّلات التنمية الاقتصادية.

2. انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على النمو في الدول العربية.

تنتج التجارة الخارجية نموا اقتصاديا عالميا كبيرا عند توفر الحرية و الشفافية، فهي تشجع التخصص الذي يؤدي إلى الحصول على عوائد أكثر في الإنتاجية و الكفاءة وهذا يعني أن الدول يمكنها أن تركز مواردها في إنتاج السلع التي تتفوق فيها كما يمكن أن تساعد التجارة في نقل التكنولوجيا و المواد المطلوبة لتصنيع الصادرات، وان تقدم للمستهلكين مجالا أوسع للاختيار كما يمكن أن تشجع التجارة المنافسة السعرية وتنشط التقدم التكنولوجي وهذا هو السبب في أن واحد من أهم الدوافع للنظام التجاري متعدد الأطراف هو تشجيع التخلص من الحواجز التجارية، وقد حدث ذلك من خلال جولات المفاوضات و التي سمحت فيها الدول المشاركة بفرص أفضل

1 رابح حمدي باشا، نفس المرجع السابق، ص: 167

للدخول إلى أسواقها في مقابل الحصول على فرص أفضل للدخول إلى الأسواق الأخرى، ولكن توسع المفهوم بعد ذلك ليصل إلى مفاهيم أوسع نطاقا مما كانت عليه اتفاقية الغات **وذلك عند تأسيس المنظمة العالمية** للتجارة، التي فتحت آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية إلى برامج الإصلاح و التكييف الهيكلي و الاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط.

1.2. انعكاسات تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة على الدول العربية.

تعتبر الدول العربية جملة من مجموعة الدول النامية، ولهذا فان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، سيترتب عليه نفس ما ترتب على الدول النامية من اثار، وتعتمد العديد من الدول العربية في صادراتها على النفط و البيتروكيماويات والمواد الأولية عموما، فالنفط هو سلعة مستبعدة من التفاوض في إطار المنظمة (OMC) وأسعارها تتحدد في السوق الدولية استنادا لقوى العرض و الطلب على المادة الأولية[1].

وقد أدركت الدول العربية انه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة لتغطي أكثر من 90% من إجمالي التجارة **العالمية، فان استمرارها خارج نظام** الجات الجديد للتجارة لن يحول دون تأثرها بالسلبيات الناجمة عنه، بينما لن تتاح لها الاستفادة من الايجابيات إلا من خلال الانضمام و المشاركة فيه، وعليه سنحاول في هذا العنصر أهم الآثار الايجابية و السلبية لمختلف الاتفاقيات القطاعية التي ستترتب عن انضمام الدول العربية إلى المنظمة.

1.1.2. آثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع

أولا تحرير تجارة السلع الزراعية

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في بعض البلدان العربية، غير أن هناك عجزا في الميزان **التجاري الزراعي نتيجة تزايد الواردات الزراعية العربية مقارنة بالصادرات، حيث بلغ العجز سنة** 1995 **قيمة** 17.5 **مليار دولار، وبلغ سنة** 2000 **قيمة** 20.63 مليار دولار، وهو ما يعني أن الدول العربية تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، وهي بالتالي تبعية متعدّدة الجوانب منها الاقتصادية، والمالية والتكنولوجية والسياسية وحتى الأمنية[2].

ويعدّ قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدي إلى حدوث اتجاه تصاعدي لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الدعم الزراعي، إضافة إلى حدوث انكماش في المعروض العالمي من السلع الزراعية نتيجة إزالة تخفيض الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة للمزارعين، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في الموازين التجارية العربية، وقد بينت بعض **الدراسات** بأن الزيادات في الأسعار ستكون أعلى في كل من المنتجات التالية **" القمح والألبان والسكر و اللحوم"** وهي السلع واسعة الاستهلاك وتحضى بدعم كبير من الدول الصناعية، هذا رغم أن تطبيق الاتفاق يكون على

[1] فلاح سعيد خير، انعكاسات العولمة على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2001، ص: 123

[2] حسين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، سنة 1999، ص: 103.

مدى عشر سنوات اي حتى نهاية 2005، كما أن الانعكاسات لن تقتصر فقط على ارتفاع في أسعار الواردات الغذائية، بل ستشمل أيضا دخل كل من المنتجين و المستهلكين المستوردين و المصدرين، وتقديرات الأمم المتحدة تتوقع ان تبلغ الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية حوالي 887 مليون دولار سنويا[1] يعود في معظمها إلى انخفاض في فائض المستهلك و المنتج و الإيرادات الحكومية، وذلك في سلع مثل القمح و الأرز و السكر، وستكون بذلك مصر الخاسر الأكبر تليها كل من العراق و السعودية و الجزائر وسوريا، فمثلا إذا كانت الجزائر تستورد الطن الواحد من القمح المدعم من كندا بسعر يعادل 110 دولار فإنه بعد تخفيض الدعم و المقدرة نسبته حسب الاتفاقية بـ 40% مع اية 2005 فإن سعر الطن الواحد من القمح قد يصل إلى 145 دولار وهو ما يعني زيادة قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة 30% تقريبا.

ويتبين من خلال مراجعة نصوص الاتفاقية الخاصة بالزراعة أن الانعكاسات ستكون أفضل على البلدان العربية الاعضاء في المنظمة مقارنة مع البلدان غير الاعضاء، وذلك لاستفادة المجموعة الاولى من تخفيضات التعريفة الجمركية و الدعم مما يقوي من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية، وكذلك إلى المنتجات المتاحة في الاتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات و الحيوانات في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ثانيا تحرير تجارة السلع المصنّعة:

تشير اتفاقيات جولة الأورغواي إلى أنه سنة 2005 سيتسع نطاق السلع المشمولة بالإعفاء إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية، والى خفض كبير في الرسوم المشمولة بالإعفاء إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية الأخرى لتتراوح ما بين 4% إلى 6% والى تخفيض بنسبة أقل من الرسوم المفروضة على المنسوجات و السلع الزراعية وهو ما يعني أننا أمام هيكل جمركي جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يندرج ارتفاعا بالمنسوجات و الملابس، وينتهي في القمة بالسلع المصنعة المحددة الرسوم أو المعفاة تماما، وسيؤدي هذا الهرم الجمركي الجديد إلى قيادة عملية لإعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولي[2].

وعليه سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقية(تحرير السلع المصنّعة) آثار عديدة على الصناعات الأساسية في الدول العربية[3].

- آثار الاتفاقيات على الإنتاج الصناعي العربي:

[1] اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة2002، ص: 189.

[2] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التطبيق، طبع جامعة حلوان، الطبعة الرابعة 4 القاهرة سنة 2003، ص: 134.

[3] فريد النجار، إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، الصناعة العربية تواجه منافسة الجات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، يوم 1994/07/04 على الموقع الالكتروني: *http// :www.awu-dam.org/politic/26/fkr26* بتاريخ: 2011/01/17 في الساعة: 22:00.

إن القطاع الصناعي في الدول العربية يساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بنحو 20% من- *PIB* بينما تساهم الصناعات التحويلية بنسبة 10% فقط[1] وتعتمد هذه الصناعات في كثير من البلدان العربية على المساعدات الحكومية و الدعم وحوافز أخرى مختلفة لضمان استمراريتها ونموها.

وعليه فان الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الالتزام بتنفيذ اتفاقياتها سوف يؤدي الى تحولات كبيرة في هياكل وقواعد الإنتاج الصناعي العربي، وذلك على النحو التالي:

- المنافسة الصناعية:

سوف تزداد المنافسة الصناعية مستقبلا بسبب توجهات المنظمة العالمية للتجارة، ومن المعروف أن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار، بل تعتمد كذلك على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار و التمييز الإنتاجي، ويعني ذلك ضرورة تبني الصناعات العربية لوسائل تنافسية جديدة تواجه بها الواردات الصناعية في الاسواق المحلية.

- التنميط الصناعي و المواصفات الفنية:

إن التعامل مع اتفاقية المنظمة بالنسبة للسلع الصناعية يتطلب ضرورة مراجعة المكونات الإنتاجية للصناعة، ودراسة الحركة و الزمن لكل منتج وإعادة تصميم المنتجات الصناعية و البحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء وقطع الغيار و الاتجاه نحو عالمية المواصفات الفنية.

- التنمية الصناعية حسب قواعد المنظمة:

من المتوقع زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الإنتاج و الموارد الاقتصادية العربية، وذلك لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي من أجل التنمية الصناعية و الاستفادة من اتساع النطاق التجاري الدولي و القضاء على البطالة، وتحقيق استخدام كامل لعوامل النتاج المتاحة.

- تأثير اتفاقيات المنظمة على تكاليف الإنتاج الصناعي:

تعتبر سلوكيات منحنى التكاليف الصناعية مختلفة باختلاف الصناعات(متزايدة – ثابتة- متناقصة) وكذا باختلاف الأحجام الاقتصادية للإنتاج[2].

- المنظمة و الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

أدت المنظومة الجديدة للتجارة العالمية إلى إعادة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة وفق كفاءة عوامل الإنتاج في المواقع البديلة في العالم، وسوف تؤدي مناخات الاستثمار الصناعي و المخاطر السياسية على قرار الاستثمار الصناعي و النتاج الدولي وعقود الإنتاج في المستقبل.

[1] ابراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة1999، ص: 281.

[2] عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة 1997، ص: 554.

وتعتبر هذه العوائق في وجه **الإنتاج** الصناعي العربي من جانب العرض، **وإضافة** لها هناك بعض العوائق المرتبطة من جانب الطلب، و المتمثلة خصوصا في السياسات التجارية التي تنتهجها الدول الصناعية الكبرى، وباعتبار **أن** هذه الدول تستحوذ على نصيب هام في كل من الصادرات و الواردات بما يجعلها السوق الرئيسي للبائع و المشتري في آن واحد.

2.1.2. آثار تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العديد من الدول العربية وأكثرها قدرة على خلف **فرص العمل، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري** العديد من القطاعات الأخرى، وأهمها الخدمات المالية **(البنوك و التأمين وسوق المال) وخدمات النقل بأنواعه الثلاثة (بري بحري جوي)، الاتصالات السلكية و** اللاسلكية، السياحة، الإنشاء و التعمير، قطاع الخدمات المهنية **(الطب – التعليم** الهندسة **الاستشارات المحاسبة المحاماة).**

ونظرا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتماد بحارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة، فان قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الاسواق العربية المحلية او في الاسواق العالمية، نظرا لسيطرة **الدول** المتقدمة على مجال تجارة الخدمات، خاصة الشركات متعدّدة الجنسيات المتخصصة في قطاعات التأمين، المصاريف و الخدمات الملاحية وغيرها وبالتالي فإن فتح الأسواق العربية أما موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي تم تحريرها، سيولد منافسة غير متكافئة، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج و التوظيف وما يتبع ذلك من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات العاملة في هذه القطاعات، وفي نفس الوقت تزداد تحويلات أرباح الأجانب الى الخارج، **وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح** [1] .

كما أن نقص الإطارات المؤهلة سيجعل بعض الدول غير قادرة على متابعة مدى التزام شركائها التجاريين **بالقواعد و الإجراءات** الجديدة، كما لا يمكنها من تامين الخبراء اللازمين لتمثيلها في المجالس و اللجان الخاصة بهذه الاتفاقيات[2].

وفيما يخص انتقال العمالة، فان الدول **المتقدمة عارضت تحرير انتقال العمالة، وان ما تسمح به الاتفاقية هو** الانتقال المؤقت للخبراء و المتصل عملهم بالدخول إلى السوق لتقديم احد أشكال الخدمات، ونجد دليلا على **ذلك أن نسبة 60%** من صادرات البرمجيات الهندية تقدم عبر التنقلات المؤقتة للمبرمجين، ولا توجد أية مؤشرات **بأن الدول الصناعية ستتجه** إلى تخفيف القيود على انتقال العمالة[3].

3.1.2. أثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، القاهرة، سنة 2004، ص: 135.
[2] سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،الكويت، سنة 1995، ص: 130.
[3] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن. سنة 1999، ص:188.

لقد قامت الدول الصناعية خارج نطاق اتفاقية الجات بتوقيع اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية برن بسويسرا لحماية الحقوق الأدبية و الفنية، وكانتا كلاهما قليلتا الأثر، وفي ضوء هذا وجدت هذه الدول ضالتها حين تم التوقيع على اتفاقية أورغواي، في وضع اتفاق الملكية الفكرية في مجال التجارة، و الذي يمنع دخول أي منتج مقلّد، بل أن المنظمة العالمية للتجارة قد نصّت في المادة 61 على بعض العقوبات الجنائية في حالة ضبط المنتج المقلّد[1].

وسوف يؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى حرمان المنظمة العربية من حقها في الحصول على المعرفة التكنولوجية او حتى إجراء الابحاث العلمية و المعرفية، وكلها امور تساهم في تعميق الفجوة التكنولوجية، كون انها لن تستطيع دفع ثمن الحصول على هذه الخدمة نتيجة ارتفاع أسعارها، وتبرز هذه النقطة بشدّة فيما يتعلّق بقطاع الصناعة الدوائية، حيث لا يغطي الإنتاج المحلي السوق المحلية إلا بنسبة ضئيلة لا تزيد عن 43% وان فترة السماح المقدمة من المنظمة (O.M.C) للدول النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية تمتد الى 10 سنوات فقط، وعليه فإن هذه المدّة طويلة وممكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار النسبية للأدوية الأساسية، الأمر الذي سيكون له أثر سيء على الصحّة العامة في الدول العربية.

وخلاصة لما سبق فان اتفاقية- تريبس بما هي عليه آليات تنفيذها تؤدي إلى خسارة تجارية صافية للدول العربية، خاصة في مجال براءات الاختراع لارتفاع تكاليفها وطول مدّة حمايتها، وهو ما يعيق تطوير الصناعات المحلية وتنميتها بسبب ضعف مجالات البحث و التطوير في الدول العربية واعتمادها على الدول المتقدمة في هذا المجال.

2.2. أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية و العربية.

تواجه التجارة الخارجية العربية اليوم عدّة تحدّيات أنتجتها الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية وتداعياتها على القطاعات المالية العالمية و الإنتاجية و الخدمية في الدول المتقدمة كما الدول النامية، ولكن بنسب متفاوتة ولعلّ ابرز هذه التداعيات برزت في مجالات التمويل المصرفي للتجارة في ظل استمرار تثبيت سعر الصرف لعدد من عملات مقابل الدولار آفاق النمو في قطاع النفط – الاقتصاد الريعي و الانخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين و العائدات السياحية و المساعدات الرسمية للتنمية، و التأثيرات على أسواق العمل في الدول العربية، وتأتي هذه المستجدّات في الوقت الذي لا تزال فيه التجارة العربية تعاني من عدّة قيود وعراقيل تحدّ من إمكانية الاستفادة من السوق الاستهلاكية العربية الواسعة.

1.2.2. أثر الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول النامية.

أولا حركة الصادرات:

[1] أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، القاهرة، سنة 2003، ص: 39.

جاءت الأزمة المالية العالمية بعد أن كانت معظم الدول النامية قد سجّلت معدّلات نمو غير مسبوقة مصحوبة بمعدّلات نمو في حجم الاستثمارات تخطّت 10% غير أن هذه **الأزمة** شكّلت ضربة كبيرة لهذه الاستثمارات التي انحسرت بسرعة وتجلّت أبرز ملامح هذه **الأزمة** في التراجع الحادّ في أسعار السلع حيث تراجعت **أسعار النفط بأكثر من** 50% **وأكثر من** 40% في أسعار السلع غير النفطية، وذلك حتى مارس 2009 **وتراجع تدفق رأس المال من القطاع الخاص** إلى **الدول الأشدّ فقرا من** 30 **مليار دولار عام** 2007 إلى 21 **مليار دولار عام** 2008 والى 13 **مليار دولار عام** 2009، **كما تراجع حجم التحويلات** إلى **الدول المنخفضة الدخل بنسب تراوحت ما بين** 5% إلى 7% **عام** 2009، **رغم حدوث انتعاش طفيف عام** 2010 **بنحو** 12.8% في إجمالي **الصادرات العالمية**، وبلغت معدّلات النمو في البلدان النامية 14.5% **عام** 2011 **و**12% **عام** 2012 **على** التوالي **كما نمت الصادرات فيها بنسبة** 2.4% أعلى من نسبة النمو في البلدان المتقدمة التي بلغت 6.9% **سنة** 2012 [1] **كما يوضحه الشكل** (3 01)، **وبما أن** الدول الفقيرة تعتمد بشكل رئيسي على التجارة في توفير الموارد **للمالية العامة، من خلال تصدير المواد الأولية و الخام و السلع المصنعة، فإن تراجع حجم الطلب العالمي على** سلعها قد أثر بشكل كبير على عائدات المالية العامة فيها، ووفق مصادر دولية أدى الركود الاقتصادي الدولي إلى **تعريض** 11.6 مليار دولار من الإنفاق الأساسي للمخاطر في مجالات التعليم و الرعاية الصحية والبنية الأساسية **و الحماية** الاجتماعية وذلك في الدول الأشد ضعفا وتعرّضا للمعاناة[2].

[1] مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي، التقرير السنوي 2011 "التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي"، مركز أنقرة، 2011، ص:19.

[2] مجلة جسر التنمية، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية و النامية،سلسلة دورية تعنا بدراسة التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 102، أفريل 2011، ص:6-8.

الشكل (3 01): حجم صادرات السلع و الخدمات عالميا قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"التغير بالنسبة المئوية"

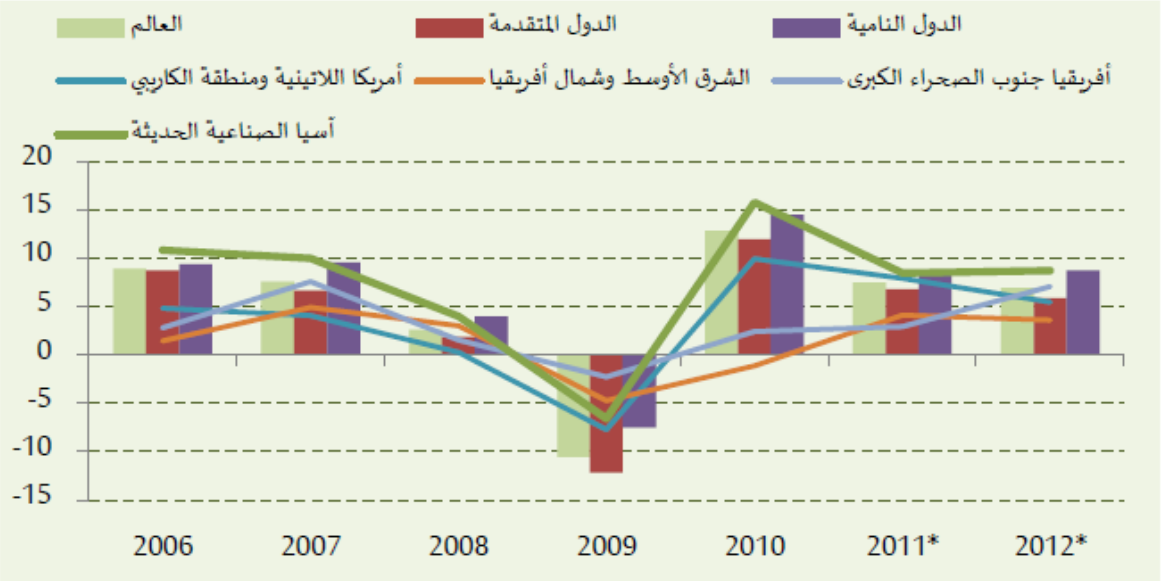

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 19.

غيرّت الأزمة المالية العالمية و الانكماش الاقتصادي الأخير أحوال التجارة العالمية، فرغم الانخفاض الكبير و السريع في أسعار السلع و **خصوصا المواد الأولية و النفط، بالإضافة** إلى انخفاض الطلب على الخدمات السياحية في الدول النامية كمصر و تونس و المغرب...وغيرها، فقد تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما **بين** 5% **و** 10% **مل مبادلات عام** 2009، كما تراجعت صادرات الدول النامية بحوالي 2% إلى 3% **من** نفس السنة، ويأتي هذا التطور السلبي بعد نمو في إجمالي **حجم التجارة العالمية بنحو** 2% **عام** 2008، **رغم** التراجع الذي حدث في النصف الثاني منه، و بالمقارنة مع نسبة النمو في حجم التجارة الدولية التي سجلت حوالي 6% **عام** 2007 وبعد أن شهدت صادرات هذه الدول من السلع و الخدمات تحسّنا مضطردا بمعدّل نمو قدرة 20% خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 **و** 2008، **وقد تفوقت على معدل نمو التجارة العالمية الذي بلغت قيمته** 12% خلال نفس الفترة (2000 2008) **وذلك على الرغم من أن حصة الدول النامية من** إجمالي **التجارة العالمية لا تزال دون** 1% ويعود سبب هذا التحسن بشكل كبير إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع في الأسواق العالمية، حيث تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية.

وحقق النمو في الاقتصاديات النامية ما نسبته 5.5% **عام** 2013، ومع ذلك لم يبلغ هذا الأخير المعدّلات المرتفعة التي كان قد بلغها من قبل خلال السنوات **السابقة** 2010 **و** 2011، **وقد كانت السياسات** الداعمة ركيزة أساسية من ركائز التسارع الذي شهده النشاط مؤخرا في كثير من الاقتصاديات لكن ضعف النشاط في الاقتصاديات المتقدمة يشكل عبأ معوقا للطلب الخارجي وكذلك معدّلات التبادل التجاري في البلدان المصدّرة **للسلع الأولية و على رأسها الدول النامية.**

ثانيا حركة الواردات:

في المقابل نجد أن هناك اتجاهات مماثلة في واردات السلع و الخدمات حيث انكمش إجمالي الواردات في العالم بنسبة 11.2% في عام 2009 ثم ارتفع بنسبة 12% عام 2010باستثناء منطقة الكاريبي حيث شهدت البلدان المتقدمة مرة أخرى تضررا من الأزمة، وتجاوز حجم الانخفاض في حجم الواردات عام 2009 نسبة 12.5% في البلدان المتقدمة ورغم الزيادة في حجم الواردات عام 2010 لا يزال متوسط النمو أقل من 13.5% في البلدان النامية في عامي 2011 و 2012، ويتوقع أن ان تستقر معدّلات النمو في الواردات حول 5.5% في البلدان المتقدمة وحوالي 10% في البلدان النامية، وقد عانت دول أمريكا اللاتينية أشد انكماش في حجم الواردات عام 2009 بنسبة تزيد على 15% لكنها شهدت نموا قويا عام 2010بمعدّل أكثر من 23% و التي يمكن تفسيرها جزئيا بمقياس التأثيرات، حيث كان هذا النمو أعلى قبل الأزمة في مناطق جنوب صحراء إفريقيا و الشرق الأوسط، ولكن الانكماش و الانتعاش لا يزالان محدودان في هذه البلدان و الشكل الموالي يوضّح حجم الواردات من السلع و الخدمات قبل وبعد الأزمة المالية العالمية[1].

الشكل (3 02): حجم واردات السلع و الخدمات عالميا قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"التغير بالنسبة المئوية"

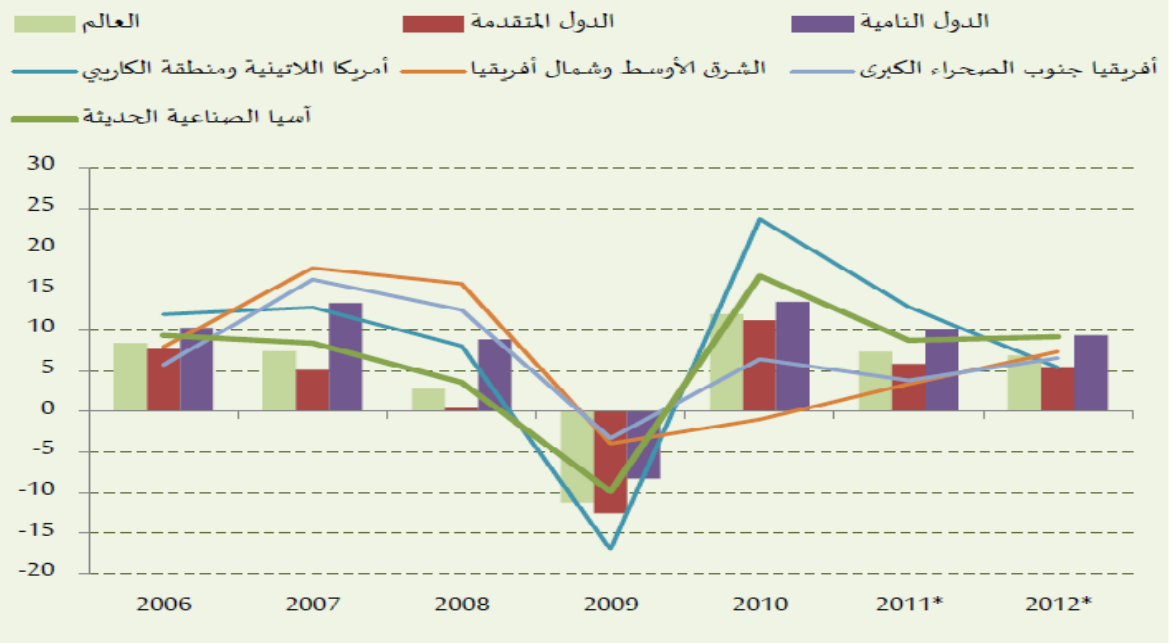

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 20.

وتجدر الإشارة ان الازمة المالية العالمية مسّت تداعياتها الهيكل السلعي للتجارة العالمية[2] حيث شهدت صادرات السيارات و المحركات ومعدّات النقل التي تشكل حوالي 25%من الصادرات العالمية تراجعا ملحوظا

[1] مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي، نفس المرجع السابق، ص ص19 20.
[2] محمد الفنيش؛ البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية؛ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب؛ جدّة، سنة 2000، ص 37.

كذلك تراجعت صادرات المنتجات الكيماوية بصورة حادّة وذلك في النصف **الأول من العام 2009 مقارنة** بالفترة نفسها من العام 2008، ويعزى ذلك الى انخفاض أسعار النفط العالمية وانكماش الطلب العالمي عليها الى حد كبير، كما تراجعت صادرات السلع الفاخرة كالملابس الراقية و العطور وساعات الالماس و المجوهرات الى ادنى مستوى لها منذ عقود وتقدّم **إحدى الدراسات**[1] **شواهد إحصائية لوجود علاقة قوية بين مبيعات السلع الفاخرة وعوائد الأسهم** حيث ان الازمات المالية وانهيار اسعار الاسهم في البورصات العالمية تؤثر سلبا على مبيعات هذه **السلع بصورة ملحوظة**، وذلك في الأجلين المتوسط و القصير.

كذلك تشير هذه الدراسات الى التراجع الكبير في **الإنفاق** على السلع الفاخرة في الولايات المتحدة **الأمريكية وأوربا** قد تعود بعض أسبابه غير المباشرة الى كون برامج التحفيز "ب.ت.إ" الاقتصادي في الدول **المتقدمة وبوجه خاص المساعدات المالية المقدّمة من الحكومة لإنقاذ المصارف التجارية المحلية، قد ترتبت عنها** ضوابط جديدة كالحد من الزيادات الكبيرة في رواتب الموظّفين في البنوك المستفيدة من هذه الزيادات و الذين يعتبرون من أهم المستهلكين للسلع الفاخرة، وبذلك يتوقع ان التغير في نمط الاستهلاك لهذه الفئة من المستهلكين **قد يؤدي** الى تغير دائم في الطلب على هذه السلع[2]، وفي جانب الواردات العالمية، فقد انخفضت الواردات النفطية في ضوء تراجع الطلب على النفط ومشتقاته في الدول المتقدمة، مشكلا بذلك حوالي 3/1 الانخفاض الاجمالي في **قيمة الواردات العالمية وتوضح إحدى الدراسات القياسية**[3]عن تأثيرات الأزمة على التجارة العالمية الى أن مصدر التراجع في قيمة التجارة العالمية راجع الى الانخفاض في الكمية و **الأسعار معا، سواء بالنسبة للواردات أو** الصادرات بينما يكمن مصدر الانخفاض في حجم التجارة العالمية في تراجع كمية الواردات و الذي كان وقعه أكبر بكثير من وقع انخفاض الأسعار الحقيقية للواردات وتلقي هذه الدراسة الضوء أيضا على السلع التي شهدت تجارتها العالمية تراجعا حادا كالسيارات و المركبات، و التي لم تتغير اسعارها سواء كانت اسعار التصدير او الاستيراد وبالتالي فإن الانخفاض الحاد في حجم **تجارة** هذه السلع كان مصدره التراجع في الكميات المعروضة لهذه السلع، كما تبين أن مصدر تراجع الواردات العالمية للنفط هو التراجع الحاد في الأسعار العالمية وليس في الكميات **المعروضة.**

2.2.2. تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية العربية.

تعتمد الدول العربية بشكل كبير على التجارة الخارجية في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية فيها، رغم أن **صادراتها هي مواد أولية و النفط الخام بشكل رئيس كحال كل من : الجزائر ذات الاقتصاد الريعي بامتياز ونجد**

---

[1] *L.Curran(2009) , The impact of the crisis on EU Competitiveness in international trade, September/October,2009.p :123.*

[2] جمال الدين زروق، التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص ص 6 7

[3] *Lerchenko ;A,Lewis ;L,Tesar ;L(2010),The collapse of international trade during 2008-2009 crisis :in search of smoking gun, in the IMF and bank of France conference on economic linkages, spillovers, paris;28-29 January 2010.*

المغرب في الفوسفات وغيرها من الدول التي ترتكز بنسبة كبير ة وكلية في بعض الأحيان على المداخيل الناجمة عن **الموارد الطبيعية بالإضافة** إلى بعض الصناعات الخفيفة، وتشير مصادر **إقليمية** إلى **أن نسبة حجم التجارة** إلى إجمالي الناتج لمحلي للدول العربية بلغت نحو 105.2% **عام** 2008 ويشير الجدول أدناه إلى **حجم الصادرات و** الواردات لـ: 19 دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010[1]:

الجدول(3 01): صادرات وواردات الدول العربية خلال الفترة 2008 2010 (الوحدة بالمليار دولار)

مجموعة الدول / السنوات	2008	2008	2009	2009	2010	2010
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	12.4	19.2	11.4	17.6	12.6	18.9
الإمارات العربية المتحدة	264.9	217.4	201.9	196.9	228.0	205.6
البحرين	21.1	15.7	15.6	12.3	18.0	14.0
تونس	24.7	26.0	20.2	21.3	21.5	23.2
الجزائر	82.6	47.5	50.0	47.8	61.2	50.4
جيبوتي	0.4	0.8	0.5	0.7	0.6	0.9
المملكة العربية المتحدة	323.7	178.8	201.6	169.3	251.6	183.9
السودان	13.0	12.5	7.5	9.5	11.6	10.6
سوريا	18.9	21.7	17.6	20.3	18.9	22.3
العراق	63.5	50.0	38.0	55.4	47.6	56.7
سلطنة عمان	39.7	26.8	28.1	21.7	33.5	23.3
قطر	72.1	39.7	60.2	44.6	91.0	53.0
الكويت	99.1	35.4	66.8	33.4	82.5	36.6
لبنان	22.6	28.1	24.1	29.4	26.1	31.0
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
مصر	53.3	63.1	47.0	59.9	46.3	58.5
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3
اليمن	9.7	11.0	6.4	7.8	8.7	8.8

المصدر: دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1980 2013-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2014 2015، ص: 223.

[1] دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1980 2013- ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2014-2015، ص:222.

كما بلغ الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية كمجموعة بأسعار السوق الجارية في عام 2009 حوالي 1.700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1.930 **مليار دولار عام 2008 مسجّلا بذلك انكماشا**[1] **بلغ معدّله 11.9% مقارنة** مع معدّل نمو بحوالي 25.8% في عام 2008، ويعتبر تراجع قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية أول تراجع لتلك القيمة منذ الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2003 وحتى منتصف 2008، **ويعزى** التراجع في قيمة الناتج بالأسعار الجارية الى انخفاض قيمة صادرات الدول المصدّرة للنفط الناجم عن التراجع الحادّ في **أسعار النفط خلال منتصف عام 2008 وبداية عام** 2009 وهذا ما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل (3 03): الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية (2000 2009)

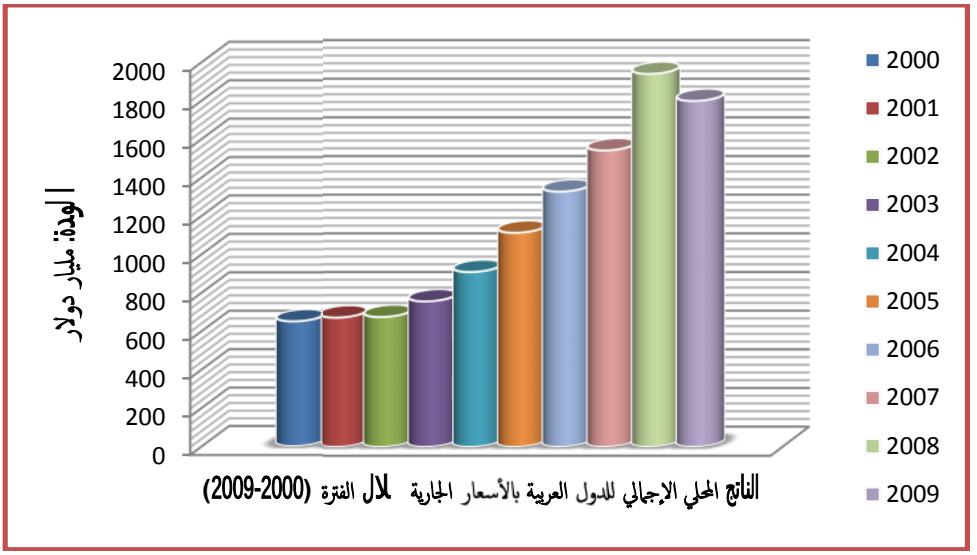

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، **شهر جانفي** 2011

وبشكل عام تراجعت معدّلات النمو بالأسعار الثابتة في عام 2007 عما كانت عليه في عام 2008، في جميع **الدول العربية، وتباين أداء** النمو حسب مجموعات الدول العربية ووفقا لخصائص اقتصادياتها، ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت في أوضاع مالية مريحة نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة التي سبقت الأزمة، ادى انخفاض عائدات صادراتها النفطية إلى **تراجع متوسط معدّل النمو بالأسعار الثابتة** من حوالي 5.3% **خلال** الفترة 2006 2008 إلى حوالي 0.1% في عام2009 [2].

3.2. الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة (990+ 2010)

عملت الدول العربية منذ منتصف الثمانينات على تنفيذ برامج إصلاح واسعة من خلال تبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية و الخارجية، وهو ما مكنها من رفع معدّلات النمو الحقيقي بشكل كبير، ولكن مع بداية التسعينيات لم تتمكن الدول العربية من مواصلة النمو بوتيرة قوية ومتزايدة حيث اتجه معدّل نمو

[1] فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر ،سنة 2008

[2] للمزيد من التوضيح، أنظر: تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي(التطورات الاقتصادية و الاجتماعية) ، شهر افي 2011، من الموقع: *http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fmu/2011/02/0611a.pdf* تاريخ الإطلاع: 2013/04/13 في الساعة: 23:16.

الاقتصاد العربي نحو التراجع[1] بشكل ملحوظ وانخفض من 7% في المتوسط لبداية فترة التسعينيات الى 2.5% في نهايتها، بمتوسط معدّل نمو بلغ 4.1% .

وقد تأثر أداء الاقتصاد العربي[2] خلال هذه الفترة سلبا بعدد من العوامل الإقليمية العالمية و المحلية، من أهمها نجد توجه أسعار النفط نحو الانخفاض مع تراجع متوسط سعر برميل النفط إلى 18 دولارا، و التداعيات الناتجة عن أزمة حرب الخليج الثانية (1990 1991) و التي تحمّل على إثرها الاقتصاد العربي خسائر فادحة، بالإضافة الى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية في الفترة (1992 1995) بسبب تراجع معدّلات نمو الدول الصناعية لانخفاض مستويات ثقة المستهلكين وتراجع الاستثمارات و ارتفاع البطالة، كما سيطرت على بعض الاقتصاديات العربية ظروفها المحلية وأوضاعها الأمنية غير المستقرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي عانت ويلات الإرهاب و العنف خلال ما سمّي بالعشرية السوداء التي أدت إلى خراب البنية التحتية وضياع الاستثمارات الأجنبية التي كانت في الأراضي الوطنية و العزوف الدولي على التعامل مع الاقتصاد المحلي مما شكّل له عزلة كبيرة تمخّض عنها شحّ الموارد و المداخيل وتفاقم المديونية وعجز الخزينة العمومية.

في المقابل تحسّن أداء الاقتصاد العربي نسبيا خلال العقد الأول من الألفية الحالية، وبلغ متوسط معدّل النمو المسجّل خلالها 4.6% على الرغم من تعرّض الاقتصاد العربي في هذه الفترة اعدد من الصدمات، من أهمها تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007 2009)، ويعزى هذا التحسن النسبي في الأداء بصفة رئيسية إلى التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2008 مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط، بسبب تحسن مستوى معدّلات نمو الاقتصاد العالمي و التي بلغت 4% في المتوسط خلال الفترة 2004 2007 و تجاوز النمو في الصين آنذاك أكثر من 6.3% وقد نتج عن انتعاش النمو الاقتصادي العالمي نمو مضطرد للطلب على النفط وزيادات قياسية في أسعاره التي بلغت نحو 55 دولار في المتوسط خلال الفترة 2003 2008 وقد قامت الدول العربية خلال هذه الفترة بزيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب العالمي و الحفاظ على استقرار الأسعار وقد ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية العربية لمستويات عززت النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر، استفادت الدول العربية خلال هذه الفترة من الأثر الايجابي للإصلاحات الاقتصادية المتبناة خلال عقد التسعينيات و التي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الدول النفطية ومعالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية في الدول غير النفطية، وهو ما يمكن ملاحظته من الشكل الموالي.

[1] نور الدين جوادي؛ سلسلة اجتهادات اقتصادية؛ الوثيقة رقم: 18 07 08؛ المركز الجامعي بالوادي، سنة 2008، ص42.

[2] نبيل حشاد؛ "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"؛ مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: www.isegs.com/forum/showthread.php?t=2335

الشكل (3 04): معدّلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجّلة خلال الفترة (1990 2010)

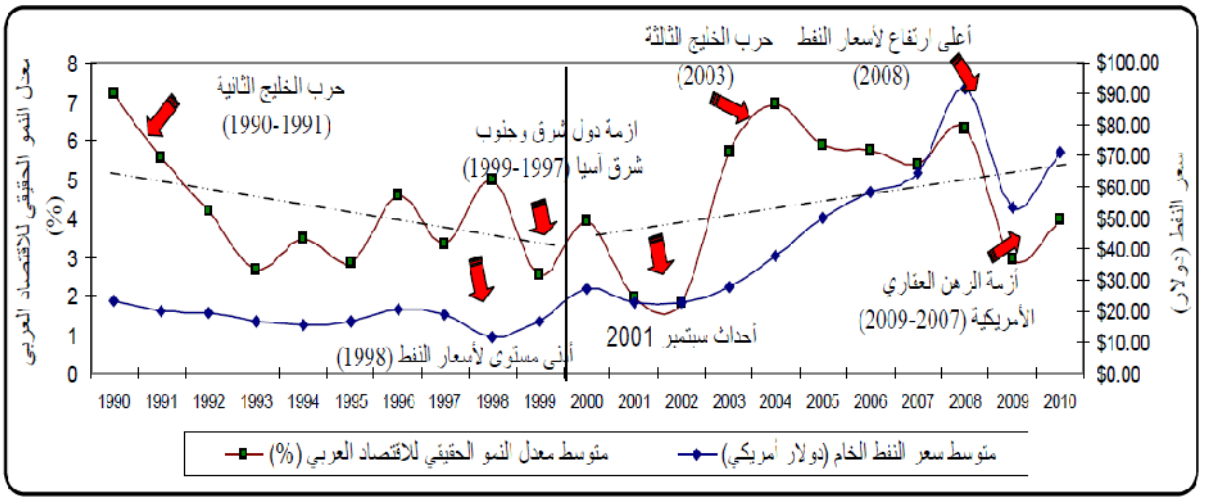

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:14.

1.3.2. تقييم ملامح النمو و الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية.

تبنت الدول العربية بداية عقد التسعينيات سياسات اقتصادية استهدفت معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية و القصور في أداء الاقتصاد العربي، كذلك اتجهت هذه السياسات وخاصة خلال الفترة الثانية – العقد الأول من الألفية الحالية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي و المساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة التي واجهتها الدول العربية، حيث تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة على الصعيدين الإقليمي و العالمي تحولات تاريخية مهمّة حيث تعيش دول العالم بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص واقعا جديدا وتحدّيات اقتصادية واجتماعية تتفاعل فيما بينها لرسم مسار جديد للدول و التحالفات السياسية و الاقتصادية لفترات طويلة قادمة[1] مما يتطلب من دول المنطقة مراجعة شاملة لسياستها الاقتصادية و المالية المطبقة خلال الفترات السابقة ويستدعى في الوقت ذاته وجود تصور واضح لطبيعة الدور الاقتصادي الذي يتعين أن تلعبه في المرحلة الراهنة بما يمكنها من بحاوز التداعيات المترتبة على الازمة المالية و الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويساعدها على تعزيز دورها الداعم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

يعزى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الاقتصادي إلى تجنب التقلبات الحادة في النمو الاقتصادي وضمان التعافي السريع من آثار الصدمات الاقتصادية حال حدوثها، وتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل، وتحقيق معدّلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدّلات نمو

[1] في هذا السياق ومنذ التسعينيات انتهجت معظم الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي و التصحيح الهيكلي استهدفت تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينات توجه الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة الى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز فرص النمو المستدام، ولقد قامت مؤسسات التمويل الدولية و الإقليمية بتقديم الدعم المالي و الفني لمساعدة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي و التصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية على غرار الجزائر ومصر وغيرها من الدول التي كانت تعاني اختلالات في اقتصادياتها.

القوّة العاملة العربية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، ووجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي[1]، ففيما يتعلّق بقدرة الاقتصاد العربي على تجنّب التقلبات الحادّة في النمو و التعافي السريع من أثارها تم تقدير سلسلة الاتجاه العام *Trend Analysis* لمعدّلات النمو الحقيقي للدول العربية خلال التسعينات وبداية الألفية الحالية لتحديد مستويات استجابة الاقتصاد العربي للصدمات المختلفة المسجّلة خلال الفترة، حيث تم تقسيم السلسلة إلى سلسلتين زمنيتين، تمثّل الأولى الاتجاه العام لمعدّل النمو الحقيقي وتعبر الثانية عن التقلبات الدورية أي –دورات الأعمال التي تعرّض لها الاقتصاد العربي في الفترتين وتأثيرها على النمو الحقيقي وهذا ما يبيّنه الشكل التالي[2]:

الشكل (3 05): نتائج تحليل الاتجاه العام *Trend Analysis* لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاديات العربية في الفترة (2010 1990)

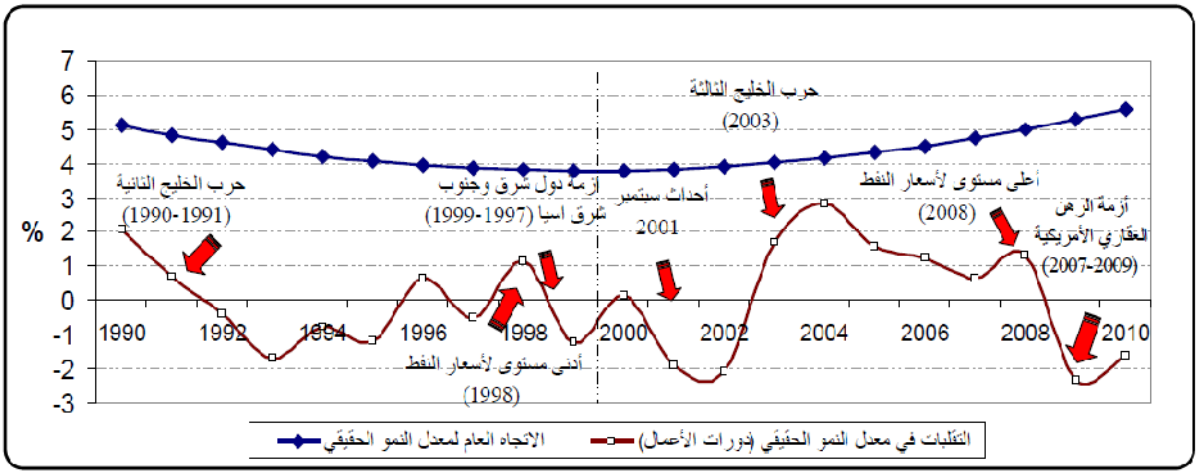

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:28.

وتشير النتائج المستقاة من الدراسة إلى أن الاقتصاديات العربية قد تأثرت بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية "2000 2010" مقارنة بالفترة الأولى"1990 2000"، ولكن يلاحظ على الرغم من ذلك أن تعافي الاقتصاديات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، فعلى سبيل المثال شهدت الاقتصاديات العربية خلال الفترة الثانية صدمتين سلبيتين على جانب كبير من الأهمية من حيث أثرهما على معدّل النمو الحقيقي، وهما أزمة أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية و التي ظهرت بصورة جليّة سنتي 2008 و 2009 حيث أدت الأزمة الأولى إلى تراجع معدّل النمو الحقيقي إلى 1.8% في عام 2002 مقارنة بمعدّل نمو محتمل بدون تأثير الأزمة نسبته 3.9% (وفقا

[1] صلاح الدين محمد أمين الإمام؛ إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي؛ ورقة بحثية من الموقع الالكتروني: http://isegs.com/forum/showthread.php

[2] هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:27.

لسلسلة الاتجاه العام) فيما نتج عن تداعيات الأزمة المالية العالمية تراجع معدّل النمو الحقيقي إلى 2.9% عام 2009 مقارنة بنحو 5.3% للنمو المحتمل دون حدوث الأزمة[1].

ورغم التأثير القوي لهاتين الأزمتين خلال الفترة "2000 2010" إلا أن الاقتصاد العربي قد تمكّن من التعافي سريعا من آثارهما، حيث تمّ تجاوز أثر الأزمة الأولى بالكامل خلال عامين، وتمّ نسبيا تجاوز الأثر السلبي للأزمة الثانية خلال عام واحد بنسب متفاوتة، في المقابل كان التعافي من الأزمات فترة التسعينيات يتطلب فترات أطول قدرت بنحو خمس سنوات لتجاوز أثر أحداث حرب الخليج الثانية على الرغم من انخفاض مستويات تأثيرها على النمو الحقيقي مقارنة بالتقلبات المسجّلة في الفترة الثانية، ويعكس التعافي السريع من الصدمات الخارجية خلال الفترة الثانية الأثر الايجابي لبرامج وسياسات **الإصلاح الاقتصادي، إضافة** إلى **أثر السياسات** المالية و النقدية التي تم تبنيها لتجاوز أثر تلك الصدمات و التي ساهم في نجاحها التحسّن التدريجي في أسعار النفط.

ويلاحظ أن ارتباط أداء الاقتصاديات العربية بالتقلبات في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على قدرتها على مواجهة **الصدمات المختلفة** سواء فيما يتعلق بالدول المصدّرة أو المستوردة للنفط وذلك على ضوء الأهمية النسبية للقطاعات النفطية في توليد القيمة المضافة وفي الصادرات و العلاقات **الارتباطية ما بين دول اموعتين** الأولى **و الثانية**[2]، **وهو ما** يجعل الاقتصاديات النامية والعربية منها شديدة الحساسية تجاه التطورات في **الأسعار العالمية للنفط** و على الرغم من أن التغيرات في أسعار النفط كانت المحرك الرئيسي للأداء الاقتصادي في الدول العربية(**خصوصا المصدّرة للنفط**) خلال الفترة "1990 2010" **إلا أن هناك عدّة** دلائل تشير إلى **وجود أثر واضح أيضا للسياسات الاقتصادية** الهادفة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتنويع الهياكل الإنتاجية لخلق النمو الاقتصادي، ومن هذه الدلائل نجد ما يلي:

- لم يختلف كثيرا معدّل النمو للاقتصاد العربي خلال عام 1998 و الذي شهد انهيار اسعار النفط لادنى **مستوى له و البالغ** 5% عن معدّل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 2008 **و الذي سجّلت فيه الأسعار العالمية للنفط أعلى مستوياتها و البالغ** 6%.
- تمكنت بعض الدول العربية النفطية على غرار كل من: **الإمارات و البحرين و الجزائر من تحقيق معدّلات** مرتفعة خلال فترة "1990 1999" **و** التي شهدت تراجع أسعار النفط، فاقت معدّلات نمو بعض الدول العربية الأخرى ذات الهياكل الاقتصادية الأكثر تنوعا[3].

[1] هبة عبد المنعم، نفس المرجع السابق، ص:28.

[2] تشمل المجموعة الأولى مجموعة الدول النفطية والتي نميز فيها دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى العراق و الجزائر وليبيا و السودان و اليمن علما بأن كل من اليمن و السودان قد بدأتا في تصدير النفط خلال النصف الثاني من الفترة الأولى (1990-2000) وبالتالي قد لا ينطبق التحليل الوارد للمجموعة الأولى كثيرا على هاتين الدولتين لأنهما تعتبران حديثتا عهد بالصادرات النفطية، وتشمل المجموعة الثانية مجموعة الدول غير النفطية والتي نميز منها في هذه الدراسة مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط وهي: مصر و الأردن وتونس والمغرب وسوريا ولبنان وموريتانيا و الصومال وجيبوتي وجزر القمر وفلسطين.

[3] *M.AL MONEEF. The contribution of oil sector to Arab economic development. OPEC Fund for international development. Pamphlet Series 34. Vienna. 2006.P:16.*

- في المقابل تمكنت بعض الدول العربية المستوردة للنفط وخلال فترة ارتفاع أسعاره (2000 2008) من تحقيق معدّلات نمو أعلى من معدّلات النمو المحقّقة في بعض الدول النفطية في نفس الفترة، وذلك نظرا لتنوع مصادر دخلها كالجانب السياحي وكذا المواد الأولية المصنّعة ونصف المصنّعة.

- انخفاض قيمة معامل الارتباط بين الأداء الحقيقي للاقتصاد العربي و الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة الثانية (2000 2010)، ففي الفترة (1990 1996) سجّل معامل الارتباط بين المتغيرين أعلى مستوى له مع ارتفاع قيمة معامل الارتباط 0.93 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية سببية معنوية موجبة وقوية بين المتغيرين بمستوى ثقة بلغ 99% في حين تراجعت قيمة المعامل خلال فترة العقد الأول من الألفية بشكل كبير لتصل إلى 0.57 بمستوى ثقة 90% في حين لم يثبت وجود علاقة ارتباطية فيما بينها في الفترة (1997 1999) وهذا ما يوضّحه الشكل الموالي[1]:

الشكل (3 06): تطور أسعار النفط و النمو الحقيقي للاقتصاد العربي وقيم معامل الارتباط خلال الفترة (2010 1990)

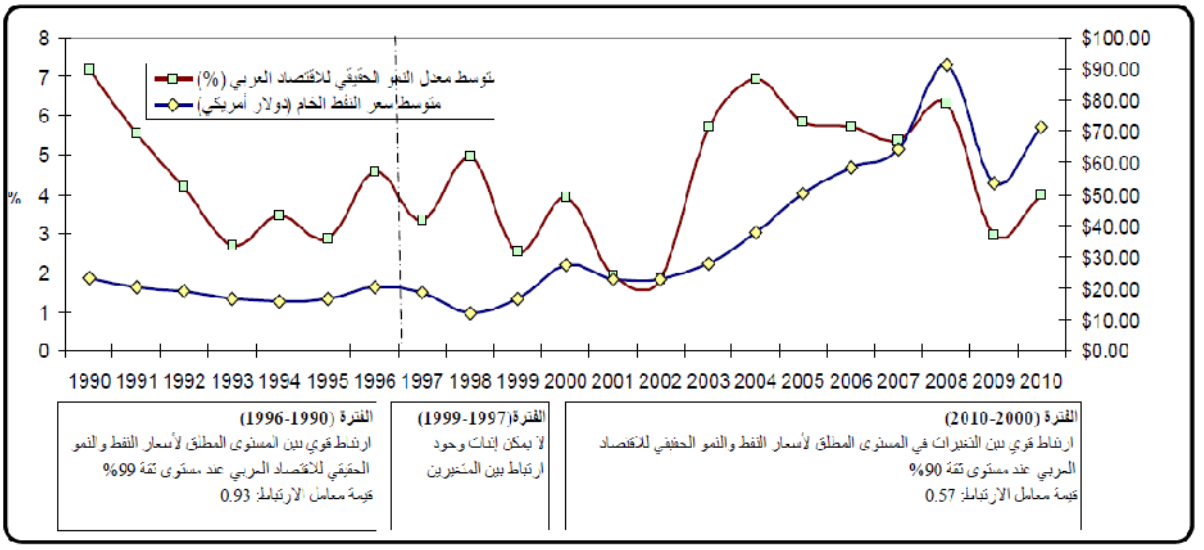

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:30.

بشكل عام كان أداء الدول العربية في الفترة الثانية أفضل من الفترة الأولى من خلال ما يوضحه الشكل البياني أعلاه، وهو ما يشكل أثرا نسبيا واضحا لمختلف السياسات التي تبنتها الدول العربية المصدّرة للنفط خلال عقد التسعينات لتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذلك الأثر

[1] هبة عبد المنعم، نفس المرجع السابق، ص:30.

الايجابي لسياسات وبرامج **الإصلاح** الاقتصادي و الهيكلي التي طبقتها الدول العربية المستوردة للنفط لتصحيح **الاختلالات الداخلية و الخارجية**.

ورغم تراجع مستويات ارتباط الأداء الاقتصادي بالتقلبات في أسعار النفط مقارنة بعقد **التسعينيات إلا** أن مستويات الارتباط الحالي لا تزال كبيرة، وهو ما يجعل العديد من التوازنات الكلية الداخلية و الخارجية في عدد من الدول العربية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، ومن ثم استمرار مسايرة السياسة المالية "التي تقوم بالدور الأكبر في تحفيز النشاط الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية نظرا للاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية في البعض منها"[1] للدورات الاقتصادية وانخفاض مستويات قدرتها على مواجهة التقلبات في النمو **الاقتصادي**.

أما فيما يتعلق بتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر توليد الدخل، فرغم الجهود المبذولة في العديد من الدول العربية على صعيد التنويع الاقتصادي لمصادر توليد الدخل، لا يزال ما يقرب من نصف الدول العربية يعتمد على قطاع اقتصادي واحد لتوليد نحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي في كل دولة، ويتمثل هذا القطاع في قطاع الصناعات الاستخراجية في ثمان دول مصدّرة للنفط، **بالإضافة** إلى **قطاعي الزراعة و الصيد** في السودان و الخدمات في لبنان، وهذا حسب الشكل التالي الذي يوضّح التركيز القطاعي –الأهمية النسبية **للقطاع الأكثر** مساهمة في توليد الدخل

الشكل (3 07): مؤشر التركيز القطاعي –الأهمية النسبية للقطاع الأكثر مساهمة في توليد الدخل لبعض الدول العربية لسنة 2010

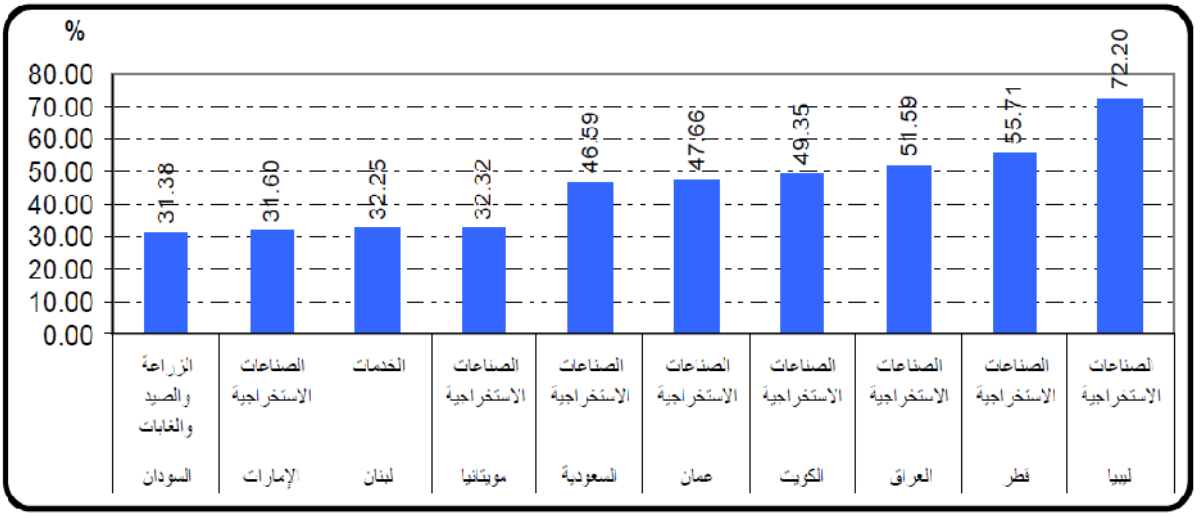

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:31.

[1] دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص:231.

تمكنت الدول العربية كمجموعة من تحقيق **أوضاع اقتصادية مستقرة نسبيا رغم الأزمات** و الصدمات التي واجهتها خلال الفترة الثانية، فعلى صعيد النمو الاقتصادي، تأثرت الاقتصاديات العربية بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية **إلا أن** تعافي الاقتصاديات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى كما سبقت الإشارة **إليه** في العناصر الماضية، وهو ما يشير إلى **الدور الذي لعبته السياسات** الاقتصادية المختلفة التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط و القصير.

من جهة أخرى تفتقر الدول العربية إلى الإطار المؤسساتي الداعم للنمو **المستدام و التنمية المستدامة** وذلك ما يعني القوانين و التشريعات و البيئات المؤسسية الكفيلة بتحسين طريقة **إدارة الموارد و الأصول وأحداث تنمية مستديمة وعادلة، حيث لا تزال** الدول العربية متأخرة في مجال الشفافية وحوكمة المؤسسات، ولا زالت بيئة الأعمال في العديد من الدول العربية تعاني من ارتفاع مستويات الفساد، ومن ثم تعتبر الفجوة المؤسسية من أهم العوامل المسببة لتذبذب الأداء التنموي في الدول العربية، ويلاحظ بشكل عام تباين أداء الدول العربية في هذا الصدد، ففي حين حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز البيئة المؤسسية الداعمة للنمو المستدام، كان أداء بقية الدول العربية دون المستوى مع تراجع معظمها لمرتبة متأخرة في المؤشرات الدولية المتعلقة بالإطار المؤسسي الداعم لمناخ الأعمال، **حسب** ما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل (3 08): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر أداء الأعمال للبنك الدولي- **العالمي** لسنة 2011.

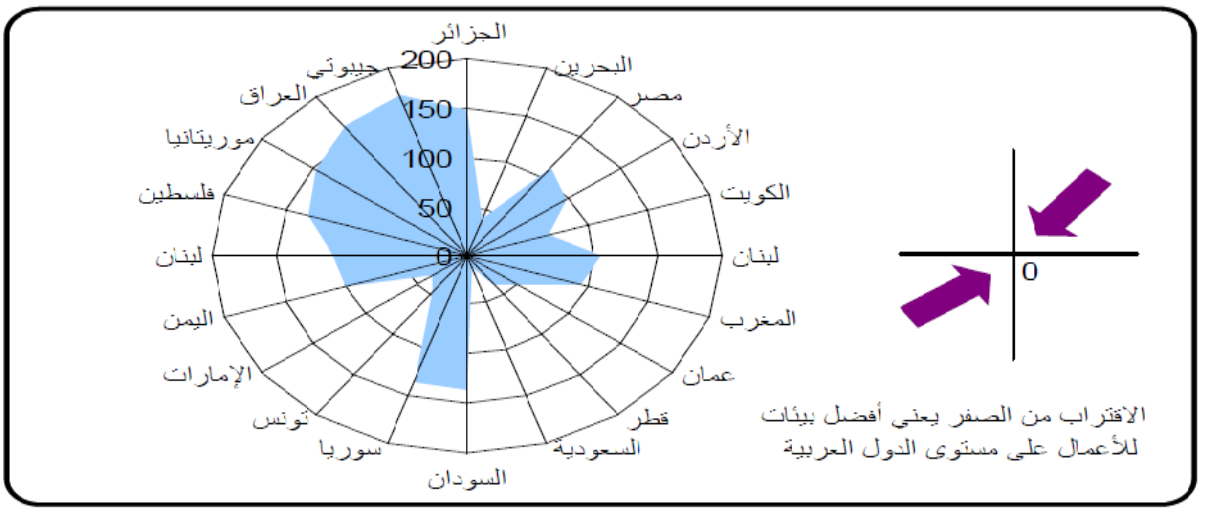

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص:34.

وخلاصة القول رغم ارتفاع وتيرة النمو في الدول العربية خلال الفترة الثاني **إلا أن** النمو المحقق لم يكن شاملا، بمعنى أنه لم يساعد على خفض معدّلات البطالة بين العقدين **المشار إليهم** في الدراسة ولم يصاحبه عدالة في توزيع الدخل، و الفرص الاقتصادية وهو ما يهدّد الاستقرار الاقتصادي للدول العربية على المدى الطويل.

2.3.2. ثورات الربيع العربي.

هناك العديد من الأزمات التي انتابت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة ومنها الثورات التي اندلعت في بعض البلدان، و التي أطلق عليها فيما بعد ثورات الربيع العربي أو مجازا **"الربيع العربي"ولا شكّ أن الربيع** العربي احدث العديد من التداعيات، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، و التي **تختلف بدورها من دولة** إلى **أخرى.**

أولا أسباب وعوامل حتمية نشوب ثورات الربيع العربي.

لقد كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى نشوب الربيع العربي، فقد عانت تونس و مصر و اليمن وسوريا وليبيا طوال الفترة السابقة، من تردي الأحوال المعيشية وارتفاع معدّلات الفقر و البطالة، وانخفاض معدّلات الانتاج، وارتفاع الفجوة بين طبقات الشعب وبصفة خاصة الفترة من عام 2000 إلى 2010، حيث لم **تتجاوز نسبة** النمو في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول من 4% إلى 5% طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي .

كما تميّزت دول الثورات بعوامل مشتركة أثرت في جودة حياة الشعوب، وفي مقدّمتها نجد حالة **الإحباط** الشديد التي **أصيبت** بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج **الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة،** وتسببها في كثير من المشكلات في عديد القطاعات الاقتصادية، **وإخفاقها** في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل ويمكن رصد المؤشرات التي تؤكد ذلك في التالي[1]:

- ✓ تباطؤ معدّلات النمو الاقتصادي، وعدم عدالة توزيع عوائد التنمية بين الفئات المختلفة من أفراد **المجتمع.**
- ✓ ارتفاع معدّلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب ييأس من سوق العمل، وتشير الأرقام الى أن متوسط معدّل البطالة في الدول العربية وصل الى 8% (يتراوح هذا المعدّل بين حوالي 50% في جيبوتي و 0.4% في الكويت) **وهو أعلى معدّل عالمي، إذ بلغ** العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية قرابة 14 **مليون عاطل.**
- ✓ ارتفاع معدّلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، **إذ** بلغ في كل من فلسطين وموريتانيا و الأردن و اليمن و السودان نحو 40% ، **وتجاوز** 21% في مصر و10% في سوريا والعراق وتونس و الجزائر.
- ✓ تراجع جودة الخدمات العامة المقدّمة للمواطنين في كثير من الدول العربية كالتعليم والصحة و المواصلات **وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، وتكفي الإشارة** هنا الى معدّلات الأمية التي بلغت نسبا رهيبة، حيث تجاوزت 59% في العراق، ونحو 33.6% في مصر ونحو 15.5% في سوريا و 13.2% في ليبيا و 19.4% في تونس و 41.1% في اليمن.

---

[1] جواد كاظم البكري، الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي، ورقة بحثية، جامعة بابل، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2011، ص 02 من الموقع: *Repository1-Publication23711-7-401.pdf* تاريخ طلاع: 2017/04/17 في الساعة:11:07.

✓ ارتفاع معدّلات التضخم ومستويات الأسعار ونقص التغذية في بعض البلدان وسوئها في أخرى، وكذلك فشل سياسات الدعم الحكومي المقدّمة للفئات الفقيرة، حيث تشير دراسات البنك الدولي الى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة هي التي تصل الفئات المحتاجة فيما تذهب 66% منها الى من هم في غنى عنها[1] وهذا ما يوضح جليا بؤر الفساد التي يزخر بها المجتمعات النامية و العربية منها.

وكل هذه العوامل وأخرى و التي قادت الى نشوب ثورات الربيع العربي يمكن ان نلمسها من خلال هذا التمثيل البياني: الشكل (3 09): الأسباب الرئيسية لاندلاع انتفاضات الربيع العربي

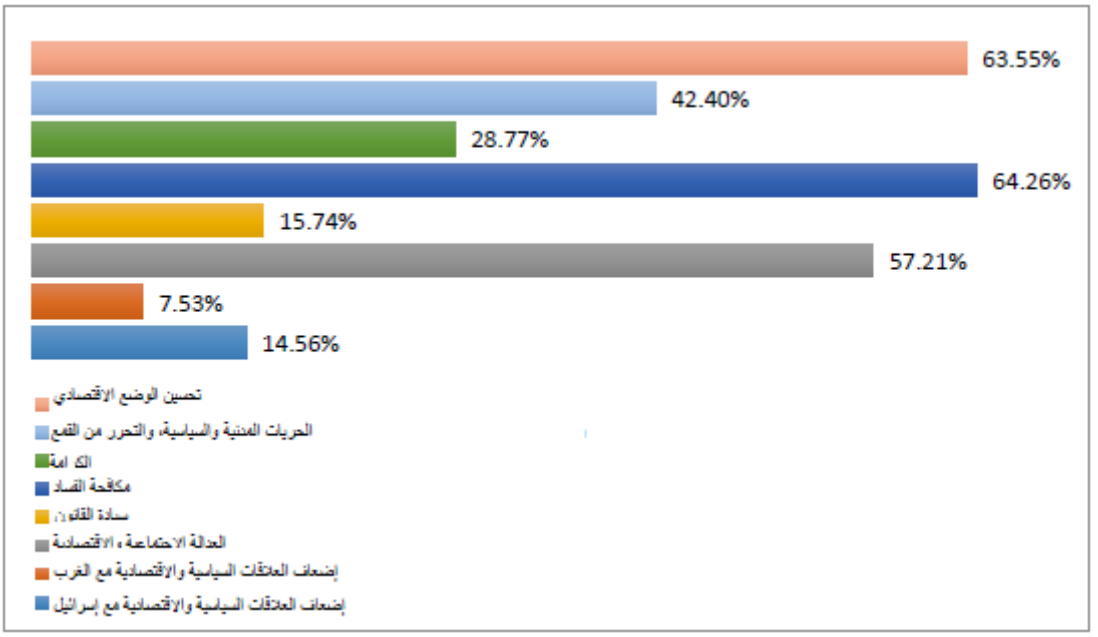

المصدر: التفاوتات و الانتفاضات و الصراع في العالم العربي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة البنك الدولي، اكتوبر2015، ص:30

ثانيا – تداعيات انتفاضات الربيع العربي على بلدان الثورات.

لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية على بلدان نشوب الثورات، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالي،فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير 2011، و ابريل 2011،نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا[2] منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا قد انخفض من الى 3.1%،أي انخفض بمقدار 1.8%،وبالنظر الى واقع الدول،نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت بنسبة 4.8%، وفي تونس انخفضت بنسبة 3.3%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة 1.5%.

[1] جواد كاظم البكري، نفس المرجع، ص 4.

[2] يعادل سكان منطقة المينا (MENA) ثلث عدد سكان جمهورية الصين الشعبية، ويعادل عدد سكان منطقة الشرق الأوسط منها تقريبا عدد سكان الاتحاد الأوربي، وتعد واحد وربع مرّة أكثر من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم المنطقة كل من: ليبيا، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، العراق، موريتانيا، فلسطين، اليمن، العربية السعودية ، الأردن، تركيا، قطر، تونس، السودان، الإمارات العربية المتحدة، إيران، لبنان، سلطنة عمان، الكويت، البحرين.

نظرا لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها ،كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا،فقد نزحت جميعها إلى **مصر** خوفا من الحرب الأهلية الدائرة هناك مما زاد من معدلات البطالة ،وبالنظر على المدى القصير نجد أن هناك ثمة ثلاثة مخاطر رئيسية،وهي توترات الأسواق المالية ،والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة ،وارتفاع أسعار الغذاء ،وهي من أكبر التحديات التي تواجه تلك الدو ل.

+ **تداعيات الربيع العربي على تونس:**

الجدول (3 02):التأثيرات المختلفة للر بيع العربي على الاقتصاد التونسي (الوحدة %)

البيان	2009	2010	2011
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	3	3.7	2.5 -
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.7	2.6	6
الحسابات الجارية(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.8	4.7	8.9

Source :www.afdp.org vu le :15/10/2012 a 19 :10.

تشير المؤشرات إلى **انتكاسة** كبيرة قد حلت **بالاقتصاد التونسي**، و الذي بلغت نسبة العجز بالميزانية حوالي 6% في عام 2011،**أي عجز عن العام السابق له بمقدار** 3.4%، هذا و يرجع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و عجز الميزانية إلى **ارتفاع حجم الواردات** وانخفاض **حجم الصادرات و تراجع الإيرادات السياحية،وارتفاع معدلات التضخم**[1]، وفي هذا السياق واصل البنك الدولي –BM التركيز على دعمه حيث قدّم لتونس سنة 2015 **قرضا بقيمة** 300 مليون دولار للتنمية الحضرية و الإدارة المحلية، ومشروع بتكلفة مليون دولار معني بالمساءلة الاجتماعية في تونس[2].

2 **تداعيات الربيع العربي على مصر:**

بالفعل تعاني مصر من تباطؤ النمو **الاقتصادي** بها،كما تشهد انخفاض في نسبة **الاستثمار**، و انخفاض في حركة **الصادرات والواردات ، وارتفاع أسعار الغذاء ، كما هو موضح بالجدول** (3 03) ،**علاوة على ذلك فقط** شهدت مصر انخفاض هائل في عدد السائحين بنسبة 45 في منتصف عام 2011 [3]، **مما كان له بالغ الأثر على الاقتصاد المصري باعتبار أن السياح احد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد** كبيرة من السائحين في العام السابق 2010.

[1] *African devlopment fund 'AFDB',the revolution in Tunisia: economic challenges and prospects,11 march,2011,p22.*

[2] التقرير السنوي للبنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015 ، سنة 2015، ص47.

[3] *J.SHARP, Egypt. In Transition, Congressional research Service; 21 September, 2011, p 32.*

ونظرا لطبيعة الاقتصاد المصري الذي يعتمد على السياحة التي أثر نقصها على الموارد المشكلة لرأس مال الخزينة العمومية، وبالتالي ضعف سياسات الإنفاق، أدى هذا بالبنك الدولي الى منحه قرضين كبيرين لفائدة مصر احدهما بقيمة 500 مليون دولار لبناء إسكان كامل لفائدة كل الفئات و الآخر بقيمة 400 مليون دولار لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وهذا في السنة المالية 2015.

الجدول(3 03):التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد المصري(الوحدة %)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	2.3	2.0	1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	0.6	5.0	9.1

Source: IMF; World economic Outlook; September 2011 .

3 تداعيات الربيع العربي على اليمن:

تعد اليمن طبقا للمؤشرات الدولية من أكثر الدول تأثيرا بالربيع العربي، حيث انخفض إجمالي الاستثمارات إلى ما يقرب من 50% مقارنة بالعام السابق،هذا علاوة على انخفاض حجم التبادل التجاري و الذي كان محقق زيادة بنحو 1.25%،إلا أنه قد تناقص بنحو 1.61%،كما انخفضت العوائد الحكومية لركود النشاط الاقتصادي بالبلاد.

ولقد قدم البنك الدولي مساعدات لدولة اليمن سنة 2015تمثلت في اقراضات موزّعة على النحو التالي: 90 مليون دولار في شكل مساندة طارئة للحماية الاجتماعية، و50 مليون دولار لتوفير مناصب شغل للفئات الأشد عرضة للمعاناة.

الجدول (3 04):التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (الوحدة %)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	17.2	15.4	13.5	11.6	6.0
العائد الحكومي	33.2	36.7	25.0	25.8	20.3
الحسابات الجارية	7.0	4.7	10.2	4.5	5.3
التبادل التجاري	8.1	4.3	1.9	1.2	1.6

Source: IMF; World economic Outlook; September 2011 .

4 تداعيات الربيع العربي على سوريا:

لقد تفاقمت بسوريا مستويات التضخم،كما تشير المؤشرات إلى ان حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 5.3% في عام 2011، نظرا لقلة تدفق رؤوس الأموال إليها،كذلك لهروب المستثمرين خشية القلاقل المنتشرة بالبلاد، و ذلك كما يتضح بالجدول التالي:

الجدول(3 05):التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد السوري(الوحدة %)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
إجمالي الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21.0
الحسابات الجارية	7.0	4.7	10.2	4.5	5.3
التبادل التجاري	0.2	1.3	3.6	3.9	6.1

Source: IMF; World economic Outlook; September 2011 .

كما يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11%، بما يشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و ارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة.

5 تداعيات الربيع العربي على ليبيا:

جاء في تقرير صندوق النقد العربي أن ليبيا كانت تصدّر 1.65 مليون برميل نفط يوميا قبل الثورة، أما في الفترة الراهنة –سنة بعد ثورة الربيع العربي فهي لا تكاد تبلغ 600 ألف برميل، وهذا ما يقود الى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 63.6% علما انها تعتمد عليها في ميزانيتها بنسبة 94.3% .

- فقد الدينار الليبي أكثر من 20% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي لعدم قدرة البنك المركزي الليبي على تحصيل العملة الأجنبية بسبب تدهور تصدير النفط بصفة أساسية.
- الناتج المحلي الليبي انكمش بنسبة كبيرة بلغت 60% في عام 2011.

أضر الصراع السياسي بشدة بالاقتصاد، الذي ظل في حالة ركود للعام الثالث على التوالي في 2015 وما زال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، وحصار منشآت البنية التحتية لقطاع النفط يُضعِف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة 10 في المائة في 2015 وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى له إلى نحو 0.4 مليون برميل يوميا أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد. واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل. وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2 في المائة في 2015، فيما يرجع أساسا إلى زيادة نسبتها 13.7 في المائة في أسعار الغذاء. وأدَّى نقص التمويل اللازم

للواردات (لاسيما الأغذية المدعومة) إلى نقص السلع واتساع نطاق السوق السوداء. وقفزت أسعار الطحين إلى أربعة أضعاف.

وأضر استمرار الجمود السياسي مع انخفاض أسعار النفط العالمية بالمالية العامة بشدة وانخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خمس مستواها قبل الثورة، ولكن ظل مستوى الإنفاق مرتفعا وبلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسيا 59.7 في المائة، فيما يرجع أساسا إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة كافية في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي بيد أنه تحققت وفورات في الإنفاق على إعانات الدعم التي انخفضت 23.6 في المائة بفضل تشديد الرقابة على سلاسل توريد المنتجات المدعومة وانخفاض أسعار الواردات. وبوجه عام، ارتفع عجز الميزانية من 43 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2014، إلى 75 في المائة من الإجمالي في 2015 وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي.

وتدهور وضع ميزان المدفوعات في 2015 فقد انخفضت صادرات النفط إلى 0.3 مليون برميل يوميا وتشير التقديرات إلى أن عائدات تصدير النفط وصلت إلى أقل من 15 في المائة من مستواها في 2012 وفي الوقت نفسه، ظل مستوى الواردات التي يحُركّها الاستهلاك مرتفعا. وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في 2013 إلى عجز يُقدَّر بنسبة 75.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ولتمويل هذا العجز، يجري استنفاد صافي احتياطيات النقد الأجنبي بسرعة .وانخفضت هذه الاحتياطات بمقدار النصف من 107.6 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 56.8 مليار دولار بنهاية 2015.

وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه، إذ سجَّل هبوطا آخر يزيد على تسعة في المائة في 2015. وفي السوق الموازية، انخفضت قيمة الدينار نحو 160 في المائة بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي.

ويتوقَف تحسُّن الآفاق الاقتصادية بصورة حاسمة على موافقة مجلس النواب على حكومة الوفاق الوطني التي تم تشكيلها تحت رعاية الأمم المتحدة. وتنبئ آفاق المستقبل الاقتصادية والاجتماعية أن حكومة الوفاق الوطني ستبدأ حكم البلاد باستعادة الأمن وإطلاق برامج لإعادة بناء مرافق البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يتحسَّن إنتاج النفط إلى نحو مليون برميل يوميا بنهاية عام 2016[1].

[1] المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ربيع 2016 من الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-outlook-spring-2016

وعلى هذا الأساس، من المنتظر أن يُسجِّل إجمالي الناتج المحلي زيادة نسبتها 22 في المائة **إلا أن عجوز موازين** المالية العامة والحساب الجاري ستستمر في 2016، **إذ إن عائدات تصدير النفط لن تكفي لتغطية النفقات المقررة** في الميزانية وتكاليف الواردات التي يحُ ركّها الاستهلاك وسيُبقِي هذا عجز الميزانية عند نحو 60 في المائة من إجمالي **الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري عند** 70 في المائة من الإجمالي. **وعند بلوغ إنتاج النفط طاقته الكاملة، من** المتوقع أن يتعافى النمو بنسبة 46 في المائة في عام 2017 و15 في المائة في 2018 **قبل أن يستقر عند مستوى** يتراوح بين خمسة و5.5 في المائة بعد ذلك. وستشهد موازين المالية العامة والحساب الجاري تحسُّنا كبيرا، ومن المتوقع أن تُسجِّل الميزانية العامة فوائض من عام 2018 فصاعدا، وسيتراجع عجز ميزان الحساب الجاري تدريجيا إلى أقل من 0.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2019. **وستبلغ احتياط**يات النقد الأجنبي في المتوسط نحو 22 مليار دولار في فترة 2017 2019 **أي ما يعادل تكاليف واردات** 8.2 **شهر.**

كما يمكننا أن نلخص الوضعية الاقتصادية لدولة ليبيا خلال الفترة الأخيرة على النحو التالي، حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول(3 06):التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد الليبي (**الوحدة** %)

البيان	2014	2015	2016	2017
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	24.0 -	10.2 -	22.2	46.2
معدل التضخم(%)	2.4	9.2	3.5	3.0
رصيد المالية العامة (% من اجمالي الناتج المحلي)	43.3 -	75.3 -	59.9 -	10.1 -
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	54.8 -	75.6 -	69.0 -	14.7 -

Source : http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-outlook-spring-2016

كما يمكننا أن نخلص الى هذا الجدول الذي يوضّح أهم ما وصلت إليه دول ثورات الربيع العربي في الفترة **الراهنة**، إضافة الى مجموعة من الدول العربية ذات صلة و التي تأثرت بفعل هذه الثورات، حيث أنه يشمل إحصائيات لأهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدّد الأوضاع السائدة في هذه البلدان بصفة شاملة مع العلم أن **إحصائيات سنة** 2017تبقى مجرّد توقعات:

الجدول(3 07):آفاق الاقتصاد الكلي لدول ثورات الربيع العربي ودول عربية ذات صلة في حدود 2017 (الوحدة %)

البلدان	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة المئوية					رصيد المالية العامة (% من اجمالي الناتج المحلي)					رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)				
	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017
ليبيا	-13.6	-24	2.9	34.8	16.6	-4.0	-43.3	-55.2	6.5	16.3	00	-49.9	-69.3	-18.9	-4.1
اليمن	4.8	0.2	-	-	-	-6.9	-5.3	-	-	-	-2.9	-1.7	-	-	-
الجزائر	2.8	4.3	2.8	3.9	4.0	-0.8	-5.9	-11.5	-9.4	-6.4	0.5	-4.2	-15.0	-13.8	-13.1
ايران	-1.9	4.3	1.7	6.1	6.8	-0.9	-1.2	-2.6	-1.5	-0.6	6.1	3.8	0.3	0.8	1.6
العراق	8.4	2.4	0.5	6.7	7.0	-5.9	-5.3	-16.2	-8.9	-2.8	1.3	-3.1	-7.3	-4.8	-2.2
سوريا	-20.6	-18.0	-15.8	10.1	10.4	-18.5	-22.3	-21.8	-17.3	-18.7	-14.7	-17.8	-12.7	-16.1	-10.4
مصر	2.1	2.2	4.2	4.6	4.9	-13.7	-12.8	-11.5	-10.5	-9.4	-2.3	-0.8	-3.7	-3.3	-2.7
تونس	2.3	2.3	0.8	2.8	3.7	-6.2	-4.1	-6.3	-4.1	-3.3	-8.3	-8.8	-8.4	-7.8	-6.9
الأردن	2.8	3.1	2.5	3.7	4.0	-11.4	-9.1	-4.1	-2.8	-2.0	-10.3	-6.8	-7.1	-6.8	-6.3
لبنان	0.9	2.0	2.0	2.5	2.5	-9.4	-6.6	-7.2	-7.0	-9.8	-26.6	-26.7	-21.2	-21.9	-20.2
المغرب	4.4	2.6	4.7	2.7	4.0	-5.6	-4.9	-4.6	-3.7	-3.0	-7.5	-5.9	-4.8	-4.5	-3.7

المصدر: التفاوتات و الانتفاضات و الصراع في العالم العربي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة البنك الدولي، اكتوبر 2015، ص:10

3. **أثر الأزمة المالية العالمية على أهم المتغيرات ذات الصلة بالتجارة الدولية.**

انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية الدولية و التي نصوغ تاثيرها وانعكاساتها على الدول المتقدمة و النامية على حد سواء:

أولا النمو الاقتصادي.

شهد الاقتصاد العالمي خلال 2009 أسوأ الفترات الاقتصادية منذ أزمة الكساد العظيم 1929 حيث مرّ الاقتصاد العالمي بمرحلة الركود والتباطؤ الحادّ في النمو فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية شهد معدّل نمو الاقتصاد العالمي عام 2009 انكماشا حادّا مسجلا معدّل نمو سالب بلغ 0.8% مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 2.99% عام 2008، ويعزى هذا التدهور الى انكماش النمو في مجموعة الدول المتقدّمة الذي سجّل معدّل نمو سالب بلغ 3.2% مقارنة بمعدّل نمو موجب بلغ 0.5% عام 2008، بينما وفقت الدول النامية في تحقيق معدّل نمو موجب على عكس المعدّل العالمي رغم تراجعه الحادّ و الملحوظ من 6.1% عام 2008 الى 2.1% عام 2009، كما حققت روسيا معدّلا سالبا بلغ 9%واستمرّت دول أخرى في تحقيق معدّلات نمو موجبة على غرار الصين 8.7% و الهند 5.6% .

ومن جهة أخرى كان للأزمة تأثير كبير على الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تراجعت معدّلات نموها بدرجة كبيرة كنتيجة مباشرة للتراجع الحادّ في أسعار صادراتها من المواد الخام و السلع الأساسية .

ثانيا الناتج المحلي الاجمالي:

لقد توقف التوسع المتزايد الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عقد الألفية، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة و الركود العالمي وتقلص النمو في النشاط الاقتصادي العالمي لعام 2008 بنسبة 2.5% مقارنة بمستواه عام 2007، حيث استطاع أن ينمو بنسبة 2.9 % عام 2009 ، ومع ذلك أظهر الاقتصاد العالمي علامات انتعاش في عام 2010 على الرغم من اختلافات النمو بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية لا تزال قائمة، في حين أن الانتعاش في البلدان المتقدمة لا يزال بطيئا لحدّ الآن، وعموما شهدت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انكماشا بنسبة 2.5% في عام 2009 وارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 5% في عام 2010 وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نسبة الناتج بـ : 4.4 و 4.5% عامي 2011 و 2012 على التوالي، واستمرار هيمنة الاقتصادات النامية على النمو الاقتصادي العالمي، و التي قدر نموها بـ : 6.5% عام 2012، بينما تبقى الاقتصاديات المتقدمة في حدود 2.5% في الفترة بين 2011 و 2012 باعتبارها الأكثر تضرّرا بالأزمة، وهذا ما يوضّحه الشكل التالي:

الشكل (3 10): نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم بالنسبة المئوية

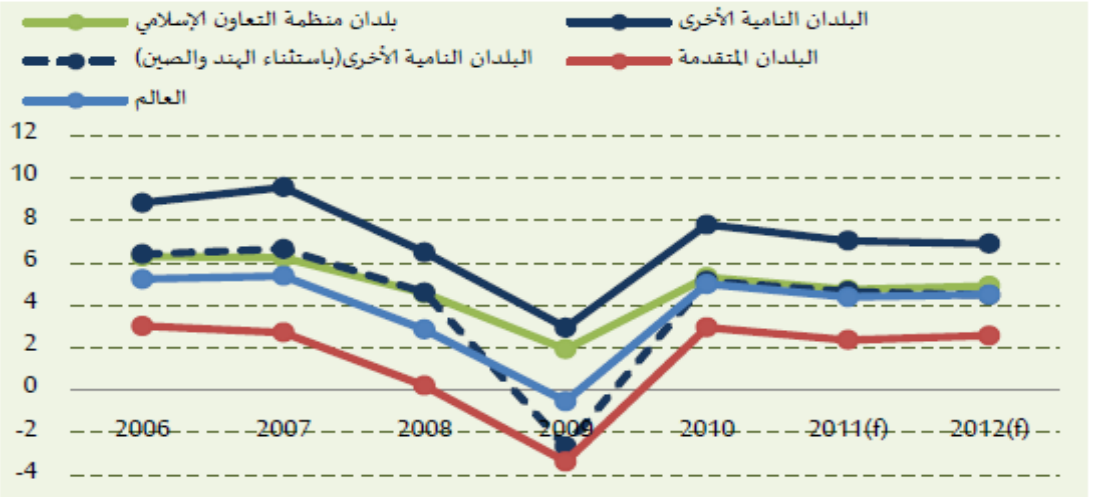

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 35.

كما نلاحظ تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي –العشرة الأوائل بصفة خاصة سنة 2010 كما يوضّحه الشكل (3 11) التالي:

الشكل (3 11): البلدان العشرة الأوائل من منظمة التعاون الإسلامي حسب تغير الناتج المحلي الاجمالي في العالم خلال سنة 2010

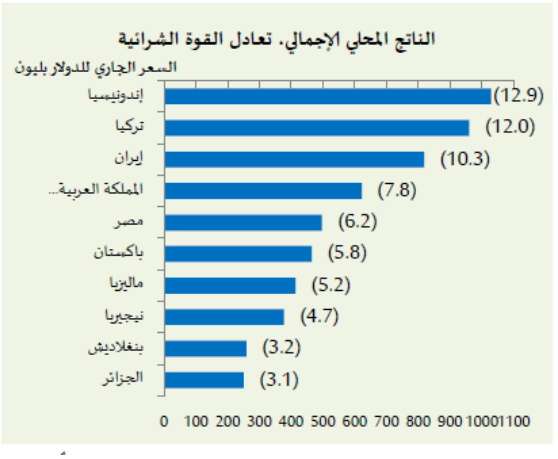

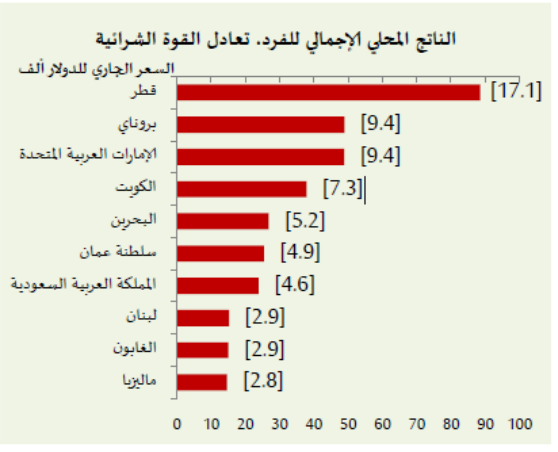

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 35.

كما يمكننا ان نلاحظ تغيرات نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي منه لمجموعتي الدول المصدرة للنفط و المستوردة له حسب الجدول التالي و المتوقفة الى غاية 2015:

الجدول رقم (3 08): نسب تغيرات الناتج المحلي الحقيقي في مجموعتي الدول المصدرة و المستوردة للنفط (الوحدة %)

	البلدان/ السنوات	2013	2014	2015
مجموعة البلدان المصدرة للنفط	جمهورية إيران	1.7 -	1.5	2.3
	المملكة العربية السعودية	3.8	4.1	4.6
	الجزائر	2.8	4.3	4.1
	الإمارات العربية المتحدة	4.8	4.4	4.2
	قطر	6.1	5.9	7.1
	الكويت	0.8	2.6	3.0
	العراق	4.2	0.9	6.7
مجموعة البلدان المستوردة للنفط	مصر	2.1	2.3	4.1
	المغرب	4.5	3.9	4.9
	تونس	2.7	3.0	4.5
	السودان	3.4	2.7	4.6
	لبنان	1.0	1.0	2.5
	الأردن	3.3	3.5	4.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية، **آفاق الاقتصاد العالمي** 2015، التعافي يكسب قوة،ص 84.

ومن جهة أخرى، جدير بالذكر أن أسعار الصلب العالمية كانت شديدة الحساسية للركود الاقتصادي العالمي الحاد ولذلك فإن الإيرادات الكبرى للبلدان المصدّرة للصلب مثل أوكرانيا ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات الاقتصاد العالمي، ويعتمد اقتصاد أوكرانيا ثامن أكبر منتج للصلب في العالم اعتمادا **شديدا ووثيقا على التطورات** الحاصلة في قطاع الصلب بها، وتمثّل صناعة الصلب بالقياس المباشر حوالي 12% من الدخل الوطني لأوكرانيا واكثر من ثلث صادراتها السلعية، ومع ضخامة هذه الارقام، فإن الصلب يعتبر بصفة غير مباشرة اكثر اهمية لان أنشطة اقتصادية أخرى كثيرة تعتمد على قطاع الصلب، ونتيجة لذلك يؤدي نمو الناتج المحلي الاجمالي في **أوكرانيا** الى تقفي آثار التطورات في **أسعار الصلب العالمية**[1] وعليه فقد ضرب الانهيار في اسعار الصلب اوكرانيا بعنف حيث انخفض بنسبة 50% مما أدى الى انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة تبلغ حوالي 25% بين سبتمبر وديسمبر 2008، كما انخفضت الصادرات بشكل حاد وتهاوى الاداء الاقتصادي الشامل، كما ان الناتج الحقيقي **–المتولد عن قطاعات الاقتصاد الحقيقي – قد تقلص بنحو** 9%، وضاعف من ذلك كله انهيار متزامن في توافر التمويل **الخارجي يتصل** بتقلص الرغبة في المخاطرة بين المستثمرين الدوليين، وقد تسبب ذلك في تصاعد هوامش السندات **الأوكرانية وحقّقت سوق الأوراق** المالية المحلية حوالي 25% **على مدى العام.**

[1] ديفيد هوفمان، إيرادات أوكرانيا تتعاشق مع الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 العدد 01، مارس، 2009، ص04.

ثالثا التضخم و البطالة:

في أعقاب الانكماش في الطلب وانخفاض الأسعار بعد فترة الركود العالمية، انخفض التضخم العالمي من 6% الى 2.5% في عام 2009 **على الرغم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وظلت معدّلات التضخم العالمية** تمثل نسبة 3.7% في عام 2010 أقل من مستواها في 2008، ويرجع ذلك جزئيا الى القيود المفروضة على زيادات الأجور وموقف سياسة الاقتصاد الكلي الضيقة في كل من البلدان المتقدمة و البلدان النامية، وشهد متوسط أسعار المستهلك في البلدان النامية زيادة بنسبة 5% أعلى من البلدان المتقدمة تماشيا مع أداء نموها، وارتفع متوسط أسعار المستهلك في البلدان النامية حتى حصول الركود العالمي الأخير، حيث وصل الى أكثر من 9% **عام** 2008 قبل أن يتراجع الى 5% **عام** 2009، **وبما أن الطلب قد تراجع فإن معدّل التضخم المتوقع هو قريب من** 7% **في سنة** 2012 في الدول النامية، ومن المتوقع أن يبقى معدّل التضخم في **الاقتصاديات** المتقدمة في **نسبة** 2.2% **عام** 2011 **و** 1.7% **عام** 2012، حيث من المتوقع أن ترتفع الأجور تدريجيا وسط ضعف ظروف **سوق العمل**[1]، و الشكل الموالي يوضح التضخم ومتوسط أسعار المستهلك في الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة من 2006 الى 2012.

الشكل (3 12): التضخم ومتوسط أسعار المستهلك في الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة من 2006 الى 2012

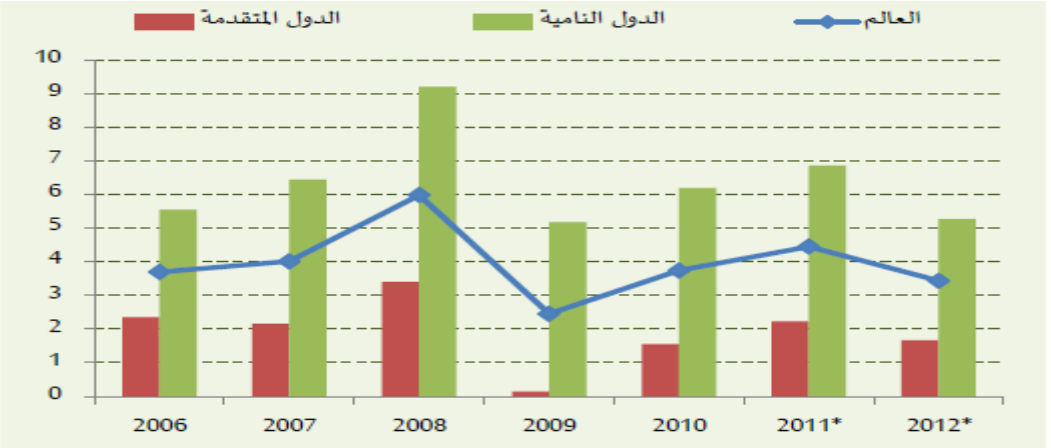

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 24.

كما يمكننا أن نلاحظ تغيرات **نسب التضخم –ارتفاع أسعار المستهلكين** لمجموعتي الدول المصدرة للنفط و المستوردة له حسب الجدول التالي و المتوقفة الى غاية 2015:

[1] **نفر** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 24.

الجدول رقم (3 09): نسب تغيرات التضخم في مجموعتي الدول المصدرة و المستوردة للنفط

	البلدان/ السنوات	2013	2014	2015
مجموعة البلدان المصدرة للنفط	جمهورية إيران	35.2	23	22
	المملكة العربية السعودية	3.5	3	3.2
	الجزائر	3.3	4	4.0
	الإمارات العربية المتحدة	1.1	2.2	2.5
	قطر	3.1	3.6	3.5
	الكويت	2.7	3.4	4.0
	العراق	1.9	1.9	3
مجموعة البلدان المستوردة للنفط	مصر	6.9	10.7	11.2
	المغرب	1.9	2.5	2.5
	تونس	6.1	5.5	5.0
	السودان	36.5	20.4	14.3
	لبنان	3.2	2.0	2.0
	الأردن	5.5	3.0	2.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي 2015، التعافي يكسب قوة،ص 84.

أما بالنسبة لمحدودية القدرة على خلق فرص العمل الجديدة، ووفقا لتقرير توجهات التوظيف العالمي لسنة 2012لمنظمة العمل الدولية، ارتفع معدّل البطالة الاجمالي العالمي الى 6.3% أي ما يعادل 203.3 مليون عاطل عن العمل سنة 2009 السنة التي كانت تشكّل سنة الأثر الكبير الذي خلفته الأزمة المالية العالمية، وباتت نسب البطالة لا تكاد تزاح مكانا وبقيم عالية تثقل هيكل النشاط الاقتصادي وتعيق عجلة التنمية خصوصا في الدول النامية و العربية منها حتى 2015 حيث بلغت في إيران نسبة 14.6% وفي الجزائر 9% شانها في ذلك شان دولة المغرب، وفي مصر بلغت نسبة البطالة 13.1%[1] في حين حقّقت تونس أعلى نسبة لها خصوصا بعد تداعيات الربيع العربي الذي اجتاحها، وكذا سياسات التغيير من أجل التغيير التي عصفت بالجانب الاقتصادي للبلاد و المورد السياحي باعتباره قطاعا حساس لخلق فرص العمل وتحقيق نسب نمو في الناتج الوطني فبلغت البطالة بها 15%[2].

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي 2015، التعافي يكسب قوة،ص 84.

[2] حبيب الشمري، تقرير لصحيفة الاقتصادية الالكترونية، اقتصاد الثورات، العدد 6571، بتاريخ 2011/10/08، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12، في الساعة: 10:20.

رابعا الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي لتصل الى نحو 1.1 **تريليون دولار عام** 2009 **مقارنة بما كان عليه سنة** 2007 **حيث بلغ** 2 تريليون دولار، وبذلك تكون قد حققت انخفاضا كبيرا بلغت نسبته 38% **عام** 2009 مقارنة بانخفاض نسبته 12% **عام** 2008 [1]، حيث يوضح الشكل البياني التالي (3 13) كمية رؤوس الأموال المتدفقة الى البلدان النامية المتأتية من الاستثمارات **الأجنبية** المباشرة حتى 2013.

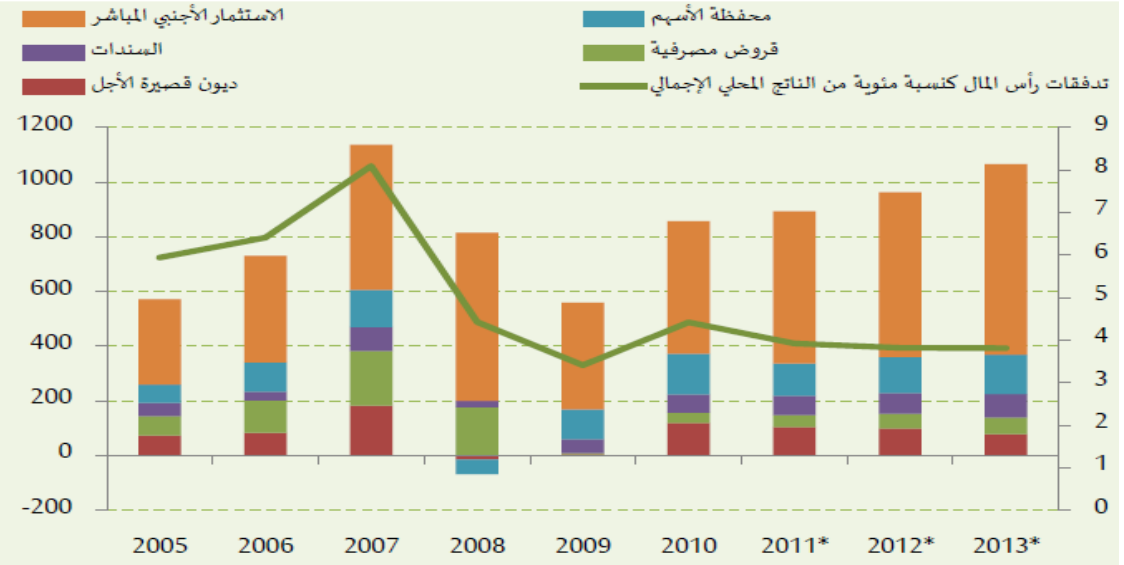

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2011، ص 30.

4. دراسة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في مجموعة دول جنوب المتوسط بمعطيات بانيل و الطرق القياسية الأخرى.

سنقوم في هذه الدراسة القياسية التطبيقية باستخلاص الأثر الاقتصادي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال دراسة عينة تتكون من اثنان وعشرون (22) دولة نامية [2] سميناها في مستهل دراستنا بدول الجنوب وذلك نسبة الى موقعها الجغرافي حيث انها مجملها تقع جنوب حوض البحر الابيض المتوسط –أي انها كلها تربطها صفة الموقع الجغرافي ضف الى ذلك انها اقتصاديات نامية ذات طبيعة إنتاجية واستهلاكية واحدة –باستثناء الدول ذات الموارد الطبيعية كالمحروقات و الغاز الطبيعي التي تعتبر ميزة مطلقة في بعض الدول شأن الجزائر و العراق وليبيا وغيرها. كما أن هذه لدراسة كانت خلال الفترة الممتدّة من 1990 الى 2014 أي مدّة خمسة وعشرون (25) سنة من الزمن.

1.4. متغيرات النموذج:

[1] تقرير اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي 2010"أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي"، نوفمبر 2010، ص ص27-28.
[2] يمكن أن نطلع على مجموعة الدول في الملحق رقم :01 راسة.

سنعتمد في تقدير النموذج الأول على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالعلاقة ما الانفتاح الاقتصادي في جانبه التجاري و الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تشكل مصفوفة المتغيرات الشرطية لحدوث النمو الاقتصادي و الجدول التالي يقوم بتعريف كل متغير و مصدر بياناته

الجدول رقم (3 10): المتغيرات و مصادر البيانات الخاصة بالدراسة القياسية

المتغير	التعريف	مصادر البيانات
LNGDPPC	اللوغاريتم النيبيري للناتج الداخلي الخام مقدرا بالدولار الأمريكي، بالأسعار الجارية	صندوق النقد الدولي www.imf.org
OPNESS	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	بيانات البنك العالمي www.bm.com

1.1.4. الاختبار التتابعي لـ: Hsiao ، 1986:

قمنا أولا من خلال الاستعانة ببرنامج Eviews 9 بإجراء الاختبار التتابعي في الشكل رقم (3 14) لمعرفة نوع النموذج الذي يتوافق مع بيانات متغيرات الدراسة، و الشكل موضح على النحو التالي:

الشكل رقم (3 14): الاختبار التتابعي لـ: Hsiao(1986)

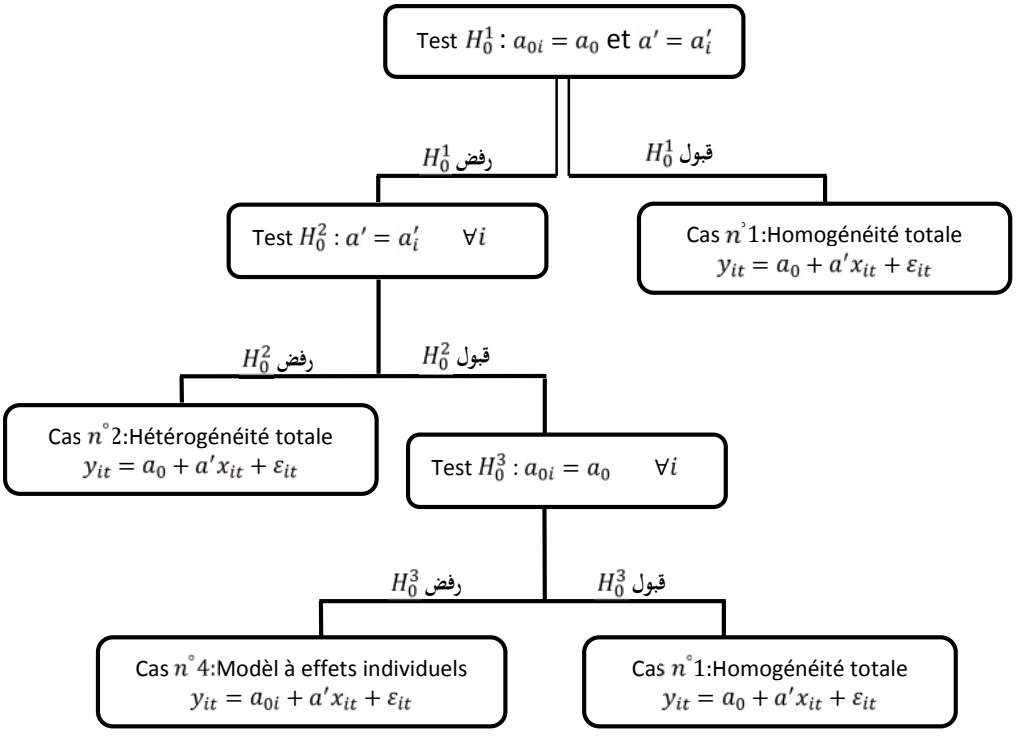

Source : *Régis Bourbonnais, ECONOMETRIE manuel et exercices corrigés, Dunod, Paris, 2011, P347*

قمنا أولا بتقدير العلاقة التالية: $LNGDPPC=C+OPNESS$

و ذلك بإدخال جميع البيانات و يشير نموذج Eviews 9 إلى هذا النوع من البيانات بـ: (*Unstructured/Undated Data*) و كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم(3 11): نتيجة تقدير نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LNGDPPC Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 19:29 Sample: 1 550 Included observations: 550				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS	0.020383	0.001237	16.48373	0.0000
C	6.919303	0.103210	67.04115	0.0000
R-squared	0.331474	Mean dependent var		8.428785
Adjusted R-squared	0.330254	S.D. dependent var		1.364266
S.E. of regression	1.116489	Akaike info criterion		3.061884
Sum squared resid	**683.1076**	Schwarz criterion		3.077556
Log likelihood	-840.0181	Hannan-Quinn criter.		3.068008
F-statistic	271.7133	Durbin-Watson stat		0.097290
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: تقدير المتغيرات عن طريق برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول رقم (3 11) أن مجموع مربع البواقي المقيدة تحت الفرضية H_0^1، SCR_{c1} تساوي 683.1076 و أن درجة حريتها هي $DL=548$

بعد هذه العملية انتقلنا لتقدير العلاقة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية *MCO* أو *LS* باللغة الانجليزية (Least squares) بالنسبة لكل دولة و كانت قيم *SCR* الخاصة بكل دولة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3 12): قيم مجموع مربع البواقي لكل دولة SCR_i

البلد	SCRi
الجزائر	0.465747
مصر	2.591032

تونس	1.903464
المغرب	0,365081
الكمرون	0,439857
اوغندا	0,626971
نيجيريا	2,796003
السنغال	0,508247
البنين	1,176348
مالي	1,18377
بوركينافاسو	1,581698
سيراليون	5,374784
البحرين	0,212812
الكويت	1,412512
تشاد	2,326193
النيجر	0,279632
ماليزيا	3,221081
العربية السعودية	0,280637
عمان	0,585281
الاردن	2,326877
اندونيسيا	2,938359
العراق	4,013097
المجموع	**31,64924**

المصدر: تقدير المتغيرات عن طريق برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع مربع البواقي لكل الدول هو 31,64924 و درجة الحرية ddld الموافقة هي 506، و حساب كل من SCR_{c1} و SCR و درجة الحرية لكل منهما يمكننا حساب F_1 كما يلي:

$$F_1 = \frac{(683.1076 - 31.64924)/(24 * 2)}{31.64924/(550 - 44)}$$

$$F1_{48;506}^{0.05} = 216,98647$$

و من جدول قانون *FISHER-SNEDECOR* تكون قيمة F الجدولية الموافقة:

$$FT_{48;506}^{0.05} = 1$$

$$F1_{48;273}^{0.05} = 23,0567751 > FT_{48;273}^{0.05} = 1$$

نلاحظ أن:

و نرفض الفرضية العدمية التي تقول أن $a_{0i} = a_0$ و $a' = a'_i$ و ننتقل إلى جهة اليسار من الشكل رقم (3-14) لاختبار H_0^2

من أجل اختبار الفرضية H_0^2 نحتاج إلى تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة وفق طريقة المربعات الصغرى التجميعية (*Pooled Least Squares*)، للمعادلة التالية:

$$LNGDPPC_{it} = c_i + \alpha' \text{OPNESS}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث كانت نتيجة التقدير* كما يلي:

الجدول رقم (3-13): نموذج الآثار الفردية الثابتة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LNGDPPC?
Method: Pooled Least Squares
Date: 03/08/17 Time: 21:28
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Cross-sections included: 22
Total pool (balanced) observations: 550

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.015521	0.060982	131.4401	0.0000
OPNESS?	0.005581	0.000803	6.949473	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
_1—C الجزائر	0.796228			
_2—C مصر	0.591413			
_3—C تونس	0.269967			

* يمكن أيضا استعمال طريقة ثانية، و ذلك بإدخال مصفوفة المتغيرات الوهمية (*dummy variables*)، و تقدير المعادلة بدون القاطع c، ثم حسابه عن طريق جمع معلمات المتغيرات الوهمية، ثم يمكن حساب انحراف قاطع كل دولة C_i بطرح معلمة كل متغير وهمي من مجموع معلمات المتغيرات الوهمية، و تكون النتائج متماثلة، و تكون النتائج ، ه ؛ مع طريقة التجميع *pooled* بوجود تغيير طفيف للقيم بعد الفا ص.

_4—C المغرب	0.010567			
_5—C الكمرون	-0.592326			
_6—C أوغندا	-1.263556			
_7—C نيجيريا	-0.299936			
_8—C السنغال	-0.981020			
_9—C البنين	-1.103450			
_10—C مالي	-1.057975			
_11—C بوركينافاسو	-1.377531			
_12—C سيراليون	-1.625521			
_13—C البحرين	1.663904			
_14—C الكويت	2.354308			
_15—C تشاد	-1.200686			
_16—C نيجر	-1.726576			
_17—C ماليزيا	0.522127			
_18—C العربية السعودية	2.118914			
_19—C عمان	1.860118			
_20—C الاردن	0.154520			
_21—C اندونيسيا	0.290253			
_22—C العراق	0.596259			
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.948228	Mean dependent var		8.428785
Adjusted R-squared	0.946067	S.D. dependent var		1.364266
S.E. of regression	0.316831	Akaike info criterion		0.580020
Sum squared resid	52.90113	Schwarz criterion		0.760253
Log likelihood	-136.5054	Hannan-Quinn criter.		0.650452
F-statistic	438.7392	Durbin-Watson stat		0.113617
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: تقدير المتغيرات عن طريق برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول رقم (3 13) أن مجموع مربع البواقي المقيدة تحت الفرضية H_0^2 SCR_{C2}، تساوي 52,90113 و أن درجةحريتها كما بينا في منهجية البحث هي $dl=527$ ، و منه يمكن حساب F2 كما يلي:

$$F_2 = \frac{(52,90113 - 31.64924)/21}{31.64924/(550 - 44)}$$

$$F2_{21;506}^{0.05} = 16,1795149$$

و من جدول قانون *FISHER-SNEDECOR* تكون قيمة F الجدولية الموافقة:

$$FT_{21;506}^{0.05} = 1.52$$

$$(F_2)_{21;506}^{0.05} = 16{,}1795149 > FT_{21;506}^{0.05} = 1.52$$

نلاحظ أن :

و نرفض الفرضية العدمية التي تقول أن $a' = a_i'$ و نحكم بأن البيانات مختلفة كليا لكل الدول أي وجود عدم تجانس كلي (*Hétérogénéité Totale*)، و منه لا يمكن تقدير نموذج البانيل و يتعين دراسة كل دولة على حدا.

بعد أن ثبت عدم إمكانية تقدير نموذج من نوع *Panel*، سنلجأ لدراسة التكامل المشترك "Cointegration" أو نموذج VAR في حالة السلاسل المستقرة طبيعيا "At level :I0"، أو في حالة عدم وجود علاقات تكامل في المدى الطويل.

2.4 اختبار التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي لأوغندا، الكويت و تشاد خلال الفترة 1990 -2014:

1.2.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

قبل أن نتطرق إلى دراسة ما إذا كانت السلاسل الزمنية المراد دراستها ذات تكامل مشترك، لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل، لأن منهجية التكامل المتزامن تفرض عدم استقرارية السلاسل الزمنية طبيعيا، و لذلك يجب علينا معرفة رتب سلاسل الدراسة، أي عند أي مستوى تكون هذه السلاسل مستقرة، حيث سنعتمد على اختبار ديكي فولار "ADF" و اختبار فيليب بيرون "PP" و الجدول التالي يبين درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (3 14): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

البلد	المتغيرات		ADF		النتيجة
		T+C	C	NOUNE	
أوغندا	LNGDPPC	-2.423873	-0.285889	11.51393	غير مستقرة
		-3.658446	-2.991878	-1.955681	
		(0.3575)	**(0.9134)**	**(1.0000)**	
	OPNESS	-3.044838	-1.557910	0.524480	غير مستقرة
		-3.612199	-2.991878	-1.955681	
		(0.1414)	**(0.4879)**	**(0.8219)**	
	LNGDPPC	-2.912723	-3.091043	1.410208	غير مستقرة
		-3.612199	-2.991878	-1.955681	

	(0.9561)	**(0.0408)**	**(0.1761)**		الكويت
غير مستقرة	-0.382259	-3.456080	-3.386078	OPNESS	
	-1.955681	-2.991878	-3.612199		
	(0.5357)	**(0.0187)**	**(0.0770)**		
غير مستقرة	3.712218	0.330713	-1.649595	LNGDPPC	
	-1.955681	-2.991878	-3.612199		
	(0.9998)	**(0.9750)**	**(0.7419)**		
غير مستقرة	0.205997	-2.105176	-2.660327	OPNESS	تشاد
	-1.956406	-2.991878	-3.612199		
	(0.7370)	**(0.2444)**	**(0.2597)**		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews .9

T: الاتجاه العام، C: الثابت، N: عدم وجود لا ثابت و لا اتجاه عام.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لـ: ADF لمتغيرات الدراسة لكل من أوغندا، الكويت و تشاد ، هي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ثقة 05%، و هذا يعني انها غير مستقرة طبيعيا، حيث تتطلب دراسة استقراريتها عند الفروق الأولى، و فيما يلي سنتأكد ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة للدول الثلاث، مستقرة عند الفروق الاولى، حيث سنقوم بتكرار نفس العملية التي قمنا بها، و لكن هذه المرة بأخذ الفروق الأولى و ليس السلاسل الأصلية، و الجدول التالي يبين نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفروق الأولى للسلاسل لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3 15): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون الفروق الأولى للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

النتيجة		ADF		الفروق الاولى للمتغيرات	البلد
	NOUNE	**C**	**T+C**		
I1:مستقرة	-0.717027	-3.742513	-3.709314	D(LNGDPPC)	أوغندا
	-1.957204	-2.998064	-3.622033		
	(0.3944)	**(0.0102)**	**(0.0422)**		
I1:مستقرة	-5.287540	-5.335010	-5.217024	D(OPNESS)	
	-1.956406	-2.998064	-3.622033		
	(0.0000)	**(0.0003)**	**(0.0018)**		
I1:مستقرة	-3.261787	-3.460091	-3.763339	D(LNGDPPC)	
	-1.956406	-2.998064	-3.622033		
	(0.0023)	**(0.0190)**	**(0.0380)**		
I1:مستقرة	-10.38427	-10.42279	-12.32582		الكويت

	-1.956406	-2.998064	-3.622033	D(OPNESS)	
	(0.0000)	**(0.0000)**	**(0.0000)**		
I1:مستقرة	-3.110321	-4.164759	-4.315222	D(LNGDPPC)	تشاد
	-1.956406	-2.998064	-3.622033		
	(0.0034)	**(0.0039)**	**(0.0124)**		
I1:مستقرة	-7.624854	-7.568895	-7.551572	D(OPNESS)	
	-1.956406	-2.998064	-3.622033		
	(0.0000)	**(0.0000)**	**(0.0000)**		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews .9

تشير نتائج اختبار ADF إلى أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، حيث أن كل القيم الإحصائية لـ: ADF **هي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي** 05%، **و قيمة الاحتمالات أصغر من الاحتمال الحرج عند** 05% ، كما نلاحظ أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الرتبة (I1)، **و هذا ما يسمح بإجراء اختبار التكامل المتزامن و البحث عن ما إذا كانت هنالك علاقة تربط النمو الاقتصادي و الانفتاح** التجاري في كل من أوغندا و الكويت و تشاد في المدى الطويل.

2.2.4 علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة 1990 2014

قبل القيام باختبار Johanson للتكامل المشترك، يجب علينا تحديد عدد فترات التأخير التي تعتمد على **إحصائية** AIC **و** SC حيث أن أدنى قيمة لهما توافق عدد فترات التأخير المثالية التي سيتم اعتمادها في اختبار التكامل المشترك، و الجدول التالي يبين عدد فترات التأخير كما يلي:

الجدول رقم: (3 16): **حساب** عدد فترات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPCPPP OPNESS
Exogenous variables: C
Date: 04/12/17 Time: 20:45
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-62.23044	NA	1.555154	6.117184	6.216663	6.138774
1	0.596098	107.7026*	0.005758	0.514657	0.813092*	0.579425*
2	4.777060	6.370990	0.005743*	0.497423*	0.994814	0.605370
3	6.582474	2.407218	0.007326	0.706431	1.402779	0.857556
4	12.51596	6.781128	0.006505	0.522289	1.417594	0.716594

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews .9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أصغر قيم لكل من RL،SC **و** HQ موافقة لدرجة تأخير واحدة (Lag=1)، **إلا أن** أصغر قيم لـ: AIC **و** EPE تشير إلى وجود فترتي تأخير (Lag=2)، إذن نحن ما بين احتمالين اثنين و هما إما اختيار فترة تأخير واحدة أو فترتين، و سنأخذ في الأخير درجة التأخير التي توجد عندها علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

1.2.2.4 نتائج اختبار التكامل المتزامن لمتغيرات الدراسة .

بعد ما قمنا بفحص استقرارية السلاسل الزمنية ، سننتقل فيما يلي إلى إجراء اختبار وجود علاقة طويلة أمد تربط الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، **حيث سنستعين باختبار** Johansen ، و الجدول التالي يبين النتائج التي توصلنا إليها باستعمال برنامج Eviews.9

الجدول رقم (3 17): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen

البلد	الفرضيات		إحصائية اختبار الأثر: Trace		إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen		عدد العلاقات
	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	
أوغندا	r=0*	r>0	12.48294	15.49471	11.06811	14.26460	لا توجد
	r=1	r>1	1.414822	3.841466	1.414822	3.841466	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود علاقات تكامل مشترك ، حيث يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند (r=1)، **حيث أن قيمة كل من** Trace **و** Mas-eigen **قد أعطتا نفس النتائج، و كانت قيمتهما أصغر من القيم الحرجة عند** 05%. و بناءا على هذه النتائج يمكن القول أنه لا توجد **أي توليفات خطية بين كل من** LNGDPPC و OPNESS.

و بما أننا توصلنا إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فسنقتصر على إعادة دراسة العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير حيث سنعتمد في تحليلنا على نموذج VAR **كما يلي:**

2.2.2.4 نتائج تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة.

سنشرع الآن في تقدير نموذج المتجه العام لشعاع الانحدار الذاتي "VAR" و يعني " Vecter Autoregression"، **حيث** يعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة

التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية(Exogènes Variables) في هذا النموذج وتعامل جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج على أنها متغيرات داخلية (Endogènes Variables) ويتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما يحتاجه الباحث في **هذا النموذج هو تحديد** المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في نموذج الدراسة، ويتم اختيار هذه المتغيرات بناءًا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات ووفقاً للدراسات السابقة بحيث تخدم هدف هذه الدراسة[1] **و الجدول** الجدول التالي يبين نتائج التقدير **كما يلي:**

الجدول رقم (3 18): نتائج تقدير نموذج المتجه العام لشعاع الانحدار الذاتي "VAR" في أوغندا

D(LNGDPPCPPP) = 0.459512033344*D(LNGDPPCPPP(-1)) - 0.00223789429161*D(OPNESS(-1)) + 0.0310654530761

[2.26591] [-2.24199]

[2.89023]

R^2= 0.26 F= 3.518386 n=23

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.459512	0.202794	2.265907	0.0289
C(2)	-0.002238	0.000998	-2.241994	0.0306
C(3)	0.031065	0.010748	2.890232	0.0062

Equation: D(LNGDPPCPPP) = C(1)*D(LNGDPPCPPP(-1)) + C(2) *D(OPNESS(-1)) + C(3)

Observations: 23

R-squared	**0.260267**	Mean dependent var	0.052478
Adjusted R-squared	0.186293	S.D. dependent var	0.020300
S.E. of regression	0.018312	Sum squared resid	0.006706
Durbin-Watson stat	**1.786855**		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

تشير إحصائيات (t-student) من الجدول أعلاه، **أن كل معلمات النموذج معنوية عند 05 % و هذا** ما يعني ان معلمات النموذج تختلف عن الصفر، اي انها ليست معدومة، و منه يمكن القول ان زيادة الانفتاح **التجاري يؤثر على النمو الاقتصادي و لكن بصورة عكسية حيث أن** زيادة الانفتاح بـ: 01% يؤدي إلى ضعف **النمو الاقتصادي بنسبة** 0.2% **سنويا.**

[1] *Sandrin Lardik, Valérie Mignion, Econométrie des séries temporelles Macroéconomiques et fianacieres, Economica, Paris, 2002,P83*

و فيما يخص العلاقة السببية في المدى القصير فسنعتمد على اختبار Wald **لاختبار ما إذا كانت هنالك علاقة** سببية تربط المتغيرات في المدى القصير، و الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (3 19): نتائج اختبار Wald لسببية المدى القصير

الاحتمال	Chi-square	الفرضية العدمية
0.0250	5.026536	D(OPNESS) لا يسبب D(GDPPC)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أن احتمالات القيمة الإحصائية Chi-square **لاختبار** Wald للمتغير المستقل معنوية **عند** 05% حيث انها اصغر من قيمة الاحتمال الحرج، و هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية تربط المتغير المفسر بلوغاريتم الناتج الداخلي الخام، و تقبل الفرضية البديلة التي تنص **على أن كل من** D(OPNESS) **تسبب** في D(GDPPC) في المدى القصير.

و سنقوم فيما يلي بمجموعة أخرى من الاختبارات التي تمكننا من الكشف ما إذا كان النموذج المقدر يعاني من **بعض المشاكل الإحصائية** كالتوزيع غير الطبيعي للبواقي، و عدم تجانس البواقي، حيث سنبدأ باختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء معتمدين على اختبار "Jarque-Bera " **، و نتائج** هذا الاختبار ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera **للنموذج الخاص بأوغندا**

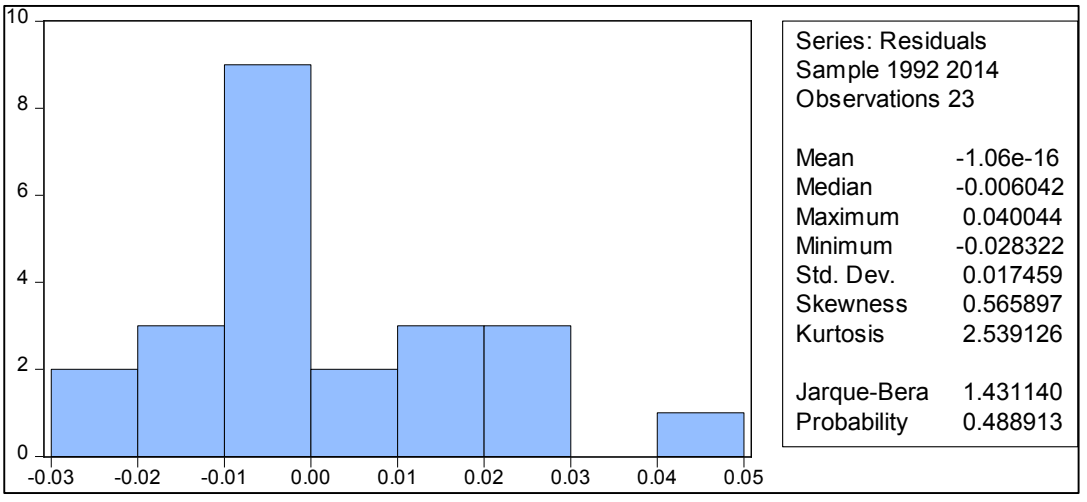

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة الإحصائية لـ: Jarque-Bera **قد بلغت** 1.431140**، حيث أن قيمة** الاحتمال هي أكبر من القيمة **الحرجة عند** 05%، و هذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن **البواقي تتوزع توزعا طبيعيا.**

و أخيرا نمر إلى دراسة عدم تجانس الأخطاء "hétéroscédasticité " **حيث سنعتمد على اختبار** " Breusch-Pagan-Godfrey" و كانت نتائج الاختبار ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 20): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لعدم تجانس البواقي**

	الفرضية العدمية	القيمة الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	تجانس البواقي	0.400986	0.8054
Obs*R-squared		1.881800	0.7575
Scaled explained SS		1.095020	0.8951

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

يشير الجدول أعلاه إلى أن القيمة الإحصائية لـ: Obs*R-squared **قد بلغت** 1.881800**، حيث أن قيمة** الاحتمال هي أكبر من القيمة **الحرجة عند** 05%، و هذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن الأخطاء متجانسة، و منه يمكن الحكم بأن النموذج لا يعاني من عدم تجانس البواقي. كما أن قيمة الإحصائية بـ: " Durbin-Watson stat **تساوي** 1.786855 هي أكبر من R^2 **الذي يساوي** 0.260267، أي أننا لم تقع في مشكل الانحدار الكاذب "régression fallacieuse ". كما تشير قيمة R^2 أننا قد تمكنا من تفسير 26% من سلوك الناتج الداخلي الخام عن طريق المتغير المستقل المستعمل OPNESS، و يرجع انخفاض هذه النسبة إلى أننا اعتمدنا في تحليلنا على متغير مفسر واحد فقط.

3.2.4 علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الكويت خلال الفترة 1990-2014

قبل القيام باختبار Johanson للتكامل المشترك، يجب علينا تحديد عدد فترات التأخير التي تعتمد على إحصائية AIC و SC حيث أن أدنى قيمة لهما توافق عدد فترات التأخير المثالية التي سيتم اعتمادها في اختبار التكامل المشترك، و الجدول التالي يبين عدد فترات التأخير كما يلي:

الجدول رقم: (3 21): حساب عدد فترات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPCPPP OPNESS
Exogenous variables: C
Date: 04/12/17 Time: 20:45
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-47.96370	NA	0.399652	4.758448	4.857926	4.780037
1	-28.24142	33.80963*	0.089750*	3.261088*	3.559523*	3.325856*
2	-25.01507	4.916345	0.098043	3.334769	3.832160	3.442715
3	-22.76527	2.999731	0.119871	3.501455	4.197803	3.652580
4	-21.02200	1.992316	0.158646	3.716381	4.611686	3.910685

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews .9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أصغر قيم لكل من SC،RL،AIC، EPE، HQ ، موافقة لدرجة تأخير واحدة (Lag=1)، و سنأخذ في فيما يلي درجة تأخير واحدة ، و نختبر ما إذا كانت توجد هنالك علاقة تكامل ما بين متغيرات الدراسة عند فترة تأخير واحدة.

1.3.2.4 نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

بعد ما قمنا بفحص استقرارية السلاسل الزمنية و درجات التأخير، سننتقل فيما يلي إلى إجراء اختبار وجود **علاقة طويلة أمد تربط الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، حيث سنستعين باختبار Johansen ، و الجدول** التالي يبين النتائج التي توصلنا إليها باستعمال برنامج Eviews.9

الجدول رقم (3 22): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen

البلد	الفرضيات		إحصائية اختبار الأثر: Trace		إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen		عدد العلاقات
	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	
أوغندا	r=0*	r>0	55.77261	15.49471	55.01069	14.26460	علاقة واحدة
	r=1	r>1	0.761917	3.841466	0.761917	3.841466	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة تكامل مشترك واحدة ، حيث نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند

(r=1)، حيث أن قيمة كل من Trace و Mas-eigen قد أعطتا نفس النتائج، و كانت قيمتهما أكبر من القيم الحرجة عند 05% عند (r=0) .و بناءا على هذه النتائج يمكن القول أنه توجد توليفة خطية واحدة بين كل من LNGDPPC و OPNESS.

و بما أننا توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فسنقدر نموذج VECM " نموذج تصحيح الأخطاء" لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الكويت في المدى الطويل.

2.3.2.4 **نتائج تقدير نموذج VECM لمتغيرات الدراسة:**

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

أولا: تعريف نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل لنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير .ونموذج تصحيح الخطأ هو مسار تعديل يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل[1].

ثانيا: صيغة نموذج تصحيح الخطأ –VECM-

إذا بدأنا بمتغيرين Xt و Yt و قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_t حيث :

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

[1] عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004، ص 685.

عندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، و بصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة ε_t **تقيس البعد عن التوازن بين** X_t **و** Y_t و يعرف ذلك بخطأ التوازن، **ففي حالة** تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أن Y لها علاقة مع X و مع القيم المتباطئة من **X و Y** و يمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة **التالية:**

$$\Delta Y_{t-1} = b\Delta X_{t-1} + c\left(Y_{t-1} - aX_{t-1}\right) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل ΔY_t الفروق الأولى،و توضح المعادلة أعلاه أن التغير في Y يعتمد على التغير في X **و كذلك القيم** المتباطئة لخطأ التوازن، و هذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة Y_{t-1} **أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة** Y_t **سوف** تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ c **أي أن النموذج يقيس** الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطا،كذلك يتضح **من المعادلة أن** a, b تقيس معالم الأجل القصير و الأجل الطويل،**و تقيس** c **سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل**[1].

سنشرع الآن في تقدير نموذج VECM في دولة الكويت و الجدول التالي يبين نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3 23): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM" في الكويت

D(LNGDPPCPPP) = - 0.26327662131*(LNGDPPCPPP(-1) - 0.023864535409*OPNESS(-1) - 8.67748603085) +
[-5.987646]

0.311422580121*D(LNGDPPCPPP(-1)) + 0.000199023485685*D(OPNESS(-1)) + 0.0339189758855
[1.995597] [0.103368] [1.949937]

R^2= 0.770541 F= 21.26778 n=23

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.263277	0.043970	-5.987646	0.0000
C(2)	0.311423	0.156055	1.995597	0.0532
C(3)	0.000199	0.001925	0.103368	0.9182
C(4)	0.033919	0.017395	1.949937	0.0586

[1] *Benbouziane Mohamed and Benamar Abdelhak : The relationship between money and prices in the Maghreb countries: a cointegration analysis. Published in: Economic Reserch Forum Working Paper, 2004, p.26*

Equation: D(LNGDPPCPPP) = C(1)*(LNGDPPCPPP(-1) - 0.023864535409 *OPNESS(-1) - 8.67748603085) + C(2)*D(LNGDPPCPPP(-1)) + C(3) *D(OPNESS(-1)) + C(4)			
Observations: 23			
R-squared	**0.770541**	Mean dependent var	0.048349
Adjusted R-squared	0.734310	S.D. dependent var	0.148411
S.E. of regression	0.076499	Sum squared resid	0.111189
Durbin-Watson stat	**1.766334**		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

التحليل الإحصائي:

نلاحظ من المعادلة وجود حد **واحد لتصحيح الخطأ، سالب و معنوي عند 05% حيث بلغت قيمة** الاحتمال لـ: C1 حسب الجدول أعلاه و الذي يمثل حد تصحيح الخطأ (0.0000) ، **و هو أصغر من الاحتمال الحرج عند 05%. و من هذا المنطلق يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ أو (سرعة تعديل** اختلالات المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل) استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب و معنوي، و بالتالي نقول أنه توجد علاقة سببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة حيث يؤثر OPNESS في LNGDPPC، فإن سلوك لوغاريتم الناتج الداخلي الخام سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 3.798 **سنة** (1/0.263277) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول أنه يتم **تعديل 26.3277 %** سنويا من اختلالات توازن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل.

و فيما يخص العلاقة السببية في المدى القصير فسنعتمد على اختبار Wald **لاختبار ما إذا كانت هنالك علاقة** سببية تربط المتغيرات في المدى القصير، و الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (3 24): نتائج اختبار السببية المدى القصير لـ: Wald

الفرضية العدمية	Chi-square	الاحتمال
D(OPNESS) لا يسبب D(LNGDPPC)	0.010685	0.9177

المصدر: **من إعداد الطالب** بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أن احتمالات القيمة الإحصائية Chi-square **لاختبار** Wald للمتغير المستقل غير **معنوي عند** 05% حيث انها اكبر من قيمة الاحتمال الحرج، و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود علاقة سببية تربط المتغيرين في المدى القصير، و نرفض الفرضية البديلة.

و الان لا باس بالقيام بمجموعة اخرى من الاختبارات من شانها الكشف ما إذا كان النموذج المقدر يعاني من بعض المشاكل الإحصائية كالتوزيع غير الطبيعي للبواقي، و عدم تجانس البواقي، حيث سنبدأ فيما يلي باختبار **التوزيع الطبيعي للبواقي معتمدين على اختبار** "Jarque-Bera " ، و نتائج هذا الاختبار ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera

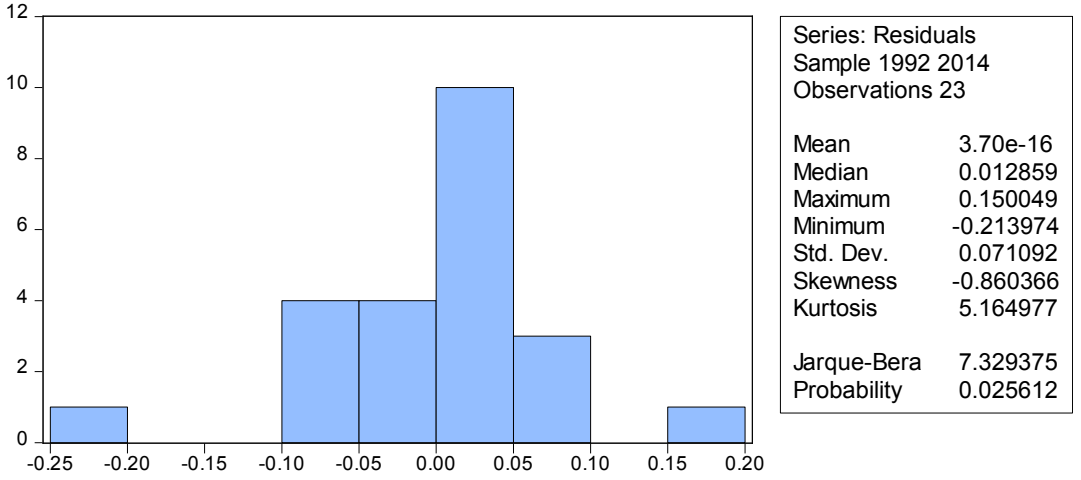

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة الإحصائية لـ: Jarque-Bera **قد بلغت** 7.329375**، حيث أن قيمة** الاحتمال هي أكبر من القيمة حرجة عند 05%، و هذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزعا طبيعيا و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزعا طبيعيا، و انطلاقا من ذلك نستنتج أن النموذج يعاني من عدم **التوزيع الطبيعي للبواقي.**

و أخيرا نمر إلى دراسة عدم تجانس الأخطاء "hétéroscédasticité " **حيث سنعتمد على اختبار** " Breusch-Pagan-Godfrey" و كانت نتائج الاختبار ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 25): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لعدم تجانس البواقي**

	الفرضية العدمية	القيمة الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	تجانس البواقي	0.544642	0.7051
Obs*R-squared		**2.483184**	**0.6476**
Scaled explained SS		3.528930	0.4735

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9

يشير الجدول أعلاه إلى أن القيمة الإحصائية لـ: Obs*R-squared **قد بلغت** 2.483184، **حيث أن قيمة** الاحتمال هي أكبر من القيمة حرجة عند 05%، و هذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي متجانسة، و منه يمكن الحكم بأن النموذج لا يعاني من عدم تجانس **البواقي.** كما أن قيمة الإحصائية بـ: " Durbin-Watson stat" **تساوي** 1.766334 هي أكبر من R^2 **الذي يساوي** 0.770541، أي أننا لم تقع في مشكل الانحدار الكاذب. كما تشير قيمة R^2 أننا قد تمكنا من تفسير **77.0541 % من سلوك الناتج الداخلي الخام عن طريق الانفتاح التجاري.**

4.2.4 علاقة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في تشاد خلال الفترة 1990-2014

قبل القيام باختبار Johanson للتكامل المشترك، يجب علينا تحديد عدد فترات التأخير التي تعتمد على إحصائية AIC و SC حيث أن أدنى قيمة لهما توافق عدد فترات التأخير المثالية التي سيتم اعتمادها في اختبار التكامل المشترك، و الجدول التالي يبين عدد فترات التأخير كما يلي:

الجدول رقم: (3 26): حساب عدد فترات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPCPPP OPNESS
Exogenous variables: C
Date: 04/12/17 Time: 20:45
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-99.16481	NA	52.41190	9.634744	9.734222	9.656333
1	-57.87405	70.78416	1.508966	6.083243	6.381678	6.148011
2	**-51.37137**	**9.908850***	**1.206559***	**5.844892***	**6.342284***	**5.952839***
3	-48.78102	3.453796	1.428110	5.979145	6.675493	6.130270
4	-45.62300	3.609166	1.651816	6.059333	6.954638	6.253637

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews .9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أصغر قيم لكل من AIC، SC،RL، EPE **و** HQ موافقة لدرجتي تأخير (Lag=2)، و سنأخذهما بعين الاعتبار خلال إجرائنا لاختبار التكامل المشترك.

1.4.2.4 نتائج اختبار التكامل المتزامن لمتغيرات الدراسة

بعد ما قمنا بفحص استقرارية السلاسل الزمنية ، سننتقل فيما يلي إلى إجراء اختبار وجود علاقة طويلة أمد تربط الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، حيث سنستعين باختبار Johansen ، و الجدول التالي يبين النتائج التي توصلنا إليها باستعمال برنامج Eviews.9

الجدول رقم (3 27): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen

البلد	الفرضيات		إحصائية اختبار الأثر: Trace		إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen		عدد العلاقات
	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	
أوغندا	r=0*	r>0	14.61206	15.49471	**14.33749**	**14.26460**	علاقة واحدة
	r=1	r>1	0.274568	3.841466	0.274568	3.841466	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إحصائية اختبار الأثر: Trace تشير إلى عدم وجود علاقات تكامل مشترك ، حيث حسب هذه الاحصائية، نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند (r>0)، إلا أن قيمة Max-eigen تشير إلى نتائج مختلفة، و كانت قيمتهما أكبر من القيم الحرجة عند 05% و ذلك عند (r=0)، و هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية و نقول أنه توجد على الأقل علاقة تكامل مشترك واحدة، و بناءا على هذه النتائج يمكن القول أنه توجد توليفات خطية بين كل من LNGDPPC و OPNESS.

و بما أننا توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فسنقوم بتقدير نموذج VECM لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في تشاد خلال الفترة 1990 2014، في العنصر الموالي.

2.4.2.4 نتائج تقدير نموذج VECM لمتغيرات الدراسة:

الجدول التالي يبين نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3 28): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM" في تشاد

D(LNGDPPC) = - 0.0661073007071*(LNGDPPC(-1) - 0.039821407605*OPNESS(-1) - 4.40956455298) +
[2.26591]

0.0464020322835*D(LNGDPPC(-1)) - 0.304669746918*D(LNGDPPC(-2)) - 0.0023160223505*D(OPNESS(-1)) +
[2.26591] [2.26591] [2.26591]

0.000828293371121*D(OPNESS(-2)) + 0.0645926808072
[2.26591] [2.26591]

R^2= 0.554091 F= 3.976346 n=22

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.066107	0.026576	-2.487459	0.0183
C(2)	0.046402	0.220430	0.210507	0.8346
C(3)	-0.304670	0.179167	-1.700477	0.0987
C(4)	-0.002316	0.000997	-2.322849	0.0267
C(5)	0.000828	0.000927	0.893471	0.3783
C(6)	0.064593	0.019364	3.335657	0.0022

Equation: D(LNGDPPC) = C(1)*(LNGDPPC(-1) - 0.039821407605 *OPNESS(-1) - 4.40956455298) + C(2)*D(LNGDPPC(-1)) + C(3) *D(LNGDPPC(-2)) + C(4)*D(OPNESS(-1)) + C(5)*D(OPNESS(-2)) + C(6)

Observations: 22

R-squared	**0.554091**	Mean dependent var	0.049143
Adjusted R-squared	0.414744	S.D. dependent var	0.068692
S.E. of regression	0.052551	Sum squared resid	0.044185
Durbin-Watson stat	**2.203500**		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

التحليل الإحصائي:

نلاحظ من المعادلة وجود حد **واحد لتصحيح الخطأ، سالب و معنوي عند** 05% **حيث بلغت قيمة** الاحتمال لـ: C1 حسب الجدول أعلاه و الذي يمثل حد تصحيح الخطأ (0.066107) **، و هو أصغر من الاحتمال الحرج عند** 05%. **و من هذا المنطلق يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ أو** (سرعة تعديل اختلالات المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل) استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب و معنوي، و بالتالي نقول أنه توجد علاقة سببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة حيث يؤثر OPNESS في LNGDPPC **فإن سلوك لوغاريتم الناتج الداخلي الخام سيستغرق** عند حدوث أي صدمة حوالي 15.126 **سنة** (1/0.066107) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول أنه يتم **تعديل** 6.6017 % سنويا من اختلالات توازن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل.

و فيما يخص العلاقة السببية في المدى القصير فسنعتمد على اختبار Wald **لاختبار ما إذا كانت هنالك علاقة** سببية تربط المتغيرات في المدى القصير، و الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (3 29): نتائج اختبار السببية المدى القصير لـ: Wald

الفرضية العدمية	Chi-square	الاحتمال
D(OPNESS) لا يسبب D(LNGDPPC)	15.51184	0.0004

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أن احتمالات القيمة الإحصائية Chi-square **لاختبار** Wald للمتغير المستقل معنوي **عند** 05% حيث انها اصغر من قيمة الاحتمال الحرج، و هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود علاقة سببية تربط المتغيرين في المدى القصير، و نرفض الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة سببية في المدى القصير بين D(LNGDPPC) **و** D(OPNESS).

سننتقل الآن إلى **القيام** بمجموعة اخرى من الاختبارات من شانها الكشف ما إذا كان النموذج المقدر يعاني من بعض المشاكل الإحصائية كالتوزيع غير الطبيعي و عدم تجانس البواقي، حيث سنبدأ فيما يلي باختبار التوزيع **الطبيعي للبواقي معتمدين على اختبار** "Jarque-Bera " **، و نتائج هذا الاختبار** ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ: Jarque-Bera

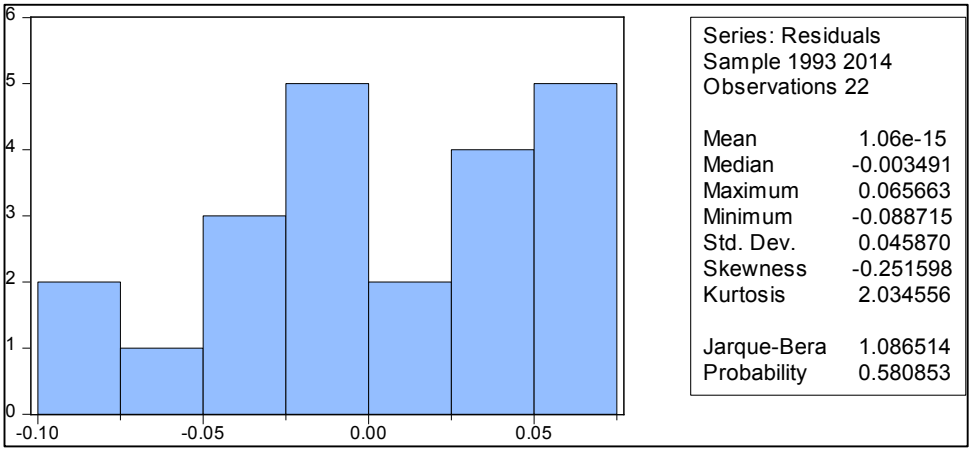

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة الإحصائية لـ: Jarque-Bera **قد بلغت** 1.086514**، حيث أن قيمة** الاحتمال هي أكبر من القيمة حرجة عند 05%**، و هذا يؤدي بنا** إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزعا طبيعيا و رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزعا طبيعيا، و انطلاقا من ذلك نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

و سنمر فيما يلي إلى دراسة عدم تجانس البواقي "hétéroscédasticité " حيث سنعتمد على اختبار " Breusch-Pagan-Godfrey" و كانت نتائج الاختبار ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 30): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البواقي

	الفرضية العدمية	القيمة الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	تجانس البواقي	0.585569	0.7368
Obs*R-squared		4.175086	0.6530
Scaled explained SS		1.142310	0.9796

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews.9

يشير الجدول أعلاه إلى أن القيمة الإحصائية لـ: Obs*R-squared قد بلغت 4.175086، حيث أن قيمة الاحتمال هي أكبر من القيمة حرجة عند 05%، و هذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي متجانسة، و منه يمكن الحكم بأن النموذج لا يعاني من عدم تجانس البواقي. كما نلاحظ من الجدول رقم (.....) أن قيمة الإحصائية بـ: " Durbin-Watson stat " تساوي 2.203500 هي أكبر من R^2 الذي يساوي 0.554091، أي أننا لم نقع في مشكل الانحدار الكاذب. كما تشير قيمة R^2 أننا قد تمكنا من تفسير 55.4091 % من سلوك الناتج الداخلي الخام عن طريق الانفتاح التجاري.

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل وما ورد فيه يمكن أن نميز الأثر الواضح للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية والعربية منها بصفة خاصة من خلال دراستنا لمجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تبين الوضعية الكلية لمجموعة من الدول وذلك سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، حيث لمسنا الفوائد المترتبة عن الانفتاح من خلال تغيرات نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وكذلك التباين في مستويات **ونسب البطالة**، هذه النسب وغيرها و التي كان الانفتاح التجاري يلعب دورا هاما في تحديدها مما ينعكس سواء بالإيجاب أو بال**س ل ب ع ل ى اق ص اد ي ا ا، وكذلك** اكتساب مهارات وفنيات عالية في مختلف المجالات الاقتصادية، و اكتساب تكنولوجيات متطورة وفتح المجال امام حركيات التجارة الدولية، كما لمحنا تاثير المعطيات الجديدة –**المستجدّ ات** التي افرزتها الازمة المالية العالمية لسنة 2008 **و** التي انعكست سلبا على دول العالم وفي أولها الدول المتقدمة التي عانت من إفرازاتها وما انجرّ عنها من تبعات تمثلت في ثورات الربيع العربي التي عصفت **بمجموعة من الدول العربية النامية.**

كما تطرقنا إلى دراسة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي لدو**ل جنوب البحر المتوسط** وذلك عن طريق معطيات بانيل ثم بعد ذلك نموذجي VAR **و** VECM و التي أعطت نتائج متفاوتة توضح في مجملها علاقة ايجابية بين المتغيرين سالفي الذكر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعرف العديد من الاقتصاديين نظرية التجارة الدولية *International Trade Théorie* على انها تمثل ذلك العلم الذي يقوم على دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي – خارج حدود الدولة و على هذا الأساس تلعب التجارة دورا هاما في اقتصاديات الدول على اختلافها وعلى اختلاف طبيعتها الاقتصادية، مهما كان مستوى نموها الاقتصادي، فمن خلال الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول الشريكة، وعن طريق الصادرات فإنها تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي، وبالتالي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

ولقد حاول المفكرون و الاقتصاديون عبر العصور المختلفة شرح أسباب التدفق السلعي ما بين الدول المختلفة من خلال محاولة التعرف على أسباب قيام التجارة و الأهداف و النتائج المرجوة منها، ومكاسب التخصص الدولي ابتداء من المدرسة الكلاسيكية التي ركّز أهم روادها على مبدأ الميزة النسبية، ثم تبع ذلك ظهور العديد من النظريات المختلفة التي حاولت تجاوز الطروحات الكلاسيكية، وتفادي الانتقادات التي وجّهت إليها، وتقديم تفسير مقنع للدور البارز الذي تلعبه التجارة الدولية في خلق الرفاهية الاقتصادية، خاصة عقب التطورات التي عرفها الواقع الاقتصادي لفترات متوالية من الزمن وبوتيرة متزايدة، نتاجا للمستجدات العالمية التي طرأت على الخارطة الاقتصادية و التعاملات التجارية الرأسمالية، وكذلك الانفتا ح المبهر الذي تميّزت به اقتصاديات العا لم المتقدّم، من خلال انتعاش التجارة البينية الناجمة عن التكتلات و التكاملات الاقتصادية و النقدية وكذا حركات التحرير المالي و حرية انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال عبر هذه الأخيرة.

وجاء من خلال الدراسات النظرية و الأبحاث التطبيقية محاولة إبراز العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية- الدولية هذه الأخيرة التي كانت ولازالت تلعب دورا بارزا و حاسما في إقرار جوانب ومظاهر النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في أي دولة، حيث تتجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا

و التي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد على التقنيات الحديثة، و التي تساهم بدورها في توفير الموارد المالية الهامة التي يمكن استهدافها في تمويل المشاريع التنموية و إرساء السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق وغيرها...، أو من خلال العمل على زيادة نمو الصادرات بالعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي و المحلي الذي يمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد، و على الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي، من خلال ما سبق طرحه في الفصل الثاني من الدراسة و الذي كان الهدف منه تحديد العلاقة التفاعلية بين المفهومين –من المؤثر ومن المتأثر– حيث اختلفت الآراء فيما اذا كان تعزيز الانفتاح التجاري يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي، وبالخصوص في العشريتين الأخيرتين أين وقع تغيير جذري في التفكير و في المعاملات بالنسبة للدول النامية، حيث نتجت نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من قبضة الدولة –سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي– و التي هدفها إنهاء الاضطرابات الكلية او التخفيف من حدتها مع تعزيز النمو و الخفض من نسب الفقر ومستوياته، و نجد أن الكثير من النتائج أكدت الترابط بين التجارة و النمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين ّ أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

ويتجلى الهدف الرئيسي من خلال دراستنا هذه إلى معرفة مدى تأثر هذه العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري في ظل المستجدّات التي شهدتها مختلف اقتصاديات دول العالم بما فيها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في أول الأمر ثم تلت ذلك تداعيات على مختلف دول العالم الأخرى سمّاها الاقتصاديون بمفهوم العدوى المالية الناتجة عن مدى تحرير المعاملات التجارية و المالية و التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة، كما نجد مشكلة انعدام الأمن التي سايرت دول الربيع العربي الذي انطلق سياسيا ليخلص إلى اضطرابات اقتصادية كارثية، فكانت لكل هذه العوامل تأثيرات تحصر العلاقة المباشرة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الدول النامية و التي درسنا عينة منها تتكون من 22 دولة نامية سميناها بدول الجنوب نظرا لأن أغلبها يقع في جنوب حوض البحر الأبيض

المتوسط، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2014 من خلال اعتماد دراسات قياسية تمثلت في نموذج البانيل ونموذج تصحيح الأخطاء VECM و نموذج VAR.

أ- نتائج الدراسة:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري من الدراسة إلى مجمل الأفكار التي عالجت التجارة الخارجية، ومختلف المدارس التي عكفت على تحليل أنماط التبادل الدولي و السياسات الضرورية اللازمة لتحريك النشاط الاقتصادي، و التي انطلقت من الفكر الكلاسيكي الذي اشتهر به كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وصولا إلى الفكر الحديث أو المدارس الحديثة لدراسة التجارة الخارجية من خلال الفجوات التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج، ركزنا على العلاقة القائمة بين متغيري الدراسة (النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الدول النامية)، تم التوصل الى مجموعة من النتائج، وهي:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

1 إن الدول النامية في الوقت الراهن تواجه بيئة عالمية سريعة التغير وتحديات متعدّدة لا يمكن معالجتها بإجراءات تعتمد على عامل التجارة الخارجية فقط، بل يتطلب منها مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية في إطار العولمة لتحقيق المزيد من التماسك في صياغة سياساتها الاقتصادية ومعالجة الهشاشة التي تعاني منها، خصوصا وأن النظام التجاري المتعدّد الأطراف، هو التطلع الأكثر جاذبية في دول العالم اليوم من خلال الانفتاح على كل دول العالم اقتصاديا بوجه عام وتجاريا على وجه الخصوص، وهو النظام الذي ترعاه وتتبناه منظمة التجارة العالمية.

2 إن الأفكار و الدراسات التي حاولت كشف حقيقة النظام الاقتصادي العالمي القائم وانعكاساته على الدول النامية من خلال التجارة الخارجية انقسمت إلى اتجاهين متعاكسين أحدهما يساند فكرة أن الانفتاح التجاري عامل محفّز للنمو الاقتصادي وهذا الرأي ينطبق على الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات المتفتحة على العالم الخارجي بصفة كبيرة وفي جميع المجالات، و الاتجاه الآخر الذي مفاده أن الانفتاح التجاري عامل مثبط للنمو الاقتصادي وفي غالب الأحيان يكون له أثر سلبي من خلال نتائجه على بعض الدول النامية.

حيث نجد الاتجاه الأول يرى بأن التجارة عاملا أساسيا وحاسما باعتبار ان نمو القطاع التصديري يؤثر على كل من الطلب و العرض في الاقتصاد، ويرى أنه **على البلدان النامية اتباع سياسة تنموية** متفتحة على الخارج معتمدة في ذلك على الميزة النسبية، وأن تجارب الدول المتقدّمة لاتباع هذه السياسة التي ادت بها إلى **التقدم الصناعي شاهد على ذلك، وهو مثال يمكن أن يتكرّر إذا ما عملت الدول النامية على إزالة القيود على تجارتها.**

أما الاتجاه الثاني يرى **أن البلدان النامية أصبحت مستغلة بطريقة مباشرة من طرف الدول المصنعة** وتبعيتها لم تكن بالصدفة، بل كانت هناك ميكانيزمات وأساليب مدروسة ومحكمة أدت إلى **ذلك** لكن على الرغم من صحة فروض هذا الاتجاه **من خلال استغلال دول الشمال للتجارة الدولية** كأداة لاستنزاف ثروات وموارد دول الجنوب، إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقدموا حلا عمليا مقنعا في مواجهة هذا الموقف، فمنهم من يقترح تحسين وضع الدول النامية في التخصص الدولي عن **طريق تركيزها على المنتجات الصناعية وتقليلها من الاعتماد على تصدير المواد الأولية و الموارد** الطاقوية الطبيعية، أما البعض الآخر يقترح أن تتبنى الدول النامية نمط تنمية اقتصادية بينية معتمدة **على الذات.**

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن الانفتاح التجاري يؤثر ايجابيا على الدخل الوطني الإجمالي في الدول النامية وهذا حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة، بينما الأثر الزمني على التغيرات الحاصلة في الدخل الوطني تبقى متغيرة خصوصا في السنوات الأولى.

ما فيما يخص تأثير الانفتاح التجاري وسياسته على النمو الاقتصادي في الدول النامية فان هناك **علاقة مباشرة و من خصوصيتها أنها** تكون سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير **أنها تتحول** إلى علاقة ايجابية في السنة الموالية، وعليه فان **الآثار** الايجابية **للانفتاح على النمو الاقتصادي لا تظهر** في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد هذه السنة، و **الأثر** الايجابي يفوق **الأثر** السلبي الناتج في نفس السنة، وعليه **فإذا ما توجهت الدول النامية** إلى **الانفتاح فلابد أن تصاحبه سياسة اقتصادية ملائمة بالإضافة** إلى **ذلك فان سياسة الانفتاح لا يمكنها أن تكون صالحة لكل الدول**

النامية وهذا تبعا لطبيعة صادراتها واحتياجات اقتصادياتها المحلية، بحيث هناك من الدول ما تعتمد على الموارد الطبيعية بنسبة كبيرة في صادراتها دون الاعتماد على عنصر التنويع وبالتالي فهي تتاثر بصفة أقل بالانفتاح التجاري ويكون سلبيا في القيمة كالجزائر و العراق وليبيا وغيرها من الدول هذا على المديين المتوسط و القصير،كما انه لن يؤدي إلى الرفع من معدّلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية وضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن التخصص في إنتاج وتصدير المواد البترولية يحقق فائضا في الميزان التجاري خلال المراحل الأولى، إلا أن عدم قدرة الدولة على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو إجمالي الناتج المحلي.

كما أن نجاح سياسة الانفتاح التجاري للدول النامية تتوقف على السياسة الكلية للبلد، وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، الإنفاق الحكومي، تطوير البنية التحتية و كذا التحكم في السوق السوداء، بالإضافة إلى تدعيم التصدير الذي يلعب دورا بارزا في التجارة الخارجية و الذي يعتبر مصدرا للنمو الاقتصادي.

وتعتبر هذه النتائج المتحصل عليها إجابة واضحة ومنطقية على الفرضية التي كانت في لأول دراستنا التي تفترض أن الانفتاح له تأثير في النمو الاقتصادي من خلال عوامل أخرى كالتكنولوجيا وتوفير رأس المال البشري...

الاقتراحات و التوصيات:

ورغم ما ورد في الدراسة من محاولة للربط بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق الدراسة القياسية إلا أنا تبقى محدودة وهذا لعدم التطرق إلى عينة ذات حجم أكبر تعكس النتائج بصفة واضحة بالإضافة إلى عدم دمج عناصر أخرى مؤثرة في الانفتاح وخلق النمو كالانفتاح المالي الذي يعتبر محدّدا أساسيا في النمو للدول النامية، لهذا نأمل أن تكون هناك دراسات ملمة تعنى بالعناصر التالية، كمتغيرات مؤثرة:

- حجم السوق و توفر البنى التحتية المتطورة.
- تأثير رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

- التخصص الاقتصادي في **الإنتاج** في الدولة النامية، مع العلم **أن النظرية الاقتصادية للتجارة** الدولية تعطي دورا أساسي لهذا الأخير- **التخصص** في التبادل الدولي وتقوم عليه، بحيث يسمح بخلق الرفاهية الاقتصادية.

.....ولله الحمد و المنة ....

أوّلا- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

01 إبراهيم محمد الفار، **"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1999.

02 أحمد جامع، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية 1977.

03 أحمد فاروق غنيم، **"حول تحرير التجارة الخارجية"**، مركز المشروعات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، 2006.

04 إسماعيل شعباني، **"مقدمة في التنمية"**، دار هومه،الجزائر، الطبعة الثانية، 1997 .

05 إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى، **"مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)"** دار وائل للنشر و الطباعة، الأردن، الطبعة الأولى 1999.

06 إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية(نظريات نماذج استراتيجيات)"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،سنة 2012 .

07 إكرام عبد الرحيم، **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"**، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة 2002.

08 السيد أحمد عبد الخالق و أحمد بديع بليح، **"تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي"**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003.

09 إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **"مبادئ الاقتصاد الدولي"**، المكتب الجامعي الحديث مصر جمهورية مصر العربية، سنة 2007.

10 تودارو ميشيل ، تعريب:محمد حسن حسني و محمود حامد محمود، **"التنمية الاقتصادية"**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006.

11 جمال الدين لعويسات، "**العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية**"، دار هومة للطباعة ، الجزائر،سنة 2000.

12 حازم الببلاوي، "**دور الدولة في الاقتصاد**"، دار الشروق، مصر، القاهرة، سنة 1998.

13 حسين توفيق إبراهيم، "**الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**"، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، سنة 1999.

14 رشيد بن ديب و نادية شطاب عباس، "**اقتصاد جزئي: نظرية و تمارين**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

15 رضا عبد السلام، "**العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، سنة 2007.

16 رنان مختار، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة،الجزائر،الطبعة الأولى، سنة 2009.

17 زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية وتمارين)، دار الأديب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

18 زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، دار المعارف الجامعية، القاهرة، سنة 1992.

19 سالم توفيق النجفي، "**أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية القاهرة، سنة 2000 .

20 سامي عفيفي حاتم، "**التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التطبيق**"، طبع جامعة حلوان، الطبعة الرابعة 4 القاهرة، سنة 2003.

21 سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص:240.

22 سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

23 صبحي محمد قنوص، "**أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1999.

24 عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، **"أساسيات الاقتصاد الدولي"** الإسكندرية، بدون دار نشر، سنة 1998.

25 عبد الرحمان يسري أحمد و محمد السريتي، **"قضايا اقتصادية معاصرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية جمهورية مصر العربية، سنة 2007.

26 عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محب زكي، **"الاقتصاديات الدولية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007.

27 عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **"التبادل التجاري"**، دار الحامد للطباعة و النشر، الطبعة الأولى- 1 سنة 2004.

28 عبد الفتاح مراد، **"شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية"**، دار الكتب المصرية القاهرة، سنة 1997.

29 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية"**، الإسكندرية جمهورية مصر العربية، سنة 2003.

30 عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004.

31 عبد الناصر نزال العبادي، **"منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"**، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان- الأردن سنة 1999.

32 علي عبد الفتاح أبو شرار، **"الاقتصاد الدولي:نظريات و سياسات"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، سنة 2007.

33 فتح الله ولعلو، **"الاقتصاد السياسي: مدخل الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع"** لبنان سنة 1981.

34 فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأودن، طبعة 1، 2004.

35 كامل بكري، "**الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002.

36 مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، 38 شارع سوتير الأزاريطة الإسكندرية، سنة 2007.

37 محمد السيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جمهورية مصر العربية، سنة 1999.

38 محمد خالد السواعي، "**التجارة و التنمية**"، دار المناهج، عمان، الأردن، سنة 2006.

39 محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2010.

40 محمد صفوت قابل، "**الدول النامية و العولمة**"، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 2004.

41 محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**" الدار الجامعية القاهر ة، سنة 2001.

42 محمد عثمان مصطفى، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار المختار للنشر، سنة 1984.

43 محمود حامد عبد الرزاق، "**تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع القاهر ة، سنة 2006.

44 مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2007.

45 مدحت مصطفى، سهير عبد العزيز أحمد ، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع الفتية، الإسكندرية،مصر ، سنة 1999.

46 مصطفى رشدي شيحة، "**الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات**"، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سوتير الأزاريطة– الإسكندرية ، سنة 2003.

47 موردخاي كريانين، تعريب كل من: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، "**الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، سنة 2007.

48 نورازد عبد الرحمان الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي، **"مقدمة في المالية الدولية"**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى سنة 2007.

49 جون هدسون و مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية،تعريب: طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.

50 يوسف عبد الله صابغ، **"مقرّرات التنمية الاقتصادية العربية"**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت سنة 1985.

ب **المجلات و التقارير العلمية:**

51 أحمد الكواز، **"التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي"**، مخبر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والسبعون، ماي 2008 .

52 أحمد فاروق غنيم، **"حول تحرير التجارة الخارجية"**، تقرير مركز المشروعات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن، سنة 2006.

53 جمال الدين زروق، **"التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية دراسات اقتصادية"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سنة 2011.

54 جمال قاسم حسن و محمد إسماعيل، **"تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"**، صندوق النقد العربي ابريل 2012.

55 حبيب الشمري، **"اقتصاد الثورات"**، تقرير لصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد6571، بتاريخ 2011/10/08

56 ديفيد هوفمان، **"إيرادات أوكرانيا تتعاشق مع الاقتصاد العالمي"**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 01، مارس سنة 2009.

57 سعيد النجار، **"اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية"**، تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،الكويت، سنة 1995.

58 صندوق النقد الدولي، "**توقعات الاقتصاد العالمي**"، الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير ابريل سنة 2011.

59 صندوق النقد الدولي، "**دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية**"، آفاق الاقتصاد العالمي 2015، التعافي يكسب قوة.

60 تقرير صندوق النقد الدولي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي(التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)**" ، شهر جانفي 2011 ، من الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fmu/2011/02/0611a.pdf

61 علي عبد القادر، "**أساس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**"، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر، سنة 2001.

62 فريد النجار، "**إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية**"، الصناعة العربية تواجه منافسة الجات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة

63 فلاح سعيد خير، "**انعكاسات العولمة على الصناعة العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2001

64 قاسم الحموري وعهود خصاونه، "**الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي 1972-1996**"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المد 17، العدد الأول، 2001.

65 مجدي الشوربجي، "**العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الأول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 28 نوفمبر 2007.

66 منير الحمش، **"القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي"**، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العربي بدمشق، تعنى بنشر المواد الفكرية و السياسية و الدبلوماسية و الوثائق المتصلة بذلك العدد رقم 26، السنة الثامنة 2006.

67 محمد الفنيش، **"البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية"؛ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب؛ جدّة، سنة 2000.**

68 مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي، **"التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي"، مركز أنقرة، التقرير السنوي 2011.**

ج الملتقيات و المقالات:

69 جواد كاظم البكري، الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي، ورقة بحثية، جامعة بابل، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2011، ص 02 من الموقع: *Repository1-Publication23711-7-401.pdf* تاريخ الاطلاع: 2017/04/17 في الساعة:11:07.

70 سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، **مقال منشور** جامعة ورقلة، ص 09 ، من الموقع: *http// :www.awu-dam.org/politic/26/fkr26*

71 صلاح الدين محمد أمين الإمام؛"إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي"؛ ورقة بحثية من الموقع الالكتروني: *http://isegs.com/forum/showthread.php*

72 فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سكيكدة، الجزائر،سنة 2008

73 نور الدين جوادي، "سلسلة اجتهادات اقتصادية"؛ الوثيقة رقم: 18 07 08؛ المركز الجامعي بالوادي سنة 2008

74 نبيل حشاد؛ "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"؛ مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: *www.isegs.com/forum/showthread.php?t=2335*

- **المذكرات:**

75 بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، **جامعة تلمسان**، 2013.

76 **بن سانية عبد** الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة الدكتوراه **غ م ، جامعة تلمسان** ، 2013.

77 حمزة علي، تغير الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة ما بين 1998 2008، مذكرة ماجستير علوم تجارية، تخصص: **تحليل اقتصادي**، 2008 2009.

78 رابح حمدي باشا، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر 2006 2007.

79 **رشيد بين ديب، "تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه ، **جامعة الجزائر**، 2003 2004.

80 سعيدي وصاف، تنمية الصادرات غير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي للدول النامية، أطروحة دكتوراه، غ م **جامعة الجزائر**، 2004.

81 **صواليلي صدر الدين**،النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006.

82 طالب دليلة ، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1980 2013 ، **أطروحة مقدمة ضمن** متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2014 2015.

83 عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع الميزة التنافسية للدول – **دراسة حالة الجزائر** أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010 2011.

84 **عزة فؤاد و نصر** إسماعيل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، مذكرة** ماجستير،**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة**، 2004.

85 فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.

86 موساوي عبد الله، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية، حالة الجزائر، رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.

87 منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974،اطروحة دكتواه،جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

88 نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، بدون سنة.

89 يوسفي رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2006.

- **الانترنيت –الإحصائيات-:**

90 الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي www.imf.com

91 الموقع الالكتروني للبنك العالمي www.albankaldawli.org

92 المعهد العربي للتخطيط http://www.arab-api.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- *Livres:*

93- *Abd El Kader Sid Ahmed : Croissance et Développement, Algérie , OPU Alger, 1981.*

94- *Adam smith, the wealth of nation, the university of Chicago, press lll, 1976 vol 1.*

95- *Belay Seyoum, Export- Import Theory, Practices and procedures, Routledge, Taylor & Francis group, new York & UK, second Edition, 2009.*

96- *Chenery and M.SYRQUIN. Patterns of development; 1950-1970; LONDRE. OXFORD university press; 1975.*

97- *Christine BRANDT. Economie growth and openness an econometric analysis for regions. Preliminary version. University Ulm. November 2004.*

98- *Emmanuel nyahoho, Pierre Paul-proulx, Le commerce international Théories, politiques et perspectives industrielles, Presses de l'Université du Québec, 3eme Edition, Québec G1V 2M2, 2006.*

99-*Henry Thompson, International Economics Global Market and Competition, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2 end Edition, Singapore, 2006.*

100- *H.Wolf. Trade Orientation measurement and consequences. Estudios de Economica 20. 1993.*

101- *J.CEDRAS et porquet, Théorie de l'échange international. Edition Dalloz. Paris 1975.*

102- *Jean louis Mucchielli, relation économique colle les fondamentaux, édition hachette, paris,1994.*

103- *Jean – Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, Dalloz, France, avril 2005.*

104- *Lamia ben jemia katari, relations économiques international, centre de publication universitaire, Tunisie, 2005*

105- *LASARY, Economie Générale, collection C'est Facile, France,2010.*

106- *Longatte et Van Hove, economie générale, DUNOD, Paris, 2001.*

107- *Paul Krugman, Maurice Obstfeld, International Economics theory and Policy, World students series, , Sixth Edition, U.S.A, 2003.*

108- *Rêne Sandretto, le commerce international, Paris, Armond collin éditeur, Paris, 1995.*

109- *Robert J.Barro, Xavier Sala, Economic Growth, second edition Massachusetts institute of technology, England, 2004.*

110- *Régis Bourbonnais, ECONOMETRIE manuel et exercices corrigés, Dunod, Paris, 2011*

111- *Sandrin Lardik, Valérie Mignion, Econométrie des séries temporelles Macroéconomiques et financières, Economica, Paris, 2002*

112- *Steven COISSARD, L'économie internationale Selon Paul Krugman, P 832, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%2042.pdf consulté le :05-10-2014.*

113- *WON W. KOO & P. LYNN KENNEDY, international trade and agriculture, Blackwell publishing, USA, 2005.*

114- *Xavier ragot, Théorie de la croissance et economie du long terme ENSAE, 2006.*

- Les revus et publications:

115- *Abdouni Abdeljabbar et SaïdHanchane , La dynamique de la croissance économique et de l'ouverture dans les pays en voie de Dévloppment : quelques investigations empiriques à partir des données de Panel, DOCUMENT DE TRAVAIL- L.E.S.T.- UMR 6123 ‹Université de Provence (U1) et Université de la Méditerranée (U2) - 35 avenue J. FERRY – Mars 2004.*

116- *Balassa, exports and Economic growthfurther; evidence, journal of development economics, vol 5, juin 1978.*

117- *Benbouziane Mohamed and Benamar Abdelhak : The relationship between money and prices in the Maghreb countries: a cointegration analysis. Published in: Economic Research Forum Working Paper, 2004.*

118- *Cindy Duc, Emmanuelle Lavallée & Jean-Macr Siroën, Revue de : economie internationale, La Documentation Française, Paris, N° 113,2008.*

119- *C.strom THACKER. Does democracy promote economie opness? Boston University. November12. 2004.*

120- *D.RODRIK. the new global economy and developing countries: making openness work.overscas. Development. N 24.1999.*

121- *Imad A, Moosa, Foreign direct investment, theory, evidence and practice, New York 2002.*

122- *JD .SACHS and A.M.Warner. Economie Reform and the Process of Global integration. Bookings Papers on economic activities. Vol 1. 1995.*

123- *JD .SACHS and A.M.Warner. Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper n_5398. National Bureau of Economic research. Cambridge 1995.*

124- *Jeffrey d.sachs and Andrew warner , economic reform and the process of global integration, bookings papers on economic activity, vol1,n:25th anniversary issue,1995.*
125- *J.SHARP, Egypt In Transition, Congressional research Service; 21 September, 2011.*

126- *L.Curran(2009) , The impact of the crisis on EU Competitiveness in international trade, September/October,2009.*

127- *Lerchenko and A, Lewis and L,Tesar ;L(2010),The collapse of international trade during 2008-2009 crisis :in search of smoking gun, in the IMF and bank of France conference on economic linkages, spillovers, paris;28-29 January 2010.*
128- *Michel Bergeron, « Les fondements de la théorie d'Heckscher-Ohlin », Erudit, L'Actualité économique, vol. 52, n° 2, 1976.*
129- *M.AL MONEEF. The contribution of oil sector to Arab economic development. OPEC Fund for international development. Pamphlet Series 34. Vienna. 2006.*

130- *Pierre Noël Giraud,Cours Initiation à l'économie, Commerce international et globalisation, Ecole des Mines,2005.*

131- *Sebastian EDWARDS. Opness trade liberalization and growth in developing countries. Journal of economie littérature. London. 1993.*
132- *Tyler, growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence, journal of development economics, vol 9, juin 1981.*

-*Thèses et Mémoires*:
133- *Berrached amine ouverture commerciale et croissance économique dans les pays du sud et l'est de la méditerrané, mémoire de magister en science économiques, spécialité : economie de l'intégration régionale, université Oran, 2012-2013.*

134- *Gilbert NIYONGABO. politique d'ouverture commerciale et développement économique. Thèse présente pour l'obtention du doctorat en sciences économiques. Université d'auvergne. Clermont-Ferrand. 2003.*
135- *Mokhtari Fayçal, croissance endogène dans une économie en développement et en transition –essai de modélisation, cas de l'Algérie, 2008-2009.*

Internet –site web-:

136- *http://www.erudit.org/revue/ae/1976/v52/n2/800673ar.pdf*
137- *http://etudiant.univmlv.fr/~jpilliet/Licence%201/Cours/Semestre%202/Autres/Actu%20Eco/Chap%205.pdf*
138- *http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%2042.pdf*
139- *www.afdp.org*
140- *IMF; World Economic Outlook; September 2011*
141- *http://www.cerna.ensmp.fr/Documents/Enseignement/CoursInitiationEco/14-CommerceInternational.pdf*
142- *les fondements du commerce international, http://etudiant.univ-mlv.fr/~jpilliet/Licence%201/Cours/Semestre%202/Autres/Actu%20Eco/Chap%205.pdf*

الملاحـــق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: مجموعة الدول التي تم أخذها كعينة للدراسة خلال الفترة 1990 2014 و التي يبلغ عددها 22 دولة تم استخدامها في الدراسة القياسية –نموذج بانيل

Country code	Country Name	اسم البلد
DZA	ALEGRIA	**الجزائر**
EGY	EGYPT	**مصر**
TUN	TUNISIA	**تونس**
MAR	MOROCCO	**المغرب**
CMR	CAMROON	**الكمرون**
UGA	UGANDA	**أوغندا**
NGA	NIGERIA	**نيجيريا**
SEN	SENEGAL	**السنغال**
BEN	BENIN	**البنين**
MLI	MALI	**مالي**
BFA	BURKINA-FASO	**بوركينافاسو**
SRL	SIERRA LEONE	**سيراليون**
BAH	BAHRAIN	**البحرين**
KUW	KUWAIT	**الكويت**
TCD	CHAD	**تشاد**
NER	NIGER	**النيجر**
MYS	MALAYSIA	**ماليزيا**
SAU	SAUDI ARABIA	**العربية السعودية**
OMN	OMAN	**عمان**
JRD	JORDAN	**الأردن**
IDN	INDONESIA	**اندونيسيا**
IRQ	IRAQ	**العراق**

1 نتائج تقدير نماذج VECM و VAR لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول الجنوب:

1 1 أوغندا:

1 1 1 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون السلاسل الزمنية:

LNGDPPC:

Null Hypothesis: LNGDPPCP has a unit root Exogenous: **Constant, Linear Trend** Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.423873	0.3575
Test critical values:	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	-0.581305	0.239825	-2.423873	0.0307
D(LNGDPPC(-1))	0.494928	0.246249	2.009870	0.0657
D(LNGDPPC(-2))	0.432084	0.276985	1.559953	0.1428
D(LNGDPPC(-3))	0.535934	0.311114	1.722631	0.1086
D(LNGDPPC(-4))	0.052872	0.285270	0.185341	0.8558
C	3.604403	1.469331	2.453092	0.0290
@TREND("1990")	0.031919	0.013357	2.389583	0.0327

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root				
Exogenous: **Constant**				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.285889	0.9134
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	-0.003292	0.011515	-0.285889	0.7776
C	0.073791	0.080067	0.921611	0.3667

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root				
Exogenous: **None**				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			11.51393	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	

:OPNESS

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root				
Exogenous: **Constant, Linear Trend**				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.044838	0.1414
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPNESS)				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 20:40				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.668560	0.219571	-3.044838	0.0062
C	17.94192	5.637670	3.182506	0.0045
@TREND("1990")	0.681211	0.267419	2.547356	0.0188

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root Exogenous: **Constant** Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.557910	0.4879
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.161723	0.103808	-1.557910	0.1335
C	6.997858	4.080488	1.714956	0.1004

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root Exogenous: **None** Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.524480	0.8219
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	

1 1 2 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون الفروق الأولى للسلاسل الزمنية:

D(LNGDPPC)

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.709314	0.0422
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.739711	0.199420	-3.709314	0.0014
C	0.046319	0.013719	3.376203	0.0030
@TREND("1990")	-0.000559	0.000632	-0.884631	0.3869

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.742513	0.0102
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.742373	0.198362	-3.742513	0.0012
C	0.039192	0.011046	3.547898	0.0019

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.717027	0.3944
Test critical values:	1% level		-2.674290	
	5% level		-1.957204	
	10% level		-1.608175	

:D(OPNESS)

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.217024	0.0018

Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.180764	0.226329	-5.217024	0.0000
C	1.416036	2.138747	0.662087	0.5155
@TREND("1990")	-0.040755	0.145665	-0.279782	0.7825

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.335010	0.0003
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.180671	0.221306	-5.335010	0.0000
C	0.886130	0.971445	0.912177	0.3720

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.287540	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	

3-1-1 عدد فترات التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPC OPNESS
Exogenous variables: C
Date: 04/12/17 Time: 20:45
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-62.23044	NA	1.555154	6.117184	6.216663	6.138774
1	0.596098	107.7026*	0.005758	0.514657	0.813092*	0.579425*
2	4.777060	6.370990	0.005743*	0.497423*	0.994814	0.605370
3	6.582474	2.407218	0.007326	0.706431	1.402779	0.857556
4	12.51596	6.781128	0.006505	0.522289	1.417594	0.716594

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

4 1 1: نتائج اختبار التكامل المشترك:

Date: 04/12/17 Time: 20:46				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LNGDPPC OPNESS				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.381973	12.48294	15.49471	0.1352
At most 1	0.059660	1.414822	3.841466	0.2343
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.381973	11.06811	14.26460	0.1508
At most 1	0.059660	1.414822	3.841466	0.2343
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				
LNGDPPC	OPNESS			
-7.749671	0.392357			
3.278587	-0.029336			
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(LNGDPPC)	-0.003843	-0.003884		
D(OPNESS)	-2.573274	-0.109792		
1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	3.696608	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
LNGDPPC	OPNESS			
1.000000	-0.050629			
	(0.00474)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(LNGDPPC)	0.029783			
	(0.02958)			
D(OPNESS)	19.94202			
	(5.87404)			

5 1 1 نتائج التقدير نموذج VAR:

Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/12/17 Time: 20:47		
Sample (adjusted): 1992 2014		
Included observations: 23 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	D(LNGDPPC)	D(OPNESS)
D(LNGDPPC(-1))	0.459512	58.36473
	(0.20279)	(49.7353)
	[2.26591]	[1.17351]
D(OPNESS(-1))	-0.002238	-0.308231
	(0.00100)	(0.24480)
	[-2.24199]	[-1.25910]
C	0.031065	-1.993567
	(0.01075)	(2.63606)
	[2.89023]	[-0.75627]
R-squared	0.260267	0.093199
Adj. R-squared	0.186293	0.002519
Sum sq. resids	0.006706	403.3669
S.E. equation	0.018312	4.490918
F-statistic	3.518386	1.027784
Log likelihood	60.97682	-65.57564
Akaike AIC	-5.041463	5.963099
Schwarz SC	-4.893355	6.111207
Mean dependent	0.052478	0.701631
S.D. dependent	0.020300	4.496586
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.005319
Determinant resid covariance		0.004022
Log likelihood		-1.837449
Akaike information criterion		0.681517
Schwarz criterion		0.977733

4 1 1 معنوية النموذج:

System: UNTITLED Estimation Method: Least Squares Date: 04/12/17 Time: 20:48 Sample: 1992 2014 Included observations: 23 Total system (balanced) observations 46				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.459512	0.202794	2.265907	0.0289
C(2)	-0.002238	0.000998	-2.241994	0.0306
C(3)	0.031065	0.010748	2.890232	0.0062
Determinant residual covariance		0.004022		
Equation: D(LNGDPPC) = C(1)*D(LNGDPPC(-1)) + C(2)				
*D(OPNESS(-1)) + C(3)				
Observations: 23				
R-squared	0.260267	Mean dependent var		0.052478
Adjusted R-squared	0.186293	S.D. dependent var		0.020300
S.E. of regression	0.018312	Sum squared resid		0.006706
Durbin-Watson stat	1.786855			

5 1 1 نتائج اختبار (Block Exogeneity Wald Tests) أو (VEC Granger Causality) للمدى القصير:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 04/12/17 Time: 20:49 Sample: 1990 2014 Included observations: 23			
Dependent variable: D(LNGDPPC)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(OPNESS)	5.026536	1	0.0250
All	5.026536	1	0.0250

6 1 1 استقرار النموذج:

1 6 1 1 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للواقي

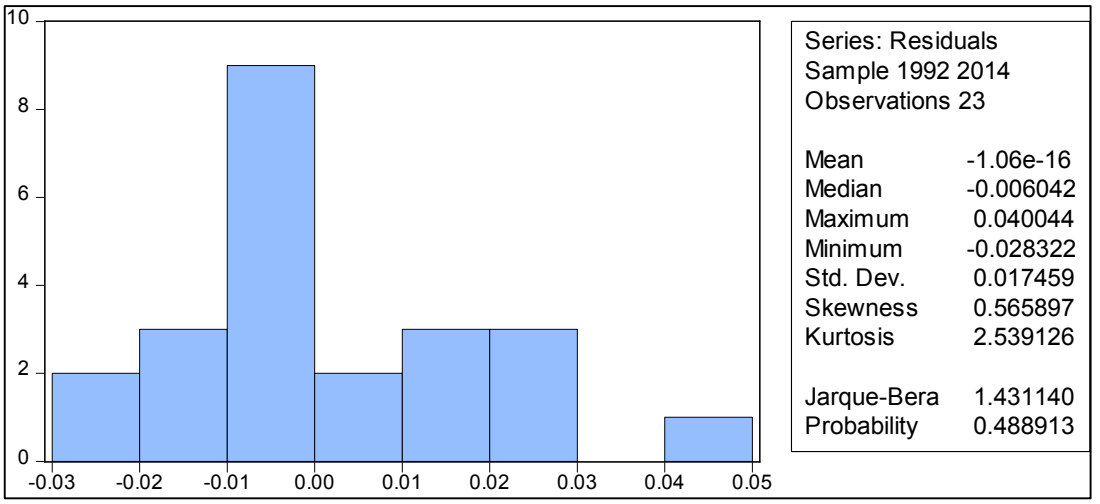

2 6 1 1 نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) عدم تجانس البواقي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.400986	Prob. F(4,18)		0.8054
Obs*R-squared	1.881800	Prob. Chi-Square(4)		0.7575
Scaled explained SS	1.095020	Prob. Chi-Square(4)		0.8951
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 20:53				
Sample: 1992 2014				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.003889	0.003588	-1.083896	0.2927
LNGDPPC(-1)	-0.001712	0.004386	-0.390344	0.7009
LNGDPPC(-2)	0.002495	0.004529	0.550841	0.5885
OPNESS(-1)	-1.35E-05	2.57E-05	-0.522751	0.6075
OPNESS(-2)	-1.65E-05	2.78E-05	-0.592006	0.5612
R-squared	0.081817	Mean dependent var		0.000292
Adjusted R-squared	-0.122223	S.D. dependent var		0.000370
S.E. of regression	0.000392	Akaike info criterion		-12.66190

Sum squared resid	2.76E-06	Schwarz criterion		-12.41506
Log likelihood	150.6119	Hannan-Quinn criter.		-12.59982
F-statistic	0.400986	Durbin-Watson stat		2.743459
Prob(F-statistic)	0.805379			

2 1 الكويت:

1 2 1 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون السلاسل الزمنية:

: LNGDPPC

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.912723	0.1761
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	-0.387005	0.132867	-2.912723	0.0083
C	4.182231	1.397235	2.993221	0.0069
@TREND("1990")	0.006020	0.005438	1.106975	0.2808

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.091043	0.0408
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	-0.278414	0.090071	-3.091043	0.0053
C	3.075312	0.980878	3.135265	0.0048

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.410208	0.9561
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

:OPNESS

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.386078	0.0770
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.718956	0.212327	-3.386078	0.0028
C	69.51385	21.65323	3.210322	0.0042
@TREND("1990")	-0.143746	0.344599	-0.417139	0.6808

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.456080	0.0187
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.696599	0.201557	-3.456080	0.0022
C	65.60741	19.15337	3.425372	0.0024

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.382259	0.5357
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

1 2 2 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون الفروق الأولى للسلاسل الزمنية:
:D(LGDPPC)

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.763339	0.0380
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.796567	0.211665	-3.763339	0.0012
C	0.121170	0.070533	1.717922	0.1013
@TREND("1990")	-0.006329	0.004661	-1.357814	0.1896

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.460091	0.0190
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.719828	0.208037	-3.460091	0.0023
C	0.035325	0.031891	1.107685	0.2805

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.261787	0.0023
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

:D(OPNESS)

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-12.32582	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.472786	0.119488	-12.32582	0.0000
C	-11.18061	3.540144	-3.158234	0.0049
@TREND("1990")	0.709105	0.242561	2.923411	0.0084

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-10.42279	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.448512	0.138975	-10.42279	0.0000
C	-1.956531	1.871663	-1.045343	0.3077

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.38427	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

1 2 3: عدد فترات التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPC OPNESS
Exogenous variables:
Date: 04/13/17 Time: 22:38
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-47.96370	NA	0.399652	4.758448	4.857926	4.780037
1	-28.24142	33.80963*	0.089750*	3.261088*	3.559523*	3.325856*
2	-25.01507	4.916345	0.098043	3.334769	3.832160	3.442715
3	-22.76527	2.999731	0.119871	3.501455	4.197803	3.652580
4	-21.02200	1.992316	0.158646	3.716381	4.611686	3.910685

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

1 2 4 نتائج اختبار التكامل المشترك:

Date: 06/01/17 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNGDPPC OPNESS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.908532	55.77261	15.49471	0.0000
At most 1	0.032584	0.761917	3.841466	0.3827

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.908532	55.01069	14.26460	0.0000
At most 1	0.032584	0.761917	3.841466	0.3827
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				
LNGDPPC	OPNESS			
-2.756548	0.065784			
-4.592615	-0.131401			
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(LNGDPPC)	0.095510	0.011296		
D(OPNESS)	-6.809458	0.387207		
1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-28.27835	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
LNGDPPC	OPNESS			
1.000000	-0.023865			
	(0.00328)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(LNGDPPC)	-0.263277			
	(0.04397)			
D(OPNESS)	18.77059			
	(1.92538)			

5 2 1 نتائج التقدير:

Vector Error Correction Estimates		
Date: 06/01/17 Time: 15:11		
Sample (adjusted): 1992 2014		
Included observations: 23 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNGDPPC(-1)	1.000000	
OPNESS(-1)	-0.023865	
	(0.00328)	
	[-7.28645]	

C	-8.677486	
Error Correction:	D(LNGDPPC)	D(OPNESS)
CointEq1	-0.263277	18.77059
	(0.04397)	(1.92538)
	[-5.98765]	[9.74901]
D(LNGDPPC(-1))	0.311423	-9.990635
	(0.15605)	(6.83343)
	[1.99560]	[-1.46202]
D(OPNESS(-1))	0.000199	-0.216200
	(0.00193)	(0.08431)
	[0.10337]	[-2.56434]
C	0.033919	-1.437505
	(0.01739)	(0.76170)
	[1.94994]	[-1.88723]
R-squared	0.770541	0.915745
Adj. R-squared	0.734310	0.902442
Sum sq. resids	0.111189	213.1991
S.E. equation	0.076499	3.349777
F-statistic	21.26778	68.83573
Log likelihood	28.68260	-58.24301
Akaike AIC	-2.146313	5.412436
Schwarz SC	-1.948836	5.609913
Mean dependent	0.048349	-1.851140
S.D. dependent	0.148411	10.72469
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.058739
Determinant resid covariance		0.040084
Log likelihood		-28.27835
Akaike information criterion		3.328552
Schwarz criterion		3.822245

6 2 1 معنوية النموذج:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/01/17 Time: 15:12
Sample: 1992 2014
Included observations: 23
Total system (balanced) observations 46

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.263277	0.043970	-5.987646	0.0000
C(2)	0.311423	0.156055	1.995597	0.0532
C(3)	0.000199	0.001925	0.103368	0.9182
C(4)	0.033919	0.017395	1.949937	0.0586

Determinant residual covariance		0.040084		
Equation: D(LNGDPPC) = C(1)*(LNGDPPC(-1) - 0.023864535409				
*OPNESS(-1) - 8.67748603085) + C(2)*D(LNGDPPC(-1)) + C(3)				
*D(OPNESS(-1)) + C(4)				
Observations: 23				
R-squared	0.770541	Mean dependent var		0.048349
Adjusted R-squared	0.734310	S.D. dependent var		0.148411
S.E. of regression	0.076499	Sum squared resid		0.111189
Durbin-Watson stat	1.766334			

1 2 6 4 استقرار النموذج:

1 2 6 4 1 نتائج اختبار (Block Exogeneity Wald Tests) أو (VEC Granger Causality) للمدى القصير:

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 06/01/17 Time: 15:38 Sample: 1990 2014 Included observations: 23			
Dependent variable: D(LNGDPPC)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(OPNESS)	0.010685	1	0.9177
All	0.010685	1	0.9177

1 2 6 4 2 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

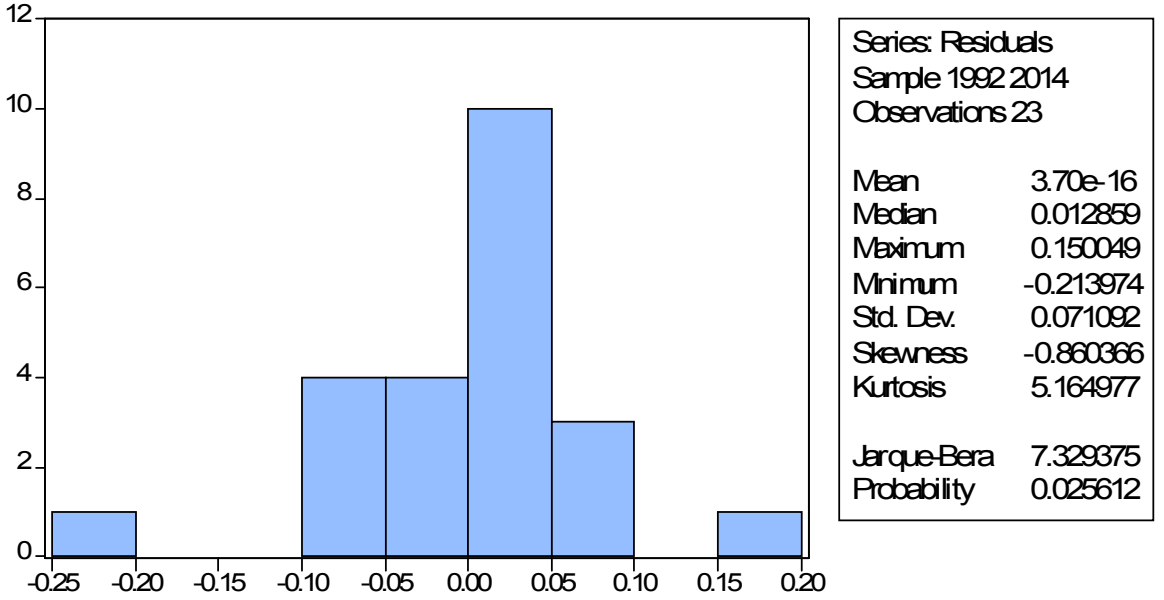

1 2 6 3 نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) **عدم تجانس البواقي:**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.544642	Prob. F(4,18)		0.7051
Obs*R-squared	2.483184	Prob. Chi-Square(4)		0.6476
Scaled explained SS	3.528930	Prob. Chi-Square(4)		0.4735
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 06/01/17 Time: 15:55 Sample: 1992 2014 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.097746	0.146915	0.665326	0.5143
LNGDPPC(-1)	-0.030934	0.024981	-1.238321	0.2315
OPNESS(-1)	-0.000308	0.000260	-1.186179	0.2510
LNGDPPC(-2)	0.023793	0.022280	1.067940	0.2997
OPNESS(-2)	0.000161	0.000299	0.536789	0.5980
R-squared	0.107965	Mean dependent var		0.004834
Adjusted R-squared	-0.090266	S.D. dependent var		0.010088
S.E. of regression	0.010533	Akaike info criterion		-6.078911
Sum squared resid	0.001997	Schwarz criterion		-5.832064
Log likelihood	74.90747	Hannan-Quinn criter.		-6.016830
F-statistic	0.544642	Durbin-Watson stat		2.636746
Prob(F-statistic)	0.705141			

1 3 تشاد:

1 3 1 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون السلاسل الزمنية:

: LNGDPPC

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.649595	0.7419
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	

10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDPPC)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	-0.200220	0.121375	-1.649595	0.1139
C	1.330818	0.788949	1.686824	0.1064
@TREND("1990")	0.012354	0.006779	1.822197	0.0827

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.330713	0.9750
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDPPC)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:33
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPPC(-1)	0.011930	0.036073	0.330713	0.7440
C	-0.035004	0.258871	-0.135218	0.8937

Null Hypothesis: LNGDPPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.712218	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

:OPNESS

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.660327	0.2597
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPNESS)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.530421	0.199382	-2.660327	0.0146
C	24.30271	10.13789	2.397215	0.0259
@TREND("1990")	1.042901	0.657381	1.586449	0.1276

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.105176	0.2444
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPNESS)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPNESS(-1)	-0.306487	0.145587	-2.105176	0.0469
C	22.19499	10.39116	2.135950	0.0441

Null Hypothesis: OPNESS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.205997	0.7370
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

1 2 3 4 نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF" لسكون الفروق الأولى للسلاسل الزمنية:
:D(LGDPPC)

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.315222	0.0124
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDPPC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:39
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.929143	0.215318	-4.315222	0.0003
C	0.013148	0.031805	0.413396	0.6837
@TREND("1990")	0.002407	0.002174	1.107207	0.2813

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.164759	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.752946	

5% level		-2.998064
10% level		-2.638752

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDPPC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.888085	0.213238	-4.164759	0.0004
C	0.042378	0.017831	2.376676	0.0271

Null Hypothesis: D(LNGDPPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.110321	0.0034
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

:D(OPNESS)

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.551572	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPNESS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.476066	0.195465	-7.551572	0.0000
C	7.842052	7.521421	1.042629	0.3096
@TREND("1990")	-0.418754	0.513973	-0.814739	0.4248

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.568895	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPNESS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPNESS(-1))	-1.460829	0.193004	-7.568895	0.0000
C	2.377538	3.376603	0.704121	0.4891

Null Hypothesis: D(OPNESS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.624854	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

3 3 1: عدد فترات التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDPPC OPNESS
Exogenous variables: C
Date: 04/13/17 Time: 23:15
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

0	-99.16481	NA	52.41190	9.634744	9.734222	9.656333
1	-57.87405	70.78416	1.508966	6.083243	6.381678	6.148011
2	-51.37137	9.908850*	1.206559*	5.844892*	6.342284*	5.952839*
3	-48.78102	3.453796	1.428110	5.979145	6.675493	6.130270
4	-45.62300	3.609166	1.651816	6.059333	6.954638	6.253637

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

4 3 1 نتائج اختبار التكامل المشترك:

Date: 06/19/17 Time: 12:48
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNGDPPC OPNESS
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.478843	14.61206	15.49471	0.0676
At most 1	0.012403	0.274568	3.841466	0.6003

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.478843	14.33749	14.26460	0.0487
At most 1	0.012403	0.274568	3.841466	0.6003

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LNGDPPC	OPNESS
-2.372059	0.094459
4.411827	-0.043682

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LNGDPPC)	0.027869	-0.003798

D(OPNESS)	-7.204667	-1.237942

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -50.43117

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNGDPPC	OPNESS
1.000000	-0.039821
	(0.00687)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNGDPPC)	-0.066107
	(0.02658)
D(OPNESS)	17.08989
	(7.95735)

5 3 1 نتائج التقدير:

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/19/17 Time: 13:02
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNGDPPC(-1)	1.000000	
OPNESS(-1)	-0.039821	
	(0.00687)	
	[-5.79377]	
C	-4.409565	
Error Correction:	**D(LNGDPPC)**	**D(OPNESS)**
CointEq1	-0.066107	17.08989
	(0.02658)	(7.95735)
	[-2.48746]	[2.14769]
D(LNGDPPC(-1))	0.046402	108.2699
	(0.22043)	(66.0001)
	[0.21051]	[1.64045]
D(LNGDPPC(-2))	-0.304670	-18.85157
	(0.17917)	(53.6455)
	[-1.70048]	[-0.35141]
D(OPNESS(-1))	-0.002316	-0.002910
	(0.00100)	(0.29854)
	[-2.32285]	[-0.00975]
D(OPNESS(-2))	0.000828	0.430096
	(0.00093)	(0.27757)
	[0.89347]	[1.54948]
C	0.064593	-3.100733
	(0.01936)	(5.79798)

	[3.33566]	[-0.53480]
R-squared	0.554091	0.430416
Adj. R-squared	0.414744	0.252420
Sum sq. resids	0.044185	3961.213
S.E. equation	0.052551	15.73454
F-statistic	3.976346	2.418130
Log likelihood	37.09779	-88.34254
Akaike AIC	-2.827072	8.576595
Schwarz SC	-2.529515	8.874152
Mean dependent	0.049143	1.850998
S.D. dependent	0.068692	18.19807
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.634959
Determinant resid covariance		0.335846
Log likelihood		-50.43117
Akaike information criterion		5.857379
Schwarz criterion		6.551679

6 3 1 معنوية النموذج:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 13:03
Sample: 1993 2014
Included observations: 22
Total system (balanced) observations 44

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.066107	0.026576	-2.487459	0.0183
C(2)	0.046402	0.220430	0.210507	0.8346
C(3)	-0.304670	0.179167	-1.700477	0.0987
C(4)	-0.002316	0.000997	-2.322849	0.0267
C(5)	0.000828	0.000927	0.893471	0.3783
C(6)	0.064593	0.019364	3.335657	0.0022
Determinant residual covariance		0.335846		

Equation: D(LNGDPPC) = C(1)*(LNGDPPC(-1) - 0.039821407605 *OPNESS(-1) - 4.40956455298) + C(2)*D(LNGDPPC(-1)) + C(3) *D(LNGDPPC(-2)) + C(4)*D(OPNESS(-1)) + C(5)*D(OPNESS(-2)) + C(6)
Observations: 22

R-squared	0.554091	Mean dependent var	0.049143
Adjusted R-squared	0.414744	S.D. dependent var	0.068692
S.E. of regression	0.052551	Sum squared resid	0.044185
Durbin-Watson stat	2.203500		

6 3 1 استقرار النموذج:

1 6 3 1 نتائج اختبار (Block Exogeneity Wald Tests) أو (VEC Granger Causality) للمدى القصير:

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/19/17 Time: 13:05
Sample: 1990 2014
Included observations: 22

Dependent variable: D(LNGDPPC)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(OPNESS)	15.51184	2	0.0004
All	15.51184	2	0.0004

1 6 3 2 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

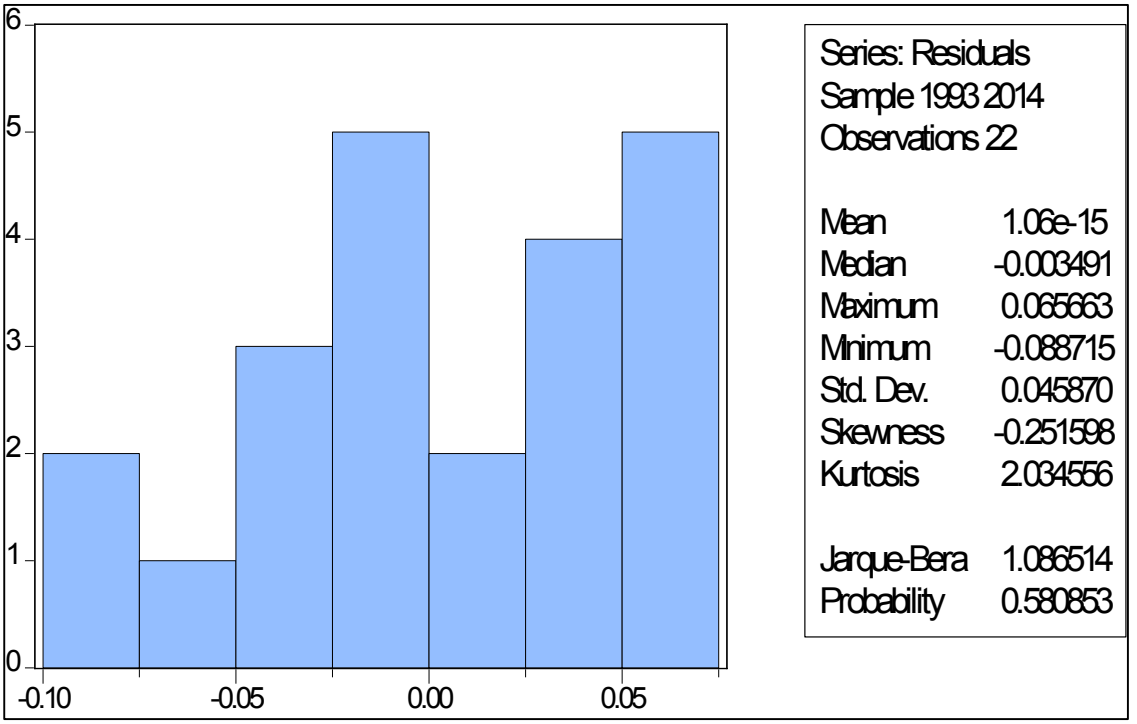

1

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.585569	Prob. F(6,15)		0.7368
Obs*R-squared	4.175086	Prob. Chi-Square(6)		0.6530
Scaled explained SS	1.142310	Prob. Chi-Square(6)		0.9796

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/01/17 Time: 17:32
Sample: 1993 2014
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.003270	0.014731	-0.221954	0.8273
LNGDPPC(-1)	0.000849	0.010354	0.082005	0.9357
OPNESS(-1)	-1.63E-05	3.39E-05	-0.481336	0.6372
LNGDPPC(-2)	-0.010166	0.011811	-0.860733	0.4029
LNGDPPC(-3)	0.010087	0.007685	1.312628	0.2090
OPNESS(-2)	4.65E-05	3.44E-05	1.352686	0.1962
OPNESS(-3)	-2.72E-05	4.37E-05	-0.621892	0.5434
R-squared	0.189777	Mean dependent var		0.002008
Adjusted R-squared	-0.134313	S.D. dependent var		0.002091
S.E. of regression	0.002227	Akaike info criterion		-9.123040
Sum squared resid	7.44E-05	Schwarz criterion		-8.775890
Log likelihood	107.3534	Hannan-Quinn criter.		-9.041262
F-statistic	0.585569	Durbin-Watson stat		2.239531
Prob(F-statistic)	0.736823			